بُغْيَةُ الرَّائِدِ شَرْحَ الْعَقَائِدِ

وهو شرح للعقائد النسفية

للعلامة صديق حسن خان القنوجي

الصديقي الحسيني

ترجمة وتحقيق

د. محمد هشام طاهري الأفغاني

تقديم

الشيخ العلامة المحدث غلام الله رحمتي

أ.د محمد عبد الرحمن الخميس

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإنّ الكتاب الموسوم بـ«بغية الرائد شرح العقائد» للعلامة صديق حسن خان القنوجي الذي كتبه بالفارسية تنكيتًا علىٰ العقائد النسفية هو من أوائل الكتب التي اهتمت بالعقيدة الصحيحة وبإدخالها ضمن هذا الشرح حتىٰ يكون هناك قبول ورواج لها، ونفع بالكتاب الأصل (الفارسي) ما شاء الله له مع ما في بعض المسائل التي لم يستطع العلامة صديق حسن خان التخلص فيها من الأشعرية والتصوف.

وقد سرني ما قام به أخونا في الله أبو صلاح محمد هشام طاهري من ترجمة وتحقيق للكتاب باللغة العربية حيث فيها النفع الكبير لطلبة العلم والقراء العرب.

وقد قام المحقق مشكورًا بالانتقادات الرجيحة في المسائل التي لم يخالف الصواب فيها الشارح، كما أنه قام بترجمة سلسلة، وأسلوب رصين دون خروج عن الأصل المترجم عنه.

والله أسأل أن ينفع به وبالكتاب، وأن يجعلنا من خدام الكتاب والسنة علىٰ فهم سلف الأمة، وأن يوفقه للمزيد من البذل والعطاء.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب/ العالمين.

وكتبه/ الشيخ غلام الله «رحمتي»

مدير ومؤسس دار القرآن والحديث

السلفية في بشاور سابقًا

١٩/ ٩/ ١٤٢٥هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [سورة النساء، من الآية:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، من الآية: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فلا يخفى أن من الكتب المعتمدة عند المتكلمين كتاب: «**العقائد النسفية**» لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ)، وهذا الكتاب ألَّفه صاحبه على طريقة المتكلمين من الماتريدية، وقد اهتم به الحنفية

الماتريدية قديمًا وحديثًا؛ فجعلوه في المنهج الدراسي في مدارسهم، وذلك مع شرحها للتفتازاني، واتخذه الأزهر مصدرًا أساسيًا -منذ زمن بعيد- للتدريس وحتى يومنا هذا.[1]

واهتم علماء الحنفية بشرحه والتعليق وكتابة الحواشي عليه، ومن أهمها: «**شرح العقائد النسفية**» للتفتازاني، وقد طبع الكتاب والشرح عدة طبعات.

وتعقب العلامة صديق حسن خان الحسيني القنوجي المتوفى سنة (١٣٠٧هـ) كتاب «**شرح العقائد النسفية**» بكتابٍ سمَّاه: «**بُغْيَةُ الرَّائِدِ شَرْحَ الْعَقَائِدِ**»، أَلَّفه بالفارسية، وطُبع في حياة المؤلف، ومكث حبيس الأدراج طويلًا، ولم يعرفه قرَّاء اللغة العربية.

وتصدَّى أخونا الشيخ أبو صلاح محمد هشام بن لعل محمد طاهري لترجمة الكتاب المذكور إلى اللغة العربية، واعتنى بخدمته، وتوثيق النصوص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وذيل الكتاب بفهارس علمية.

---

(١) انظر: مقدمة فتح الله لكتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ص٩.

هذا والله أسأل أن يغفر للمؤلف العلامة صديق حسن خان، ولمترجم كتابه، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه/ أ.د. محمد بن عبد الرحمن الخميس

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

خطة الترجمة

١. عدم ترجمة كلامه الذي هو ترجمة للنص العربي الموجود في العقائد النسفية إلا إذا كان يشتمل على معنى أوضح أو أكثر أو دلالة أتم.

٢. عدم التقيد بالترجمة اللفظية، وأنا لا أزعم أن هذا كلامه في كل ما كتبت، ولكن هذا ما ظننت أنه يريده؛ وترجمت اللفظ إليه.

٣. ما وضعته من الزيادات لبيان سياق الكلام فإني أضعه بين علامتي اعتراض في قوسين هكذا –(...)–.

٤. ذكرت الصلاة والسلام على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو الأنبياء، وكذلك الترضي عن الصحابة، ولو لم يذكر المصنف ذلك، وأما الترحم فتقيدت فيه بما ذكر.

٥. رقمت الأحاديث الواردة في الشرح، وهي كثيرة مما يدل على اعتماد المصنف على السنة.

٦. رقمت المسائل العقدية المبحوثة في الكتاب.

٧. ذكرت المصادر التي أخذ منها المؤلف على حدة.

٨. إحالات المصنف إلى الكتب الأخرى بما في ذلك كتبه هو.

٩. حصر الأماكن التي نقد فيها التفتازاني سواء من الكتب أو الأشخاص.

١٠. حصر ما ذكره من الإجماعات.

١١. حصر ما ذكر من الأدلة المتواترة.

١٢. إذا ذكر المصنف آية من القرآن ولم يكملها كتابة وقال: الآية؛ فإني أكتبها كاملة وذلك نظرًا لقلة الحفاظ في هذا الزمن.

١٣. يأتي بألفاظ لا دليل عليه شرعًا، مثل: علي المرتضى، بدل الترضي عنه وهذه ميزة لا أصل له شرعًا، وغيره من الصحابة مترضى عنه، وهو لم يلقب نفسه بهذا؛ فلا أتقيد به.

١٤. الإحالة إلى الكتب السلفية وذلك لبيان أن المعتقد السلفي واحد سواء كان في الشرق أو في الغرب.

١٥. إذا كان في كلام المصنف خطأ أو سهو فإني أحاول استدراكه من كتبه الأخرى، وذلك فيما وجدت، وما لم أجد فأنقل من كلام الأئمة المحققين في هذا الشأن.

١٦. أضع علامة [/] وبينها الرقم الذي يدل على ابتداء الصفحة المطبوعة؛ ليسهل الرجوع لمن أراد أن يرجع إلى المطبوع باللغة الفارسية.

[٣/] بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارًا به وتوحيدًا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا مزيدًا.

اعلم -رحمك الله تعالى- أن الأحكام الشرعية المتعلقة بكيفيات الأعمال، يقال لها: الفرعيات.

والأحكام الشرعية المتعلقة بالاعتقاد يقال لها: الأصولُ والاعتقادات.

والعلم المتعلق بالثاني -أي: الأصول- هو: علم التوحيد والصفات؛ لأن أشرف مباحثه ومقاصده بيان توحيد الباري وصفاته.

وبناء علمِ الشرائع والأحكام، وأساسُ قواعد الإسلام، هو علم الاعتقاد، الذي يقال له في العرف علم الكلام[2].

---

(١) الكتاب المطبوع بالفارسية يبدأ كلام الشارح من هذه الصفحة.

(٢) تسمية علم التوحيد، أو علم العقائد، بعلم الكلام هو كما قال الشارح تسمية عرفية، وهذه تسمية خاصة عند أهل الكلام، من المناطقة والفلاسفة، أما علماء السنة فإنهم لا يسمون هذا العلم إلا بالتوحيد، والاعتقاد، والسنة، والشريعة، كما هو واضح من مؤلفاتهم، يقول الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في الفقه الأكبر ص١٤-١٧: (أصل التوحيد، وما يصح الاعتقاد عليه..) ثم ذكر الاعتقاد الواجب على المسلم، وهكذا قال الطحاوي في عقيدته المشهورة، وغيرهم من علماء السنة، إذا فلا يصح تسمية هذا العلم بعلم الكلام، وذلك لأنه مبني على أدلة الشرع المعتبرة من الكتاب والسنة، وليس كلامًا من قيلٍ وقال، كما هو حال المناطقة والفلاسفة في سردهم لعقائدهم.

وهو -أي: علم الاعتقاد- منجٍ من غياهب الشكوك، ومظناتها.

والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعون بنوا عقيدتهم الصافية -ببركة صحبة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقرب عهدهم بالزمان المبارك المصطفوي، وقلة الوقائع، والاختلاف، وتمكن مراجعة الثقات- من غير تدوين هذين العلمين، وترتيبهما على الأبواب، والفصول، وتهذيب مقاصد الفروع والأصول؛ لاستغنائهم عنها، حتى وقع بعد مرور الدهور الفتنُ بين المسلمين، ووقع البغيُ بينهم، واختلافُ الآراءِ، والميلِ إلى أهل البدع والأهواء، وكَثُرَتِ الفتاوى والواقعاتُ، وتَعَيَّنَ الرجوع إلى العلماءِ في المهمات.

واشتغل العلماء: فنظروا واستدلوا، واجتهدوا، واستنبطوا، ومهدوا القواعدَ والأصولَ، وترتيب الأبواب، والفصول، وتكثير المسائل بالأدلة، وإيراد الشبهات، والجواب عنها، وتعيَّن وضع الاصطلاحات، وتبيين المذاهِب[(١)]، وبيان الخلاف.

وكل ما استفيد من الأحكام العلمية من أدلتها التفصيلية، سَمّوها: فقهًا.

ومعرفة أحوال الأدلة إجمالًا لمعرفة الأحكام، سموها: أصول الفقه.

---

(١) المقصود (بتبيين المذاهب) الرد على أهل الأهواء والبدع التي ظهرت، وستظهر، ولو بقيت العقيدة الإسلامية صافية من كدر مداخلات أهل البدع وزياداتهم لكانت الأمة بخير، ولكن أهل الأهواء قديمًا وحديثًا ما زالوا يزيدون في الاعتقاد وينقصون منه، بحسب أهواءهم وبدعهم.

ومعرفة العقائد من أدلتها التفصيلية [/ ٤] سموها: علم الكلام[(١)].

وأول فرقة أَسست قواعد على خلاف ظاهر السنة، وما جرى عليه الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في باب الاعتقاد هم المعتزلة[(٢)]، وقصة واصل بن عطاء مع الحسن البصري، واعتزاله مجلسه مشهورة.

ومناظرة أبي الحسن الأشعري مع أستاذه أبي علي الجبائي مشهورة.

---

(١) كما سبق أن هذه التسمية من المتكلمين، وأما أهل السنة فلا يسمونه إلا بعلم التوحيد، أو الاعتقاد، أو السنة، أو الشريعة، وأما المتكلمون فذكرهم شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ وأنهم خمسة أقسام، وهم:

١. الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان، وهم الذين لا يثبتون لله تعالى لا اسمًا ولا صفة، ولها معتقدات أخرى باطلة وهي كثيرة.

٢. المعتزلة، وهم أتباع واصل بن عطاء الغزال، وهم فرق شتى، وكلهم لا يثبتون لله تعالى الصفات، وإثباتهم للأسماء إثبات مجرد عن معانيها، ويقولون: إن أسماء الله تعالى جامدة لا معاني لها!!، ولهم أصول أخرى باطلة.

٣. الكلابية، وهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، وهم يثبتون الأسماء والصفات، ولكنهم لا يثبتون الصفات المتعلقة بمشيئة الله تعالى، وهي الصفات الاختيارية، مثل العجب، والضحك، والمجيء، والكلام، والنزول.

٤. الأشاعرة وهم انتسبوا إلى أبي الحسن الأشعري، في طوره الثاني، ولا يثبتون لله تعالى إلا الصفات السبع المعروفة عندهم بصفات المعاني، وهي: العلم، والإرادة، والكلام (أي النفسي)، والحياة، والقدرة، والسمع، والبصر، وأما الصفات الخبرية، والصفات الاختيارية فلا يثبتونها، وهم في باب الأخبار المتعلقة باليوم الآخر من أقرب فرق الأمة إلى السنة.

٥. الماتريدية، وهم أتباع أبي منصور الماتريدي، وهم مثل الأشاعرة، والخلاف بينهم وبين الأشاعرة يسير.

(٢) إن أولية الظهور لهذه الفرقة ليست مطلقة، والأولى أن يقيد ظهور أولية كل فرقة بما ظهر وابتدعها، فالمعتزلة أول فرقة ظهورًا من حيث تقديم العقل على النقل، وإن كانت الخوارج أقدم منهم ظهورًا من حيث تقديمهم فهومهم على فهوم الصحابة والتابعين، والخروج على حكام المسلمين، والتكفير بالكبيرة، والروافض أقدم من حيث إظهار القول بالوصية، ثم الإمامة، والجهمية أول فرقة ظهورًا من حيث إنكار الأسماء والصفات -والله أعلم-.

وكان الأشعري قد ترك مذهب الجبائي[(١)]، وبدأ بإبطال رأي المعتزلة[(٢)]، والرجوع إلى ما جاءت به السنة، وما عليه جماعة السلف، وأثبت حال كونه متبعًا، ووسم بأهل السنة والجماعة[(٣)].

ولما نقلت الفلسفة اليونانية إلى العربية[(٤)]، وخاض المسلمون فيها، وأدخلوا في «الكلام» كثيرًا من الفلسفة، وأدخلوها في معظم الإلهيات، والطبيعيات، وخاضوا في الرياضيات، حتى إن «علم الكلام» لولا اشتماله على الأدلة السمعية لكان امتيازه عن الفلسفة متعسرًا.

ومعرفة العقائد مخلوطًا بالفلسفيات كلام المتأخرين.

والسلف الصالحون -من الفقهاء والمحدثين- يُطلقُ على من يبني العقائد، على طبق الكتاب والسنة، بدون ميل إلى قول أحد من المتكلمين، ونظار الأمة.

---

(١) انظر: رسالة العلامة الشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أبو الحسن الأشعري وحياته.

(٢) قد أبطل قول المعتزلة كثير من علماء السنة المحضة، مثل إمام أهل السنة والجماعة حين وقوفه أمام الجهمية والمعتزلة في محنة خلق القرآن المشهورة، والإمام الدارمي في رده على بشر المريسي الجهمي المعتزلي.

(٣) بل إن أهل السنة معروفون بهذا الاسم قبل ولادة أبي الحسن الأشعري، فكان يقال للرجل: خارجي، وجهمي، ومعتزلي، ومن ليس كذلك يقال له: سني، ثم إن هذه التسمية لها أصل من الشرع وهو الوقوف على السنة، وعدم الزيادة والنقص في الدين، سواء ما تعلق بالمعتقد أو الأحكام، وهذا حال المتبعين لمنهج السلف قديمًا وحديثًا.

(٤) وذلك في عهد المأمون.

ولكن في هذا الزمان القريب لقيام الساعة، والمصاحب ليوم القيامة، أصبح هذه الطريقة المرضية -أي طريقة السلف الصالحين- بالكلية مهجورًا، وأبناء الزمان أصبحوا مقلدين للأحبار والرهبان في عقائد أهل الكلام، وعلوم الفلاسفة الطغام، مقتنعين بهم، بعيدين عن دائرة الإسلام، بل لا تكاد تجد واحدًا من الألف يبالي بالكتاب والسنة، أو يهتم بمنطوقات الكتاب والسنة[(١)].

بل إن هاتين الحجتين النيِّرتين اللتين هما أساس الأحكام، والعقائد الشرعية، وهما أساس العلوم الدينية المحمدية في معزل عن العمل، وخارج الحسبان -وإلى الله المشتكى-[(٢)].

ومثلما صارت المذاهب العلمية الفرعية أربعة[(٣)]: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

---

(١) هذا في زمانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفي الأقطار، وأما الآن فإن دعوة الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة قد انتشرت في الأقطار، وأصبحت الدعوة معروفة، والدعاة إليها معروفون، وذلك بفضل الله تعالى، ثم بفضل دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، ونشر الكتب السلفية في الدولة السعودية الثالثة على وجه الخصوص.

(٢) كما سبق هذا في زمانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أما الآن فلله الحمد إن الدعوات التي لا تحمل شعار الكتاب والسنة أصبحت معروفة، وفي كثير من الأقطار مهجورة، خصوصًا في بلاد التوحيد في بلاد الحرمين الشريفين، بل وانتشرت دعاوى باطلة باسم الكتاب والسنة -لما لهما من رواج- ولهذا أصبح من اللازم التميز بالدعوة إلى الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة.

(٣) ليست المذاهب العلمية الفرعية أربعة، إلا باعتبار الشهرة، أما من حيث الواقع العلمي؛ فإن هناك مذاهب أخرى لأئمة معروفين، وكانوا في شتى البلدان في زمن الأئمة الأربعة وغيرهم، كما هو معروف من مذهب الأوزاعي في الشام، والليث بن سعد في مصر، وغيرهم، ونظرة واحدة إلى كتب الأمهات في الفقه، تجد أقوال هؤلاء في الكتب مبثوثة، وعلومهم ومذاهبهم معروفة، مثل كتاب: المغني لابن قدامة، والمحلى لابن حزم، والمجموع للنووي، وفتح الباري لابن حجر، وغيرها من الكتب.

كذلك في أصول العقائد ثلاث فرق اتحدت[(١)]، وهم: الحنابلة، والماتريدية، والأشعرية.

الحنابلة: منسوبون إلى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)]، وجمهورُ أهل الحديث، والظاهريةُ[(٣)] تابعون لهم.

والماتريدية: منسوبون إلى أبي منصور الماتريدي، الذي هو تلميذ لأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بثلاث وسائط، وماتريد: اسم لقرية في سمرقند، وكان الإمام منها، وأهل ما وراء النهر، وجمهور الحنفية في العقائد تابعون [/ ٥] له.[(٤)]

والأشعرية: منسوبون إلى أبي الحسن الأشعري، وهو الحفيد الحادي عشر للصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأهل خراسان، والعراق، وغيرهما، على اعتقاده.

---

(١) لم يتحد الحنابلة من أهل السنة مع الأشعرية والماتريدية يومًا واحدًا، وإنما اتحدت الحنابلة غير السلفيين مع الأشاعرة والماتريدية، وهم الوهيبيون.... انظر: مجموع الفتاوى.

(٢) لا زال الخصام بين أهل السنة متبعي الإمام أحمد بن حنبل والأشعرية موجودة، وظاهرة. انظر: المجموع.

(٣) إن كان المقصود بالظاهرية: الذين يتبعون ظواهر النصوص فهذا حق؛ فإنهم على منهج الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كان المقصود بالظاهرية أصحاب المذهب الظاهري؛ فإن داود الظاهري كان في الجملة على مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ إلا أنه كان يقول بأن لفظي بالقرآن مخلوق، وهو يعني بذلك أن فعل العبد مخلوق، لا أن الملفوظ الذي هو كلام الله عَزَّ وَجَلَّ مخلوق، ومع ذلك بدعه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك لخوضه في المجملات، وقوله بما لم يقل به السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: المجموع، وأما ابن حزم الظاهري فإنه في العقيدة ليس على عقيدة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنه وقع في طامات، وليته كان في العقيدة ظاهريًا.

(٤) انظر: الماتريدية للشيخ شمس الدين الأفغاني رَحِمَهُ اللَّهُ.

والمالكية والشافعية في الاعتقاد هم أيضًا على اعتقاده[(١)].

والاختلاف بين الماتريدية والأشعرية لا يزيد على اثنتي عشرة مسألة[(٢)]، وفي الباقي متفقون، وليس بين الحنابلة والأشعرية خلاف غير ثلاث أو أربع مسائل فرعية، والمحققون يرون هذه الاختلافات شبيهة بالاختلافات اللفظية، والنزاع حرفيًا[(٣)].

فالسني هو الذي اعتقاده على اعتقاد هؤلاء الأتقياء، والأقوم طريقة، والأسلم في الفِرَقِ جميعها هو الذي اتخذ ظاهر الحديث والقرآن إمامًا، بدون ملاحظة فلان وفلان[(٤)]، ومن غير مبالاة بمخالفة وموافقة أي شخص كان، وفي مكان كان، ويعلم أن قول كل أحد يؤخذ ويُردُّ إلا قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويؤمن على الكيفية التي دل عليها الحديث، ومنطوق القرآن، من غير اقتفاء آراء فلان وفلان:

---

(١) أي: بالجملة، وإلا فإن هناك مالكية وشافعية هم على عقيدة السلف الصالحين، وليسوا كالأشاعرة متأولين محرفين، ولا للصفات منكرين.

(٢) وهي: انظر: الماتريدية لشمس الدين السلفي الأفغاني، والماتريدية للحربي.

(٣) هذه من الشارح ربما تكون مداراة وإلا فإن الفرق بين الحنابلة المتبعين للسلف والأشاعرة معروف، وليست في المسائل الفرعية كما ذكرها الشارح -عفا الله عنه-.

(٤) نعم ملاحظة فلان وفلان يؤدي إلى التقليد الأعمى، ويؤدي إلى رد الحق لأجل زيد وعمرو، وأما ملاحظة ما كان عليه السلف، وكيف فهموا النصوص فهو المنجي من المهالك، وهذا الذي يؤدي إلى العصمة من الاختلاف في الكتاب والسنة.

الماتريـدي والأشـعري كـلٌّ حسـنْ لكـن طريقـة السـلف هـو الأحسـنْ [١]

فاعلـــــم عقائـدهـــــــم وانتخِـــــب فـوائدهـــــم

خطــوة بخطــوة المصــطفىٰ سِــر علــىٰ الخيــر لا علــىٰ الشــر سِــر

سِـــــر مُتبعـــــًا طريقـــــه اقتـــــفِ كامـــــلًا سبيلـــــه

اجعـــــل عقلـــــك عقـــــولًا وشـرعَـــــه كفـــــيلًا عليمـــــًا

اتـــــرك فهمـــــك الـجميـــــل في قيـــــاسات فإنـــــها تأويـــــل

اضـــرب كفًّـــا قَفـــا إبـليـــس واقطـــع مُهـــلكات الـــتلبيس

احـــرق كتُـــب الفلاسفـــة واقـــطع طـــمع الفلاسفـــة

اغمـض عيونـك عـن كـلام الأنـام بـل مـن جميـع أقـوال أهـل الكـلام

مـن الكتـاب والحديث اقـرأ الـدرس تبقـىٰ مـــن الـــطعون في التـــرس

البحـــث فـــي معانـــي الآيـــات طريـــق لنـــور الـــذات والصفـــات

ونصـــوص حـــديث المصطفـــىٰ يجعلك تأوي إلىٰ ركـن أقـوىٰ [/ ٦]

الظـــاهر مـــن هـــذين البيـــان لكـــل قلـــبِ لغـــوي فهمـــان

---

(١) ما ذكره من أن طريقة السلف هو الأحسن دليل على أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد بهذا تأليف قلوب المقلدين من الأشاعرة والماتريدية، ولذلك كل ما يأتي من المديح فهو متعلق بالأحسن الذي هو طريقة السلف، وليس بعد الأحسن في الاعتقاد والطريقة إلا البدعة والضلالة.

علـــىٰ وفقـــه اجعـــل العقيـــدة تكـــن فـــي متيـــنة حميـــدة
التأويـــل لأجـــل فـــلان وفـــلان يجعلـــك في الجـــواب حيـــران
وكـــل مـــا جـــال في فهمـــك وفـــي قلبـــك وفي خيـــالك
خارجًـــا عـــن حـــد القيـــاس محيـــرًا صـــغيرَ وكبيـــر النـــاس
ولـــم يُمْكِـــن إجـــراؤه ظـــاهرًا تـزلـــزل منـــه بـــدنًا وباطنًـــا
علـــىٰ مـــراد الله والرســـول اعتقـــده وعليـــك القبـــول
مـــن غيـــر تكييـــفِ مُـــرادهْ مهمـــا اخـــتلج الفكـــر ورامـــهْ
هـــذا طريـــق عـــن الخلـــل بعيـــد وطريـــق الأخيـــار وذو غـــور بعيـــد
مـــن ســـلك طريـــق الديـــن احتـــاج إلـــىٰ أصـــولٍ متيـــن
مـــن غيـــر اعوجـــاج عـــن الطريـــق أو انحـــراف عنـــهُ للصَّديـــق
اغلـــق بـــاب التأويـــل معتقـــدًا علـــىٰ العقـــل الســـليم معتمـــدًا
وفي ميـــزان الشـــرع مفتكِـــرًا وفي معاييـــــره معتبـــــرًا

وبالجملة فهذا العلم أشرف العلوم؛ لأن معلومه الاعتقادات الشرعية، وغايته الفوز بالسعادة الدنيوية والدينية، وبراهينه الحجج القطعية، المؤيد بالأدلة السمعية النقلية.

والمختصر المسمى بالعقائد للشيخ نجم الدين عمر النسفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشتمل في هذا الباب على غرر الفوائد، ودرر الفرائد، غاية في التنقيح والتهذيب، ونهاية في حسن التنظيم والترتيب.

فأردت ترجمته إلى الفارسية؛ ليكون نفعه أعم وأتم، ولأجرده من التدقيقات الفلسفية، والتحقيقات الكلامية، الموجودة في شرح سعد الدين التفتازاني، وأجعل مسائل الباب مرتبطًا بدلائل السنة والكتاب، مضبوطًا رواية، منقحًا دراية، مع ذكر مذاهب السلف، ورد مقالات أهل البدع.

وأصبح بحمد الله تعالى هذه الأمنية -مع وجود قلة الفراغ، وكثرة المشاغل، وتشتت البال، وتفلت الحال- في سبعة أيام من أواخر شعبان وثلاثة أيام من أول رمضان سنة [/ ٧] ثمان وثمانين ومائتين وألف (١٢٨٨) من هجرة سيد الإنس والجان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حيز العدم إلى علو الوجود أضحى، وبلطائف البيان وتصحيح عقائد أهل الإيمان تقوى وتحلى، وُوِسم: بـ «**بُغْيَةُ الرَّائِدِ شَرْحَ الْعَقَائِدِ**»، عسى الله تعالى أن يشاء بهذا سعادة الحال والمآل، وأن يجعل حقائق العقائد الإسلامية نصيب من أراد.

ولما كان الإنسان محل النسيان، فوقوع خطأ، أو سبق قلم، أو سهو في ثناياه حاصل، ولكن الأمل من طلاب النجاة، وراغبي الجنات، أن يحرصوا على إصلاحه، والتنبيه على أخطائه، وأدعو الله تعالى أن يجعل -ما كتبته في هذه

العجالة- سببًا في نجاح عباده المخلصين في الدنيا، وأن يجعله في الآخرة في صحيفة أعمال محرر هذه السطور من الباقيات الصالحات، وما ذلك على الله بعزيز.

وكان هذا تمهيدًا، والآن ندخل إلى ترجمة الباب، وشرح الكتاب، وبالله التوفيق.

[قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قال أهل الحق**] المراد بالحق هو: الحكم المطابق للواقع(١)، ويطلق الحق على الأقوال، والعقائد، والأديان، والمذاهب(٢).

وضد الحق: الباطلُ، واستعمال الصدق خاص بالأقوال، وضده -(أي: ضد الصدق): الكذبُ، وأحيانًا يفرقون بينهما -(أي: بين الحق والصدق)- بأن ما وافق الواقع فهو حق، وما وافق الحكم فهو صدق، فمعنى: صدق الحكمِ هو: مطابقة الحكم للواقع، ومعنى: الحكم الحق: مطابقةُ الواقع للحكم.

---

(١) الحق فيما يتعلق بالشرعيات، هو كل ما وافق الشرع، فإنه حق كله، وأما ما خالف الشرع فإنه لا يكون حقًّا، وأما الحق مطلقًا فهو كما قال الشارح: إنه الحكم المطابق للواقع.

(٢) إطلاق الحق على هذه الأمور من حيث الجواز اللغوي، لا من حيث إن كل قول لا بد وأن يكون حقًّا، ولا كل عقيدة يكون حقًّا، ولا كل دين يكون حقًّا، ولا كل مذهب يكون حقًّا، بل إن القول الحق هو الموافق للواقع، والعقيدة الحقة هي الموافقة للشرع، والدين الحق هو الإسلام، والمذهب الحق هو مذهب السلف أهل السنة والجماعة، وما سوى ذلك مما هو في دنيا الناس اليوم فهو باطل وضلال.

[حقائق الأشياء ثابتة] وحقيقة الشيء ماهيته، وماهية الشيء عند الماتريدية والأشعرية موجود، وثابت، ومحقق.

والموجود والكائن ألفاظ مترادفة، والمقصود أن كل شيء له حقيقة في نفس الأمر، بقطع النظر عن علمِ واعتقادِ الناس هو ثابت وواقع أم لا، وليس هو مجرد وهم وخيال، وليس هو تابع للعلم والاعتقاد، يعني في نفس الأمر حقيقة الماء ماء، والنار نار، لا أن نعتقد النار ماء فيكون نارًا، أو نعتقد الماء نارًا فيكون نارًا، والحرارة لو اعتقدناها باردة تكون باردة!!، والبرد لو اعتقدناها حارة تكون حارة!! [/ ٨]

[والعِلْمُ بِـهَا مُتَحقِّـقٌ] العلم بحقائق الأشياء من تصورات، وتصديقات، وأحوالٍ ثابتةٌ.

[خِلَافًا لِلْسُوفَسْطَائِيَة][(١)] وهم ينكرون حقائق الأشياء، ويقولون: هذه الحقائق كلها أوهام، وخيالات باطلةٌ، وتابعة للاعتقادات!!.

وهذا القول شرعًا وعقلًا سفه وباطل، ولا يقول عاقل: إن حقيقة الماء والنار مجرد وهم وخيال.

---

(١) وحقيقة قول السوفسطائية أنهم زعموا أنه لا يوجد شيء له حقيقة؛ فلا رب ولا جنة ولا نار، ولا دين، وإنما هذه كلها متوهمات من خيالات واعتقادات الناس، ولا حقيقة لها في نفس الأمر، وخصموا بالحقائق الموجودة بأن لها حقيقة فيلزم أن يكون لموجدها حقيقة؛ فقالوا: بعدم ثبوت الحقائق الموجودة المشاهدة منها والمحسوسة!!.

وطائفة من هؤلاء يشكون في كل شيء هل هو موجود أم لا!؟

وهذه مكابرة، وغير معقول، والبحث والمناظرة معهم لا يجدي، لكن جزاءهم أن يلقوا في النار؛ فإن اعترفوا بالنار وحرارتها خصموا، وإن لم يبالوا واحترقوا فهو المراد.

ومعنى لفظ: «سوفا» العلمُ والحكمة، ومعنى: «اسطا» المزخرف والغلط، فالسوفسطا اسم للحكمة المموهة، والعلم المزخرف.

[**وأسْبَابُ العِلْمِ للخَلْقِ ثَلاثَةٌ**] أي: لعامة الخلق من الملائكة، والإنس، والجن، بخلاف علم الخالق تعالى؛ فإن علمه ذاتي، وليس كسبيًّا بالأسباب[١].

[**الحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ**] أي: الأولى من الأسباب الثلاثة هي: الحواس السالمة من الآفات.

[**وَالخَبَرُ الصَّادِقُ، وَالعَقْلُ السَّلِيم**] وهذا الحصر مستفاد من حكم الاستقراء[٢].

---

(١) علم الله تعالى يوصف بأنه أزلي، وأنه تعالى يعلم كل شيء، ولم يسبق علمه بجهل، ولا يلحقه نقص ولا عيب.

(٢) هذا بالنسبة إلى أسباب العلم في الشرعيات، ويمكن أن يضاف في غير الشرعيات، التجربة المبنية على اليقين فإنها من وسائل العلم إلا إذا قيل إنه تابع للحواس، إذ التجارب إنما تقوم بها.

[**فالحَوَاسُّ خمْسٌ**] والحواس جمع حاسة، بمعنى القوة، وهي: خمس، والعقل يحكم بوجوده ضرورة، وأما الحواس الباطنة التي يثبتها الفلاسفة فلا تلائم الأصول الإسلامية.

[**السَّمْعُ**] وهو قوة في صماخ الأذن، واعلم أن الصوت بواسطة الهواء يتكيف بكيفية الصوت، ويصل إلى الأذن.

[**وَالبَصَرُ**] وهو قوة يدرك بها الأضواء، والألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، والحسن، والقبح، وهذه القوة موضوعة بين عصبتين مجوفتين – (وهي العين في الإنسان)–.

[**وَالشَّمُّ**] وهو قوة موضوعة بين لحمتين في مقدمة الدماغ –وهو الخيشوم– يشبه الفستق المفتوح بين قشرتيه، واعلم أن المشمومات تتكيف عن طريق الهواء بكيفية الشيء حتى تصل إلى الأنف.

[**وَالذَّوْق**] [/ ٩] وهو قوة في عصب في جرم اللسان، تسبب المعرفة لمختلف الطعومات بسبب الرطوبة العامة الموجودة في الفم.

[**وَاللَّمْسُ**] وهو الجس، وهو قوة منتشرة في جميع البدن، واعلم أن البرودة، والرطوبة، والجفاف، يظهر عند الاتصال والمساس.

[**وبكُلِّ حَاسَّةٍ مِنهَا يُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ**] فبهذه القوى الخمس يُعلم يوقف الإنسان على ما وضعت هي لها، يعني: أنه تعالى وضع كلام من هذه

لإدراك أشياء مخصوصة، فالسمع للأصوات، والذوق للمطعومات، والشم للروائح، ولا يتأتى عملُ واحدةٍ بالأخرى، وفي تجويزه خلاف، والحق جوازه؛ لأنه تعالى هو المخصص لها من غير تأثير للحواس[(١)].

[**وَالخَبَرُ الصَّادِقُ**] والصادق الذي لا كذب فيه [**عَلَى نَوْعَينِ: أَحَدِهِمَا الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ**]، والمتواتر -(لغة)-: ما وقع متعاقبًا متواليًا، ولم يقع دفعة واحدة -(واصطلاحا)-

[**وَهوَ الخَبَرُ الثَّابِتُ على أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتصوَّرُ تَواطُؤهُم، عَلَى الكَذِبِ**] فلا يجوِّز العقلُ توافقهم على الكذب، ومصداقه وقوع العلم به من غير شبهة.

[**وَهوَ مُوجِبٌ للعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، كالعِلْمِ بالمُلُوكِ الخَالِيَةِ فِي الأَزْمِنَةِ المَاضِيَةِ والبُلْدَانِ النَّائِيَةِ**] وكالعلم بوجود مكة المعظمة، وبغداد.

[**وَالثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ المُؤَيَّدِ بِالمُعْجِزَةِ**] الذي ثبتت رسالته، والرسول: رجل أرسله الله بكتاب لتبليغ أحكامه للخلق، والنبي أعم منه، والمعجزة هي: الخارقة للعادة، ومقصودها: إظهار صدق الرسول.

[**وَهُوَ يُوْجِبُ الْعِلْمُ الاسْتِدْلَالِي**] وهو موجب [/ ١٠] للعلم الذي يحصل بالنظر إلى الدليل.

(١) مما لا ريب فيه أن الله تعالى صنع هذه الحواس كل لعمله، وأما تجويزه أن يعمل أحدها عمل الآخر من حيث العقل فهذا لا يدل العقل على منعه، وهذا هو مراد الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[**وَالْعِلْمَ الثَّابِتَ بِهِ يُضَاهِي الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ**] فالعلم الثابتُ به كالعلم بالمحسوسات، والبديهيات، والمتواترات [**فِي التَّيَقُّنِ**] وعدم حصول النقيض، [**وَالثَّبَاتِ**]، وعدم احتمال الزوال بتشكيك مشكك.

[**فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت، وإلا لكان جهلًا، أو ظنًّا، أو تقليدًا**] ومقصود هذا البيان وفائدته معرفته قيود التعريف.

[**وأما العقل فهو سبب للعلم أيضًا**]، والعقل قوة في النفس بها يُدرِكُ العاقلُ العلومَ والإدراكاتِ، وهذا المراد بقولهم: العقل غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات.

وقيل: جوهر يُدرِكُ الغائباتِ بالوسائط، والمحسوساتِ بالمشاهدة.

وصرح بأن العقل سببٌ للعلم؛ لأن السمنية والملاحدةَ خالفوا في جميع النظريات العقلية، وبعض الفلاسفة خالفوا في الإلهيات، بناء على كثرة الاختلافات، وتناقض الآراء.

[**وما ثبت منه بالبداهة فهو ضروري**] أي: ما ثبت بالعقل بأول وهلة، بدون حاجة للفكر؛ فهذا ضروري، [**كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه**]، وهذا في

المركبات المقدارية، لا على الإطلاق؛ لأن تصور الكل والجزء لا يتوقف على شيء[١].

[وما ثبت منه بالاستدلال] سواء كان استدلالًا بالعلة على المعلول، كمن رأى النار فعلم بوجود الدخان، أو كان مستدلًا بالمعلول على العلة، كمن رأى الدخان فعلم بوجود النار.

والأول: قد يكون خاصًا باسم التعليل، والثاني: باسم الاستدلال، **[فهو اكتسابي]** [/ ١١] والكسب مباشرة الأسباب باختيار واكتساب عام حتى يحصل به الاستدلال به على الدليل؛ فكل استدلال اكتسابي بلا عكس، والضروري يستخدم في مقابل الاكتسابي والاستدلالي.

[والإلهام ليس من أسباب المعرفة لصحة الشيء عند أهل الحق] والإلهام: إلقاء شيء في القلب عن طريق الفيض[٢].

وهذا رد على من اعترض على الحصر في بيان وسائل العلم على الأشياء الثلاثة الماضية -(وهذا)- يعني أن عامة الخلق لا يستطيعون تحصيل العلم بالإلهام، وإلا فأحيانًا قد يحصل به العلم، وهو محكي عن كثير من السلف، نعم

(١) مراد الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الكل والجزء الذي هو متصور في الذهن ليس متوقفًا على شيء، وإنما هذا في الكل والجزء المقداري الموجود في الخارج.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني، وفتاوى شيخ الإسلام.

الإلهام والكشف والمنام وإن كان يورث العلم إلا أنه ليس من حجج الإسلام، ولا يثبت به شيء من أحكام الدين، بل يكون شاهدًا وعاضدًا لها.

قال القاضي ثناء الله: الكشف والإلهام إذا كان خلاف الحديث الآحاد، والقياس المستجمع لشروطه؛ فإن الحديث والقياس صادق، ويخطأ الكشف، وهذه مسألة مجمع عليها بين السلف والخلف؛ لأن قول رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجة قاطعة، واحتمال الكذب، والنسيان في الرواية عنه -(بعد ثبوته)- ضعيف، وأما كشوفات الأولياء ففيها أخطاء كثيرة، انتهى بمعناه.

وخبر الواحد العدل، وتقليد المجتهد، مفيد للظن، والاعتقاد الجازم القابل للزوال، فمرادنا بالعلم هو ما لا يحتمل ذلك -(الظنَّ، والاعتقادَ الجازم القابل للزوال)- وإلا فحصر العلم في تكلم الأسباب الثلاثة لا وجه له[(١)].

[**والعالَم**] وهو كل ما سوى الله تعالى من الموجودات المصنوعة، نحو: عالم الأجسام، وعالم الأعراض، وعالم النباتات، وعالم الحيوانات، وهذه العوالم أجزاء للعالَم.

---

(١) مما لا ريب فيه أن الحديث الواحد إذا ثبت فإنه يفيد القطع كما ذكره الشارح قبل هذا الموضوع بأسطر، وهو الذي كان عليه السلف، وإن تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد، وما يفيد القطع والظن هو من تقسيمات أهل البدع، وهو وإن كان مسلمًا في أمور الناس، إلا أن أمر الشرع مبني على الثبوت فإذا ثبت فإن الاحتمالات لا يلتفت إليها. ينظر كلام شيخ الإسلام ومختصر الصواعق، وكتاب السجزي ورد باكريم عليه.

[**بجميع أجزاءه**] من السماوات، وما فيها، والأرض، وما فيها، [**مُحْدَثٌ**] يعني: أن أجزاء العالم جزءًا جزءًا أوجدها الله تعالى من حيز العدم إلى حيز الوجود بإرادته تعالى؛ فالعوالم وُجِدت من المعدوم، وفي حديث عمران بن حصين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ،** [/ ١٢] **وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**». رواه البخاري.

وهذا بخلاف الفلاسفة فإن مذهبهم القول بقدم السماوات بمادتها، وصورتها، وشكلها، وقدم عناصرها، بمادتها، وصور نوعها، يعني: كأنه لم يكن خاليًا من الصورة، وكل فلسفي إذا أطلق القول بحدوث ما سوى الله، فهو إنما يعني: احتياجها إلى غيرها، لا أنها لم تسبق بعدم.

[**إذ هو أعيان وأعراض**] كل ما قام بذاته فهو عين، وإلا فهو عرض، وكلاهما مخلوق، وما كان مخلوقًا فلا يكون قديمًا.

[**فالأعيان: ما له قيام بذاته**] وهو الممكن القائم بذاته، ومعنى القائم بذاته في عرف المتكلمين هو: المتحيز بنفسه، وفي تحيزه لا يكون تابعًا لتحيز غيره، بخلاف العرض؛ فتحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو المحل.

[**وهو إما مركب، وهو الجسم**] فالقائم بنفسه من العوالِم إما مركب من جزأين فأكثر فهذا هو الجسم، وعند بعضهم هو: المركب من ثلاثة فأكثر، حتى يتحقق

فيه الأبعاد الثلاثة: الطول، والعرض، والعمق، وعند بعضهم: ثمانية أجزاء، حتى يكون أبعاده المتقاطعة ثلاثية فتثبت قيامه بنفسه.

[**أو غير مركب كالجوهر**] المراد الأعيان التي لا تقبل القسمة، لا فعلًا، ولا وهمًا، ولا فرضًا.

[**وهو الجزء الذي لا يتجزأ**] وهذا يسمونه الجوهر الفرد، وعند الفلاسفة ليس ثمة جوهر.

والصورة مركبة من الجسم والهيولى.

[**والعرض ما لا يقوم بذاته**] بل قيامه في غيره، [**ويَحدُث في الأجسام، والجواهر**] وهذا تمام تعريف العرض، احترازًا عن صفات الله، أو هو بيان للحكم.

[**كالألوان**] وأصل الألوان: السواد والبياض، وقيل: الأحمر، والأخضر، والأصفر، وباقي الألوان يتحصل بالتركيب.

[**والأكوان**] وهي الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون.

[**والطعوم**] وهي الأذواق، وهي: الحار، والمز، والمالح، والزفت، وما يمسك اللسان عن الطعوم، والحلو، والحامض، والدهني، وعدم الطعم، وبتركيب الطعوم يتولد أذواق كثيرة. [/ ١٣]

[**والروائح**] المشمومات، وأنواعها كثيرة، وليست لها أسماء خاصة بها.

فصار العالَم: أعيان وأعراض.

والأعيان: أجسام، وجواهر.

والأجسام: حادثٌ؛ فكل العالم حادث.

وهذا الدليل المذكور في المتن قلبُ الفقير -(يعني نفسه)- في قلق منه؛ لأن إثبات حدوث العالم في أدلة كتاب خالِق العالَم، وأدلة سنةِ أعلم العالَم الشيءُ الكثير، مما لا نحتاج معه إلى إثباته بالعقل، فالبراهين السمعية في إثبات العقائد الإسلامية غير محتاجة إلى عقل عاقل، ولهذا قال الغزالي: في فطرة الإنسان، وشواهد القرآن، الشيءُ الكثير الذي لا يحتاج معه إلى برهان.

[**وهو قابل للفناء**] أي: العالَم هو الذي يقبل الفناء؛ فهو فانٍ، وهالكٍ، لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [سورة القصص، من الآية:٨٨].

وقال الشاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل(١).

فالحور العين، والملائكة، والجنة، والنار، وما شابه هذه، مما جاء فيه الخبر بدوامه وبقائه؛ فإن هذه أيضًا فانية ولو للمحة، ثم بعد ذلك تكون لها البقاء، ولا تفنى.

---

(١) هذا البيت هو لأمية بن الصلت، والشطر الثاني منه: وكل نعيم لا محالة زائل، وهذا لا شك أنه ليس بصحيح؛ لأن نعيم الجنة لا يزول، والشطر الأول منه صحيح، وقد صدقه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأول، وكذبه في الثاني.

والحق أن هذه خلقت للبقاء، ولم تخلق للموت والفناء، فلا تفنى ولو لمحة، وأدلة بقائها مخصصة لعموم الآية الكريمة المذكورة.

[**والْمُحدِثُ للعالَم هو الله تعالى**] والأدلة على أن الله هو الخالق المحدِثُ للعالم قرابة خمس مائة آية، وفيها إثبات الصانع للعالَم، وأن لها مبدأ، وأدلة الكتاب والسنة فيهما الغنية عن إيراد البراهين الكلامية، والمقالات الفلسفية؛ لأن الصباح يغني عن المصباح.

ولفظة "خدا" معناها الموجود بنفسه[(١)]، ومعلوم أن التسلسل في الموجودات ينتهي إلى ذات كاملة بنفسها، وجوده واجبٌ، وعدمه ممتنعٌ؛ لأن التسلسل اللانهائي غير معقول.

[**الواحد**] أي: الموجِدُ للعالَم واحدٌ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة النساء، من الآية:١٧١]، ولا يستقيم إيجادُ العالَم، وانتظام أمره إلا بإثبات صانع وحاكم واحد.

والمشهور بين المتكلمين في هذا الباب دليل التمانع، يعني قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:٢٢]، وسعدُ الدين التفتازاني شارح العقائد بعد إيراده لهذه الآية، وتقرير برهانها، قال: (هذه الآية حُجة

---

(١) هذا معنى من معاني لفظة «خدا».

إقناعية)، يعني يفيد الظن لا اليقين، وهذه كلمة يكاد يخرج قائله من الإسلام [/ ١٤].

وهذه كلمة عظيمة، والآية حجة قطعية، وما قرره في رفع حجية الآية مبني على شفا جرف هار(١).

[**القديم**] أي: محدِثُ العالَم قديمٌ، ولو لم يكن قديمًا لكان حادثًا -(أي: مخلوقًا)-، ولكان من جملة العالَم.

ولفظ الموجود، والواجب، والقديم، عند بعضهم مترادفة، وعند بعضهم متغايرة، والقول بالتساوي بحسبٍ صدقٌ.

وبكل حال فهذه الألفاظ ليست من الأسماء الحسنى، ولو أن المتكلمين أطلقوها على الله تعالى، ولهذا كثير من السلف، وبعض من الخلف ينكرونها، منهم ابن حزم، بل إنه ورد في الشرع الشريف مكان القديم لفظ: الأول(٢)،

---

(١) بل هو منهار.

(٢) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الحديد، من الآية:٣]، وفي الحديث: «وَأَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ..».

ومكان الــــواجب لفظ: القيوم[(١)]، ومكان الصانع لفظ: الخالق[(٢)]، والفاطر[(٣)]، ومن كان مقرًّا بالإجماع فهو يقول: هذه ألفاظ مجمع عليها[(٤)].

[**الحي**] قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن، من الآية:٢٦-٢٧]، وهذه صفة من الصفات الثمانية له تعالى[(٥)]، وإمام لجملة الصفات، ولهذا جعل الحي القيوم من الاسم الأعظم.

[**القادر**] الذي يقدر على كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[(٦)] [سورة البقرة، من الآية:٢٠]، وهذه هي الصفة الثانية، [**العليم**] الذي يعلم، وهذه

---

(١) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٥٥]، وفي الحديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الْحَيُّ الْقَيُّومِ..».

(٢) قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [سورة الحشر، من الآية:٢٤].

(٣) قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة فاطر، من الآية:١]؛ وقال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ما كنت أعلم ما معنى فاطر حتى.. إلخ».

(٤) نعم هذه ألفاظ مجمع عليها على أنها تطلق على الله تعالى من حيث الإخبار، لا من حيث الاسمية والصفة؛ لأن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، إذ يخبر عن الله تعالى بكل ما صح معنى، ولا يسمى ولا يوصف إلا بما ورد في النص.

(٥) الأشاعرة تثبت سبع صفات -كما سبق- والماتريدية تثبت ثماني صفات، وهي التي يعددها الشارح، ويبين معانيها الشارح، ثم يبين ما هو الصحيح بعد ذلك.

(٦) وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة.

الصفة ثابتة بنص القرآن الكريم، وآيات إثبات علم الله تعالى - الذي هو الصفة الثالثة من صفاته- في الكلام المجيد فوق الحصر.

[**السميع البصير**] الذي يسمع ويبصر بنص كتابه العزيز -والسمع والبصر هما الرابع والخامس في تعداد الصفات-، وهما صفتان متغايرتان عن العلم، كما يدل على ذلك تتبع القرآن الكريم، حيث ورد فيه ذكر العلم عند ذكر المعلومات، وذكر السمع عند بيان المسموعات، والبصر عند بيان المبصَرات.

وعلى القول بأنهما راجعان إلى صفة العلم(١)، ويقال: بأن المراد عليم بالمسموعات، وعليم بالمبصرات، يلزم منه تحريف القرآن والحديث؛ لأن من نُفِيَ عنه السمع والبصر لا يقال له سميع وبصير.

وهو تعالى يسمع جميع الأصوات، والحروف، والكلمات، بسمع قديم، وهو نعت أزلي له.

ويبصر جميع الأشكال، والألوان، بإبصار قديم، والبعدُ والظلمةُ غير مانع [/ ١٥] لسمعه وإبصاره، ولا يخفى على سمعه شيء مسموع ولو كان غاية في

(١) كما هو قول الأشاعرة والماتريدية، اللذين يزعمون أنهم يثبتونها!!.

الخفاء، ولا يحجب عن بصره مبصَرٌ مهما كان دقيقًا، ولا يسمع ويبصر بسمع وإبصار حادث[(١)]، والقديم يلزم منه هاتان الصفتان القديمتان.

وورد في الشرع إطلاق لفظ العين، والأذن أيضًا[(٢)]، قال تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [سورة القمر، من الآية:١٤]، وفي الحديث: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن**»[(٣)]، رواه الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[**الشائي**[(٤)] **المريد**] وهذه الصفة السادسة والسابعة، والثامنةُ صفة الكلام - ولعله يأتي- ودليله -(أي: دليل الصفتين المذكورتين)- قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة التكوير، من الآية:٢٨]، وقوله: ﴿يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة الحج، من الآية:١٤]، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفي أماكنها مسطورة.

---

(١) إن كان المقصود أنه لا يسمع ولا يبصر بسمع وإبصار مخلوق، فهذا حق، وإن كان المراد أنه لا يسمع الشيء حين حدوثه، ولا يرى الشيء حين وجوده فهذا يخالف النصوص الشرعية، التي تدل على أن الله يسمع المسموعات، ويبصر المبصرات حين حدوثها، والأولى في المسائل الشرعية على وجه العموم، وفي باب الصفات على وجه الأخص، التعبير بالألفاظ الشرعية، فيقال إن الله تعالى أزلي، والسمع والبصر من صفاته الأزلية، ويترك من الألفاظ ما ليم يرد.

(٢) لم يأت في الشرع ما يدل على إطلاق لفظ الأذن صفة لله تعالى.

(٣) وما ذكره الشارح من الاستدلال فبعيد.

(٤) ولم يثبت هذا الاسم لله تعالى، وإنما هي صفة له تعالى كما نبه عليه الشارح، وإن كان الماتن يريد الاسمية بدليل أنه سيعيد الصفات، كما سيأتي.

والعقل يجزم بأن محدِثَ العالَم على هذا النمط العجيب، والنظامِ المحكم، من غير هذه الصفات لا يكون، ومبدأُ العالَم العجيب، والغريب، المشتمل على أفعال متقنة، ونقوش مستحسنة، بدون هذه الأوصاف لا يكون.

وهذه الصور -(مما ذكر من الصفات)- العظيمة لا تتصور من الميت، والعاجز، والجاهل، والأخرس، والأصم، والأعمى، والمضطر [١].

وأضداد هذه الأوصاف -(الثمانية)- التي هي نقائص، ينزه عنها الله سبحانه وجوبًا، وأيضًا هذه الصفات موجودة في المخلوق، فلو لم يكن متصفًا بها الله فكيف يوجد في المخلوق!؟ [٢].

وحقائق هذه الصفات -بل جميع الأوصاف الإلهية التي نطقت بها الكتاب والسنة- لا تعلم بالعقل والقياس، لكن الحق تعالى جعل في ذوات المخلوقين مثالها، ليعلم بها صفاته سبحانه بوجه من الوجوه [٣]، وأما حقيقة صفاته فلا تشبه صفات المخلوقين، ولنعلم ما قيل:

الــــــرب رب وإن تنــــــزل   والعبـــــد عبــــد وإن ترقــــى

---

(١) هذه من الأمور العقلية التي يستدل بها على إثبات هذه الصفات المذكورة لله تعالى، فلا يكون الرب الإله الخالق إلَّا حيًّا، قادرًا، عالمًا، متكلمًا، سميعًا، بصيرًا، مريدًا، وقد دل القرآن على إثبات هذه الصفات لله تعالى أيضًا بنفس هذه الطريقة.

(٢) وهذا الاستدلال يسمى بقياس الأولى، ويجوز استعمال قياس الأولى في هذا الباب، وإنما لا يجوز قياس التمثيل، وقياس الشمول في هذا الباب؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ ولأنه تعالى لا يمكن أن يدخل في شمول مع المخلوق.

(٣) وهو قياس الأولى، كما ذكرته آنفًا.

[**ليس بعرض**] لأن الأعراض لا تقوم بنفسها، بل تقوم بالـمَحال [١٦/] فيكون ممكنًا، وبقاؤه ممتنع، وإلا لبقي المعنى قائمًا بالعرض، وللزم منه قيام المعنى بالمعنى وهذا مُحال.

[**ولا جسم**] لأن الجسم مركب، ومتحيِّز، وهذه علامة الحدوث والإمكان.

[**ولا جوهر**] لأن الجوهر -عند المتكلمين- هو الجزء الذي لا يتجزأ، وهو متحيز، وقطعة من الجسم، والحق تعالى منزه عن ذلك.

وعند الفلاسفة -من جهة كون الجوهر عندهم- اسم لموجود في غير محل، سواء كان مجردًا، أو متحيزًا، والجوهر من أقسام الممكن، والمراد به: ماهية الممكنات التي وجدت لا في محل.

وإن كان المقصود بـ"القائم بذاته" و"الموجود" لا في محل؛ فإطلاقه على الصانع ممتنع لعدم وروده في الشرع، ولكونه منصرفًا إلى المركب والمتحيز.

[**ولا مصوَّر**] أي: وليس بذي صورة وشكل مثل الآدمي، والحصان؛ لأن هذه أوصاف للأجسام، التي تكون بواسطة الكميات، والكيفيات، ومحاطة بالحدود والنهايات.

[**ولا محدود**] أي: فلا يعلم له حد ونهاية، كما الكرةُ.

[**ولا معدود**] بحيث يحسب ويُعدُّ، كما هو الحال في الكميات المتصلة كالمقادير، والمنفصلة كالأعداد، وهذا ظاهر.

[**ولا متبعَّضٌ، ولا متحيزٌ، ولا متركب منها**] أي: ليس مركبًا من قطع محتاجة بعضها إلى بعض؛ لأن ذلك ينافي الوجوب، والشيء الذي له أجزاء فباعتبار تآلفها يقال لها: مركب، وباعتبار انفرادها يقال لها: متبعض، ومتجزئ (١).

[**ولا متناه**] أي: لا نهاية له؛ لأن التناهي من صفات المقادير والأعداد.

[**ولا يوصف بالمائية**] ولا يعرف بمجانسته بالأشياء؛ لأن مجانسة الموجب تمايزُ المتجانسات بفصولٍ مقوّمة، وهذا يستلزم التركيب.

[**ولا بالكيفية**] أي: لا يوصف بكيفية الألوان، والأذواق، والروائح، والحرارة، والبرودة، واليبس، ونحو ذلك؛ لأن هذه من صفات الأجسام ويتبع الأمزجة، وهو تركيب.

وهذه الألفاظ -غير المعروفة- التي استعملها أهل الكلام في بيان صفاته تعالى، ونَحَتوها، لا أثر لها في كلام الله تعالى، وكلام رسوله، ولا تجد لها ريحًا من الكتاب [/ ١٧] والسنة يصل إلى الدماغ.

ووصل -أيها الـمُحِب- إلى لبنًا، واطمئن قلب العبد، على أنه ليس ثمت عبارات أبلغ في نفي الصانع من هذه، ومثل هؤلاء الفارين من التشبيه إلى

---

(١) التركيب لفظ مجمل، وهذه الألفاظ كلها من الألفاظ التي لم ترد في الشرع كما يبينها الشارح بعد هذا، ولكن لا بد من التنبيه على أن هذه ألفاظ مجملة لا ترد مطلقًا، ولا تقبل مطلقًا.

التعطيل كرجل فر من الرمضاء إلى النار!!، ومن لسعة الدبور خافوا فوقعوا في لدغة الحية، وهربوا من ماء الميزاب فأصبحوا في العراء تحت المطر.

وما ثبت هو الكتاب والسنة هو أنه تعالى موصوف بجميع صفات الكمال، ومنزه عن جميع صفات النقص والزوال؛ فكل ما وصف به نفسه؛ فاعلم أنه متصف بها، وكل ما نزه وقدس نفسه عنها فهو منزه عنها، والمقصود: متابعة الكتاب والسنة في الإثبات، والنفي، وعدم إدخال العقل الناقص، والفهم الكاسد، والرأي الفاسد، في إثبات صفة من الصفات، أو نفي وصف من الأوصاف، ولو في حرف واحد.

واعلم أن ما وصف به نفسه هو: أن الله واحد، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفء[(١)]، ولا ند[(٢)]، ولا مثيل، حي قيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم، وكل ما في السماوات فملكه، لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، يعلم ما كان، وما يكون، ولا يحيط بعلمه شيء، وهو محيط بكل شيء: الكرسي، والسماوات، والأرضين،

---

(١) وردت هذه الصفات في سورة الإخلاص، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص].

(٢) قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٢]، قال المفسرون: فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون أنه لا خالق إلا هو، ولا مالك إلا هو، ولا ند له.

ولا يؤوده -يتعبه- حفظهما وهو العلي العظيم، ونحو ذلك مما جاء من الصفات.

[**ولا يتمكن في مكان**] لأن التمكن عبارة عن نفوذ بعد آخر، سواء كان متوهمًا، أو متحققًا، وهذا يسمى: المكان.

والبعد عبارة عن: امتداد قائم بالجسم، أو بنفسه عند من يقول بوجود الخلا -(الفراغ)-، والله منزه عن الامتداد، والمقدار، اللذين يستلزم التجزي.

وعبارات القوم في هذا المحل متفاوتة، حاصلها: ما لا يمكن دخوله في غيره، وليس ثمت شيء على هذه الحال ولا يجتمع مع غيره.

وبهذا يظهر بطلان مذهب الحلول والاتحاد، وظهر بطلان عقيدة الجهمية والمعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان، ومع كل إنسان بذاته[(١)]، ودليل هذه الفرق -(أي: الحلولية.. والجهمية..)- آيات القرب والمعية، والإحاطة، والجواب عن ذلك سيأتي.

---

(١) أي يظهر بكون الله تعالى ليس في شيء يحويه، ولا في شيء يجمعه، بطلان الحلول، والقول بأنه في كل مكان، لأن هذا يعني أنه في شيء يحويه، إذ السموات والأرضين، وهذه الأمكنة أظرفة، وأما إذا قيل بما جاء في الكتاب والسنة من أن الله تعالى في العلو الأعلى، وأنه على العرش استوى، وأنه ليس ثمت شيء فوق العرش إلا هو، فهذا لا يلزم أن العرش يحويه، أو أنه مجتمع فيه، إلا عند المشبهة، والمعطلة الذين ظنوه كذلك فنفوه، وأما عند السلف فإن علوه واستواؤه على العرش يعني أنه تعالى هو العلي الأعلى، وأنه ليس في شيء من الورى، ولا محتاج إلى شيء من الخلق والحجا.

[**ولا يجري عليه زمان**] [١٨/] لأن الزمان -عند أهل الكلام- عبارة عن متجدد يعلم به متجدد آخر.

وعند الفلاسفة هو مقدار للحركة، والله تعالى منزه عن هذه.

[**ولا يشبهه شيء**] لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [سورة الشورى، من الآية:١١]، والمراد بالمشابهة: المماثلة.

والمماثلة عند الماتريدية: الاشتراك في جميع الأوصاف، حتى لو أن متماثلين اختلفا في وصف واحد لم يعد مماثلة.

وعند الأشعرية: المساواة في جميع الوجوه، واشتراك شيئين في جميع الأوصاف، ومساواة شيئين في جميع الوجوه بحيث يرفع التعدد؛ فلا يكون التماثل مقصورًا.

[**ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء**] لأن الجهل بشيء نقص، وافتقار إلى مخصص، والحال أن النصوص القطعية من الكتاب والسنة ناطقة بعموم علمه، وشمول قدرته سبحانه، عليم بكل شيء، وقادر على كل شيء، لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، من الآية:٤٠]، و: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة النحل، من الآية:٧٧] [(١)].

(١) وقد وردت الآية في مواضع كثيرة.

وليس الأمر كما زعمت الفلاسفة أنه لا يعلم الجزئيات، وأنه لا يصدر عنه إلا واحد، أي: لا يمكن أن يصدر عنه ابتداء بلا واسطة إلا واحد، وهذا هو المعلول الأول.

والدهرية يقولون: لا يعلم ذاته[١].

وقال النظام: لا يقدر على خلق الجهل، والقبح.

وقال أبو القاسم البلخي: لا يقدر على ما يقدر عليه العبد!؟؟.

والمعتزلة عمومًا يقولون: لا يقدر على نفس مقدور العبد!!؟؟.

وهذه كلها اعتقادات كفرية صريحة؛ لأن فيها إنكارًا للنصوص القطعية المحكمة، الصريحة الثابتة، بل إن صفة علمه تعالى، التي هي إمام أئمة الصفات، انكشافية بسيطة على أنه تعالى يعلم المعلومات[٢] أزلًا وأبدًا، بأحوالها المتناسبة، والمتضادة، الكلية والجزئية، كل واحد منها بأوقات مخصوصة معلومة له.

ويعلم دبيب النملة السوداء، على الصخرة الصماء، في مسيل السيل، ويعلم حركة الذرة في الجو، كلًّا على حدة، المقصود: كل ما في القعر السابع للأرض،

---

(١) لعل هذا القول من الشارح عن الدهرية؛ لأنهم زعموا أنه لا إله وأن الحياة هي الطبيعة، والطبيعة لا تعلم ذاتها؛ فهم سموا الطبيعة ربًّا، ثم زعموا أنها لا تعلم.

(٢) ويعلم المعدومات؛ لأنه يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون.

وحتى نهاية الفلك السابع والعرش، وكل ما يختلج في قلوب العباد وصدورهم، معلوم على حدة، قال تعالى: ﴿قَدْ أَحَاطَ [١٩/] بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [سورة الطلاق، من الآية:١٢]، وهكذا ليس ثمة شيء خارج عن قدرته.

وهنا يُذكر هل يقدر على إيجاد مثل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهل يدخل في القدرة إيجاد مثله؟!

بناءً على عموم أدلة الباب كقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة يس، من الآية:٨١] لا يلزم من هذه القدرة وقوع مثله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ؛ لأن تقدير وتكوين صفتين علامة التغير عند الماتريدية، وأثر تقدير إمكان صدور مقدور من قادر نظرًا لذاته، لا لوقوعه بالفعل، ولا أثر لتكوين وقوع مكون بالفعل.

ولأن الباري تعالى جعل -(محمدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)- خاتم النبيين، كما قال: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب، من الآية:٤٠]، فوجود ووقوع مثله في الخارج بحسب منطوق الآية غير ممكن [(١)].

(١) نعم يجب تقييد ذلك شرعًا؛ فإنه عَزَّوَجَلَّ أخبر أنه خاتم النبيين، فلا خلف في وعده، أما قدرًا فممكن من حيث أن يكون في درجته، لا على صفته خاتم النبيين؛ لأن هذا الوصف يمتنع وجوده في اثنين، والممتنع غير متصور وجوده، وهذا الذي أراده الشارح رَحِمَهُٱللَّهُ.

وإنكار عموم القدرة نظرًا لاستحالة وقوع ووجود مثله في الخارج مفضٍ إلى إنكار نصوص القرآن الكريم.

والتكلف في إنكار إثبات عدم عموم القدرة بنسج الأدلة العقلية لا قيمة له عند متبعي النصوص.

وهكذا الحكم في الملائكة، والجنات، وغيرهم، في عمومها.

[**وله صفات**] أي: موجودة في ذاته تعالى؛ لأنه ثبت أنه عالم، قادر، حي، وأنها جزء منه[(١)].

ومعلوم أن صدق المشتق يقتضي ثبوت أخذ الاشتقاق لذلك الشيء، فثبت له تعالى صفة العلم، والقدرة، والحياة، لا أنها بعض منه كما يظنه المعتزلة: أنه عالم وليس بذي علم، وقادر وليس بذي قدرة، وغير ذلك، وهذا محال، والنصوص ناطقة بثبوت العلم والقدرة، وغيرهما، وصدور أفعال متقنة دليل على وجود علمه وقدرته، لا أن ذلك مجرد تسمية بأنه عالم وقادر.

[**أزلية**] وهذه الصفات أزلية، ولم تزل[(١)]، لا كما تقوله الكرامية أن صفاته محدَثة، بدليل أن قيام الحوادث بذاته مستحيل.

---

(١) لم ينطق السلف بهذه العبارة، ولا يقال: إن الصفات هي الذات، ولا غيرها، وإنما يقال كما جاء في النصوص: إن هذه الصفات للذات الإلهية، وإن هذه الأسماء لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الأعراف، من الآية: ١٨٠]، وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ للهِ تَسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا..».

[قائمة بذاته] لأن الصفة ما كانت قائمة بذات الموصوف بالضرورة، لا كما تزعمه [/ ٢٠] المعتزلة: أنه متكلم بكلام قائم بغيره، ومرادهم نفي الصفة، لا أن هذه الصفة غير قائمة بذاته.

ودليل المعتزلة هو: أن في إثبات الصفات إبطال للتوحيد!!؛ لأن هذه الصفات موجودة وقديمة ومغايرة لذاته تعالى، وهذا يلزم منه قِدَمَ غيرِ الله وتعدد القدماء، بل تعدد الواجب بالذات، وهذا مشار إليه في كلام متقدميهم، ومصرح به في كلام متأخريهم: أن واجب الوجود بالذات هو الله بصفاته، والنصارى كفروا بإثبات ثلاثة قدماء؛ فكيف بإثبات ثمانية قدماء؟! بل أكثر، مثل: البقاء، واليد، والعين، والوجه!؟.

لهذا أشار الماتن إلى جواب هذا فقال:

[وهي لا هو ولا غيره] يعني: صفات الله ليست هي عين الذات، ولا هي غير الذات؛ فعليه ليس ثمت قِدَمٌ للغير، ولا تكثر للقدماء.

=

(١) صفات الله تعالى، منها ما هي أزلية ذاتية، مثل الحياة والعلم، ونحوهما، ومنها ما هي فعلية، مثل: الضحك، والعَجَب، والنـزول، ومنها ما هي: ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، مثل: الكلام؛ فإنها ذاتية باعتبار نوعه، وفعلية باعتبار آحاده، فهو متكلم أزلًا، وتكلم مع موسى في وقت معين، وبهذا التفصيل يخرج من الإشكالات التي أوردها أهل الكلام فخلطوا فمنهم من ظن أنها كلها من باب الأول، وهذا ما عليه الأشاعرة والماتريدية ونحوهم، ومنهم من ظن أنها كلها من باب الثاني، وهذا ما عليه الكرامية ونحوهم.

والأولى أن يقال: إن تعدد ذوات قديمة مستحيلة، لا الصفات، وليس ثمت استحالة في قدم الصفة إذا كانت قائمة بذات قديمة وواجبة غير منفصل عنه؛ لأنه ليس كل قديم هو الله حتى يلزم من تعدد القدماء تعدد الآلهة، بل إنه تعالى قديم بذاته، وموصوف بالصفات.

وإطلاق لفظ القدماء ليس بلازم، حتى يتوهم منها أنها قائمة بذواتها، وموصوفة بصفات الألوهية.

وبناء على صعوبة هذا المقامِ المعتزلةُ والفلاسفةُ قالوا: بنفي الصفات، والكراميةُ قالوا: بنفي قدمها، والأشاعرة قالوا: بنفي الغيرية والعينية.

والحقُ البحثُ هو: أن الكلام في عينية الصفات بالذات، وغيريتها، وزيادتها على الذات -المذكورة في كتب المتكلمين- لا أثرَ لوجوده في الكتاب والسنة، إلا بهذا القدر، وهو: أنه تعالى موصوف بصفات الكمال، فالحق أن نافي الصفات على خطر عظيم، والذين يقولون بالعينية، واللذين يقولون: لا غير، ولا عين، واللذين يقولون: زائد عن الذات باعتبار، خاضوا في أمر لم يُكلَّفوا به، وأدخلوا في العقائد شيئًا ليس هو من قبيل العقائد.

[**وهي**] وهذه الصفات الأزلية القائمة بذاته هي:

[**العلم**] وأحد هذه الصفات هي العلم، وهي صفة تظهر [/ ٢١] المعلومات عند تعلق هذه الصفة بها.

بعــد الحيــاة لــه علــم وشــعور[١] علم سابق الجهل وما في الفكر يـدور
متعلـــق بجملـــة الكليـــات متجــاوز ذلــك إلــى الجزئيــات
لا ذرةَ في مكـــين أو مكـــان خارجًا عن علمه وهو محيط بـه الآن
عـــدد الرمـــال في الصحـــراء عــــدد الأوراق في الخضــــراء
جميعهــا في علمــه قريــب ظــاهر جميعهـا في علمـه معلـوم حاضــر

[**والقدرة**] وهي صفة مؤثرة في المقدورات، عند تعلقها بها.

بعـــد ذلـــك قدرتـــه الكاملـــة لجميـــع المـــرادات هـــي شاملـــة
في جميـــع الأمـــور والحالـــة لــــها تأثيـــر بـــلا آلـــــة
أثرهـــا بـــأي عَـــدَمٍ وصـــل ظهـر في الوجـود مـن غيـر خطـل

[**والحياة**] وهي صفة موجبة لصحة العلم، والقوة، وهي -(أي: القوة)- بمعنى القدرة.

مــــن صــــفاته الحيــــاة أُثِـــر وهـــو أمـــام الصـــفات صُـــدِر
هـــو حـــيٌّ بنفســـه وقـــائم والأحيـــاء بـــه قائـــم

(١) صفة الشعور إذا كان وصفًا انكشافيًا للعلم فهذا يصح معنًى لا لفظًا، وأما أن الشعور صفة له تعالى فهذا لم يثبت نصه لا في الكتاب ولا في السنة.

[**والسمع**] وهذه صفة متعلقة بالمسموعات.

[**والبصر**] وهذه صفة متعلقة بالمبصرَات، ولا يلزم من قدم هاتين الصفتين قدم المسموعات والمبصرات، كما أن قدم العلم والقدرة لا يلزم منهما قدم المعلومات والمقدورات؛ لأن هذه الصفات قديمة، وتحدث بحسب متعلقاتها الحادثة كما قيل.

والحق أن التعلَّق ليس بحادث، بل الحادث متعلَّق -بالفتح-، وظهور أحكام متفاوتة بالمتعلَّق بناء على تفاوت المتعلقات، وهو سبحانه برئ من الحدوث والتجدد(١)، والتغير والتبدل، بجميع الوجوه، وعلى الوجه الذي لا يكون فيها حادثًا أسماؤه وصفاته بظهور أحكام تتعلق بمتعلقاتها، بل هو [/ ٢٢] لم يزل ولا يزال متصفًا بالصفات من غير حدوث وانتقال(٢).

[**والإرادة والمشيئة**] أي: السادس والسابع من صفاته: الإرادة، والمشيئة، وكلاهما عبارة عن صفة موجودة في الحي، موجب تخصيص واحد من

---

(١) الحدوث والحادث، والحدث، من الألفاظ المجملة التي لا ترد مطلقًا، ولا تقبل مطلقًا، بل لا بد فيه من التفصيل؛ فإن كان المقصود بالحادث المخلوق فهذا منفي عن الله تعالى وعن صفاته وأفعاله، فحينئذٍ نرد هذا اللفظ ومعناه، وإن كان المقصود بالحادث: أنه كائن في زمن دون زمن، وفي وقت دون آخر، فهذا لا ينكر في صفات الله تعالى الاختيارية، فحينئذٍ يقبل هذا المعنى ويرد اللفظ.

(٢) يقصد الشيخ بالحدوث والانتقال المتعارفُ عليه عند أهل الكلام اللذين تكلموا بهذه الكلمات بناء على نظرهم إلى المخلوقين؛ فنفوا عن الخالق ما اعتقدوه في المخلوق بألفاظ محدثة، والواجب ترك هذه الألفاظ المجملة المشتملة على الخلط، واتباع نصوص الوحيين، واتباع النورين، والسير على خطا السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

المقدورَين وقعتا في زمن متساوٍ، والقدرة متعلقة بهما معًا، ومتعلق -(المشيئة)[(١)]- تابع للوقوع، وفي هذا رد على من يزعم أن المشيئة قديمة، والإرادة حادثة قائمة بذاته، وعلى الذين يقولون: معنى إرادة الله على فعله: أنه ليس مكرَهٌ، أو ساهٍ، أو مغلوبٌ، ومعنى إرادته على فعل غيره: أنه آمر به، وبما كلف به أهل الإيمان، وسائر الواجبات، لأنه هو الذي حكم بها.

والإرادة في القرآن ورد على نوعين:

الأول: قدرية كونية خلقية، وهذه هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الأنعام، من الآية:١٢٥].

الثاني: دينية أمرية شرعية، وهذه متضمنة المحبة والرضا، لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٨٥]، والأمر مستلزم الإرادة الثانية لا الأولى.

[والفعل والتخليق] وهما عبارة عن صفة أزلية مسمى بالتكوين[(٢)].

(١) في الأصل: العلم، ولا يستقيم المعنى إلا بما أثبته فلعله سبق قلم -والله أعلم-.

(٢) وهذه هي الصفة الثامنة التي يثبتها الماتريدية زيادة على السبع الموجودة عند الأشاعرة.

[والترزيق] وهذا تكوين مخصوص، والمقصود بهذا صراحةً الإشارةُ إلى أمثال هذه الصفات، وأجزائها، كالإحياء، والإماتة، والإيجاد، والاختراع، والإحداث، والإبداع، ونحوها من التي ترجع إلى صفة حقيقية أزلية قائمة بالذات، وهي صفة التكوين، وهو: إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، لا كما زعم الأشعري أن هذه كلها إضافات، وصفات أفعال، يعني صفات فعلية له تعالى، وعنده هذه حادثة، وعند الماتريدي قديمة، والنزاع لفظي عند أهل الحق.

[والكلام] الثامن صفة الكلام، وهذه صفة غير صفة العلم، والإرادة؛ لأن الإنسان أحيانًا يخبر عن شيء غير معلوم، بل عن شيء مخالف للمعلوم، وهكذا يأمر بما له فيه إرادة. [/ ٢٣]

وهذه صفة أزلية، وجملة الكتب المنزلة تفصيلٌ له، ودليل ثبوت صفة الكلام: إجماعُ الأمة، وتواتر النقل من الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ في إثبات أنه تعالى متكلم، مع قطع استحالة تكلم بغير ثبوت صفة الكلام.

والحق أن الدليل على ذلك ليس الإجماع وحده، وغيره، بل كلام الله ورسولِه، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [سورة النساء، من الآية:١٦٤]، وفي الحديث: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ**

تُرْجُمَانٌ»، وقوله: «**كَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا**»، وغير ذلك من الأخبار، والإجماع إنما هو مؤكد.

وثبت -بما تقدم- أن صفاته ثمان: علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، وإرادة، وتكوين، وكلام.

ولما كان في الصفات الثلاثة الأخيرة نزاع وخفاء أشار إليها مكرِّرًا الإثبات فقال:

[**وهو متكلم بكلام هو صفة له**] بضرورة امتناع إثبات مشتق لشيء قائم بغير القائم المشتق منه، وفي هذا رد على المعتزلة القائلين بأن الكلام يقوم بغيره، ولا يقولون: بأنه صفة له.

[**أزلية**] بضرورة امتناع قيام حوادث بذاته تعالى(١)، وهذه التي ذكرها القوم كلها تعليلات عقلية.

والحق أن هذه الصفة ثابتة بنصوص الشارع، وإن كان تعليلهم أيضًا صحيحًا.

[**ليس من جنس الحروف والأصوات**] بضرورة أن الحروف والأصوات أعراض حادثة، حدوث بعضها مشروط بانقضاء بعضها؛ لأن التكلم بالحرف

---

(١) وهذه أيضًا من الألفاظ المجملة، وقد سبق بيان ذلك، ونشير إلى أنه إذا كان المقصود بهذا أن الله تعالى ليس محلًّا للمخلوقات، فهذا صحيح ولا نزاع فيه، وإذا كان المقصود أنه تعالى لا يفعل ما يريد، وأنه لا يتكلم متى شاء، إذا شاء مع من شاء، فهذا مخالف للنصوص فرده رد للنصوص، لكن بعبارة مجملة موهمة.

الثاني بدون انقضاء الحرف الأول ممتنع، وهذا التعليل العقلي ليس بصحيح؛ لأنه معارض بالنصوص القطعية المحكمة، الصريحة الثابتة، عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ** عَزَّوَجَلَّ **فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ**» رواه الترمذي وصححه، ورواه غيره من الأئمة، وفي رواية: «**لَا أَقُولُ:** ﴿الٓمٓ﴾ **حَرْف، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ**» [/ ٢٤]، وعن أم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: «كانت قراءة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مفسرة، حرفًا، حرفـًا» رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي وصححه.

وجاء في الحديث الطويل في بيان الحشر مرفوعًا: «**فَيُنَادِيهِمْ** سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ **بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ**» رواه أحمد عن عبد الله بن أنس، واستشهد به البخاري.

وعن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ صَوْتَه أَهْلُ السَّمَاءِ كَسِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ؛ فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا**» الحديث، وهذه بعض الأخبار الصحيحة في هذا الباب، وهي كثيرة.

وجاء في القرآن المجيد إطلاقُ لفظ: كلمات، وقول، وكلمة، والكلام من غير شبهة مركب بداهة من الحروف، فقول التفتازاني –الذي فيه رد على الحنابلة والكرامية القائلين بأن كلامه عرض من جنس الأصوات والحروف، ومع ذلك قديم. انتهى– ليس بصحيح؛ لأنه مخالف للنصوص المذكورة.

والحنابلة لا تقول بأن كلامه عرض، ولم يقولوا بإطلاق الحرف والصوت عليه من عند أنفسهم، ولم يتقولوها، بل هو قول علمي مبني على الأدلة السمعية الثابتة؛ فالطعن عليهم دليل الجهل بالنصوص، وإنكار الحرف والصوت إنكار للكتاب والسنة، ولا يعقل كلام له تعالى بغير حرف وصوت، مثل الإنسان الذي فقد جملة أعضائه، بل القرآن المشرف كلامه، منه بدأ وإليه يعود، وهو كتاب مبين، وحبل متين، بلسان عربي، وله سور وآيات، وحروف وكلمات، وأول وآخر، متلوٌّ بالألسنة، ومسموع بالآذان، ومحفوظ بالصدور، واللفظ والمعنى كله من الله تعالى، وجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ناقل أمين، ومحمد المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقط ناقل، وليس المتلوُّ على ألسنة الخلق [/ ٢٥] من هذا الكلام المقدس المنظم ما تُلِيَ وما يتلى إلا كلامه؛ فاعلم أن الله تكلم به، وجبريل سمعه منه، ونزل به إلى محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن قال: إن هذا الكلام كلام الملائكة، أو كلام للبشر؛ فمسكنه ومستقره سقر.

وطريقة تكلمه سبحانه لا يَعلم أحدٌ كيفيتها، بل هي غيب في علم الله، والظن بأن طرق التكلم منحصر في المعروف في الحيوانات أوقع الكثير في الورطة الهائلة، وفي التأويل والتحريف، وأبعده من ساحة الإيمان -الذي ورد به الحديث والقرآن- بمراحل بعيدة؛ فقول القائل: إن الحروف والأصوات

محتاجة إلى المخارج باطل، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [سورة ق، من الآية:٣٠]، وكذا قوله تعالى إخبار عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [سورة فصلت، من الآية:١١]؛ رد على ذلك؛ فليس هنا ثمة مخارج، ولا أدوات، وأيضًا تسبيح وتكليم الحجر، والشاة المسمومة، والأحجار، والأشجار -التي هي من معجزاته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- كانت على غير الطريقة المعهودة، فالقادر على كل شيء إذا تكلم بغير الطرق المعهودة فأي استحالة في ذلك.

وهذا الكلام النفسي الذي في كتب الأشاعرة والماتريدية مسطور، لا حظ له من الكتاب والسنة، ولا فرق بينه وبين صفة العلم عند المعتبِرِ فيه.

[وهو صفة منافية للسكوت] وهذا الكلام الموصوف، والمعنى القائم بالذات يكون هو خلاف السكوت، الذي هو ترك للكلام، مع وجود القدرة على الكلام[١]، وخلاف الآفة التي هي عدم مطاوعة الآلات، إما لسبب فطري كالأبكم، أو بسبب ضعف وعدم الوصول إلى القوة كحال الطفولة، ومصداق هذا -(النفي للسكوت)- هو الكلام اللفظي، لا الكلام النفسي؛ لأن السكوت والخرس مناف للتلفظ.

---

(١) بل الكلام خلاف البَكَمْ، فالمتكلم وإن كان ساكتًا لا يقال عنه غير متكلم، ولكن إن كان أبكم يقال عنه أنه ليس بمتكلم، وإن لم يكن ساكتًا يخرج الأصوات وما لا يفهم.

والتهرب من هذا بأن المراد بالسكوت والآفة الباطن الذي هو في نفسه لا يُتدبر، ولا يُتكلم، ولا يُقدر عليه، تأويلٌ غيرُ سائغ.

[**والله تعالى متكلم بها، آمر، وناه، ومخبر**] أي: أنه متكلم بصفة الكلام: آمر، وناه، ومُخبر، يعني صفة الكلام واحدة، والتكثر فيه باختلاف المتعلقات(١): أمرٌ، أو نهي، أو خبر، كالعلم وسائر الصفات؛ فهو أيضًا واحد قديم، والتكثر والحدوث [/ ٢٦] إنما هو في متعلقاتها، وإضافاتها(٢)، ولا دليل على التكثر في كل واحد منها -(أي: الصفات)- في نفسها، بل كل صفة من الصفات: ذاتية كانت، أو فعلية، فهي واحدة في الذات، لا يتكرر، ولا يتعدد(٣)؛ فهو تعالى فاعل

---

(١) وهذا قول الكلابية والأشاعرة والماتريدية القائلين بالكلام النفسي، وأما أهل السنة فإن الكلام عندهم لا يكون إلا بصوت وحرف، وله أول وآخر، كما مرَّ، وقرره الشارح، وإنما هذا الكلام بناء على شرح عبارات أهل الكلام.

(٢) وهذا أيضًا دليل على أن الأمر والنهي والخبر ليس بمخلوق، وإن كان هو متعلق الكلام، إلا أن يقصد أن المأمور به الذي يقع من العبد، والمنهي عنه الذي هو ترك العبد، والمخبر الذي هو ما حصل من العبد أنه متعلَّق الكلام فهذا بعيد، وهذا إنما هو أثر الأمر والنهي والخبر، لا أنه الأمر والنهي والخبر نفسه، فدل أن متعلق الكلام ليس بمخلوق، فتباين عن متعلق العلم الذي يكون هو المعلوم، وهو منه ما هو مخلوق وهو ما تعلق بالمخلوقين، ومنه ما هو ليس بمخلوق وهو ما تعلق بالله تعالى وبأسمائه وصفاته -والله أعلم-.

(٣) هذا الكلام مجمل وتفصيله أن يقال: إن الكلام من حيث هو صفة فلا يتعدد، ولكن هو في نفسه يتعدد؛ فكلام الله مع موسى كلام، وكلامه مع محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكلامه مع الملائكة كلام، وهكذا، بل دل القرآن الكريم على أن كلام الله تعالى لا منتهى له، وكذلك التكرار من حيث كونه صفة لا يتعدد فلا يقال: إن الله متصف بصفتين من صفات الكلام، وأما الكلام ذاته فإنه قد يكرره الله تعالى، كما هو في قصص القرآن الكريم، وهذا واضح لا ينكره إلا مكابر، أو قائل بخلق القرآن.

لجميع المفعولات بفعل واحد، وسامع جميع المسموعات بسمع واحد، ومتكلم بجميع الكلمات بكلام واحد، وحي بحياة واحدة.

والتعدد والتكرر -الذي هو من صفات الحادثات- في تأثير أسمائه لا في نفس الصفات، وكل صفة فهي غير متناهية بحسب التعلق والتجدد[(١)].

[**والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق**] فالقرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يُصنف، ولم يُصنع، وليس من كلام أحد من الخلق.

والتفتازاني أورد هنا حديثًا، قال: قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: "القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم" انتهى.

وهذا الحديث أورده ابن عدي في الكامل من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ورواه الديلمي أيضًا.

وقال الصنعاني: موضوع، وقال السخاوي: هذا الحديث بجميع طرقه باطل، نقله ابن الربيع في التميز.

---

(١) وهذا الإجمال الذي ذكره الشارح سببه عدم الفرق بين الصفة الذاتية المحضة كالحياة، والفعلية المحضة كالنـزول، والصفة الذاتية باعتبار، والفعلية باعتبار كالكلام؛ فالأول لا يتكرر، ولا يتعدد، والثاني يتكرر، ويتعدد من حيث أنه فعل له تعالى، والثالث لا يتعدد من حيث كونه صفة ذاتية أعني من حيث النوع، ولكنه يتعدد ويتكرر من حيث كونه صفة فعلية متعلقة بمشيئة الله تعالى.

وفي خلاصة الطيبي: هذا الحديث موضوع، نعم هذا اللفظ ونحوه جاء موقوفًا عن علي ابن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس، وعمرو بن دينار، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

والحاصل أن هذا القرآن المنزل على محمد رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، وهذا القول الذي هو: أنه حكاية أو عبارة عن كلامه ليس بجائز، بل القرآن بقراءة القراء، وكتابته في المصاحف، لا يخرج عن كونه كلام الله حقيقة؛ لأن إضافة الكلام إلى القائل يكون ابتداء لا إلى القائل المبلغ أو المؤدي.

فكل من اعتقد أن القرآن مخلوق -من الجهمية والمعتزلة- كفر، والفتنة وقعت في بغداد بين أهل السنة وبين المعتزلة في زمن بعض خلفاء بني العباس في هذه المسألة، وبسببها ابتليَ أكابرُ أهل السنة والجماعة، وأئمتهم، مثل الإمام أحمد، وغيره، وذاقوا المصائب العظيمة التي لا يخفى على متتبع للتواريخ.

وما ذكره التفتازاني من أن دليلنا هو أن الكلام ثابت بالإجماع، والتواتر عن الأنبياء، [٢٧/] ومعنى ذلك فقط هو أن قيام اللفظ الحادث بذاته ممتنع فيتعين الكلام النفسي القديم. انتهى.

والجواب عن هذا ما تقدم؛ فإن قالوا: إن كلامه قديم، فأي استحالة في القول بأن الحرف والصوت أيضًا قديم، وما هي الضرورة الملجئة إلى القول بأن

الحرف والصوت حادث، والقول بالتأويل، والقول بالكلام النفسي، والقول بامتناع قيام الحوادث بذاته.

[وهو مكتوب في مصاحفنا] والقرآن كلام الله مكتوب في مصاحفنا، بأشكال الكتابة، وصور الحروف، والآلة، والكتابة مصوِّرٌ للَّفظ بنقوش مخصوصة، وحروفُ هجائه مثبت في المصحف، بتلكم الصور والنقوش، ومكتوب بلفظه، قال تعالى: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [سورة الطور، من الآية:٢-٣]، ونهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يسافَر بالقرآن إلى أرض العدو، وعن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (حتى أنظر في كلام الله)، وكان عكرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يأخذ المصحف، ويقول: (هذا كلام ربي)، فالمكتوب في المصاحف، المنظورُ بالعين -(كلام الله)- بالأدلة المذكورة.

[محفوظ في قلوبنا] بالألفاظ والعبارات المنزلة، ولو عبر بلفظ الصدور بدل القلوب لكان مستحسنًا، قال تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية:٤٩]، وفي الحديث: «**هُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ**».

وهذه واحدة من بركات القرآن الكريم، حيث إن مئات الألوف من الأطفال، والشباب، والشياب، والنساء، يرددونه بألسنتهم، ولا مجال لأحد أن يحرف منه

حرفًا، أو يزيد، أو ينقص منه، بخلاف التوراة، وغيره، حيث إن حفظها لم يكن ميسرًا لغير الرسل.

[**مقروء بألسنتنا**] بالحروف الملفوظة المسموعة بآذاننا، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة، من الآية:١٨].

[**مسموع بآذاننا**] بهذه الألفاظ والحروف والأصوات، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [**سورة التوبة، من الآية:٦**]، فالمسموع من القراء كلام الله، وهذا مذهب الأشعري الذي ذهب إلى جواز سماعه.

ومنعه أبو إسحاق الإسفرائيني، وأبو منصور [/ ٢٨] الماتريدي، ومعنى ذلك -(أي: فمعنى السماع عندهم)- أنه يسمع ما يدل عليه!؟، فموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سمع صوتًا دالًّا على كلامه، لا نفس الكلام!!؟؟، ولما كان هذا السماع بلا واسطة كتاب، وملَكٍ، خُص بأنه كليم الله.

ولكن الحق مع الأشعري، وظاهر القرآن يدل لقوله، والتأويل المذكور -(الذي نقل عن الإسفرائيني والماتريدي)- قريب من تحريف الكلام، وهذه كلها هفواتٌ سببها القول بالكلام النفسي، ونفي الكلام اللفظي، وهو كما ترى.

[**غير حال فيه**] ليس حالًا وموضوعًا في المصاحف، ولا في القلوب، ولا بالألسنة، ولا بالآذان، بل الكلام معنى قديم قائم بذاته تعالى، وهذا إنما هو لمن قال بالكلام النفسي.

وسبق أن لفظ ومعنى القرآن من الله، ولهذا كان دليل الأحكام الشرعية ألفاظ الكتاب، لا المعنى القديم، وعلى هذا الوجه عَرَّف علماءُ أصولِ الفقه القرآنَ الكريم بقولهم: المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، فقرروا أنه اسم للفظ والمعنى.

والمتكلمون بحاجة -في هذا المقام- إلى كلام طويل، وبحث مبسوط[(١)]، مبني في رد الدلائل الكلامية، والتدقيقات الفلسفية، التي لا تليق بحال هذا المختصر، وليس هو من غرضنا، ومقصودنا.

[**والتكوين**] الذي يعبر عنه: بالفعل، والتخليق، والترزيق، وهذه بعض منه، [**صفة لله تعالى**] بناء على مطابقة العقل والنقل على أنه خالِق وعالِم ومكوِّن، وإطلاق اسم المشتق على شيء من غير أن يكون له مأخذ من الاشتقاق وصفًا له ممتنع[(٢)].

---

(١) أي كبير، من البسط، لا من الإيجاز.

(٢) إن الإخبار بأن الله تعالى مكون وأن التكوين من فعله لا ينكر، ولكن وصف الله عَزَّوَجَلَّ بهذه الصفة من غير أن يكون له اشتقاق من لفظه، أو واردًا بنصه ممتنع، فإن كونه الخالق، والعليم، يدل على كونه مكوِّنا، ولكن لا يجوز اشتقاق صفة التكوين =

[**أزلية**] من عدة وجوه عقلية، مذكورة في الكتب الكلامية، ومبنى هذه الأدلة على أن التكوين صفة حقيقية كالعلم والقدرة.

والمحققون من المتكلمين على أنها من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل الإيجاد والاصطناع قبل كل شيء، ومع كل شيء، وبعد كل شيء، ومثل كونه مذكورٌ باللسان، ومعبود، ومميت، ومحي، ونحو ذلك.

والحاصل أن مبدأ التخليق، والترزيق، والإماتة، والإحياء، هي التكوين، ولا دليل على أن هذه الصفة -(أي: التكوين)- شيء آخر غير القدرة، والإرادة؛ لأن نسبة القدرة إلى وجود المكوِّن وعدمه سواء، لكن بانضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين.

[**وهو** [/٢٩] **غير المكوَّن عندنا**] يعني عند الماتريدية؛ لأن الفعل مغاير للمفعول بالضرورة، مثل: ضرب مع المضروب، وأكل مع المأكول، وذكروا وجوهًا أخرى.

بخلاف الأشعري فإن التكوين عنده عين المكوَّن، والتأثير عين الأثر، يعني: إذا فعل الفاعل فعلًا، فهنا الفعل هو المفعول، والمعنى: أن التعبير بالتكوين والإيجاد ونحوها مما يعبرون به أمر اعتباري بالعقل حيث يتوجه الفاعل إلى

=

له تعالى؛ لأن باب الصفات كباب الأسماء توقيفي، وسيأتي بيان الشارح أن الصحيح ما عليه المحققون من أن هذه من باب الإضافات لا من باب الصفات.

المفعول، وليس ثمت أمر محقق مغائر للمفعول، وليس المراد أن مفهوم التكوين بعينه هو مفهوم المكوَّن حتى يلزم منه المحال[(١)].

ومال التفتازاني إلى هذا الجانب، وقال: أقرب مذهب المحققين في هذا هو أن مرجع كلٍّ إلى التكوين، يعني: إذا تعلق -(الفعل)- بالحياة يكون له اسم الإحياء، وإذا تعلق بالموت أخذ اسم الإماتة، وبالصورة التصوير، وبالرزق الترزيق، ونحو ذلك، فالجميع تكوين، والمخصوص مخصص بمتعلقاته.

[والإرادة صفة لله تعالى أزلية قائمة بذاته] وتكرير هذه العبارة للتأكيد، ولتحقيق إثبات الصفة القديمة، التي هي مقتضى تخصيص المكوَّنات بوجه دون وجه، ووقت دون وقت، لا كما تزعمه الفلاسفة من أنه تعالى موجب بالذات، لا فاعلًا بإرادة واختيار.

والنجارية يقولون: مريد بذاته، لا بصفته، وبعض المعتزلة يقولون: مريد بإرادة حادثة لا في محل، والكرامية يقولون: إرادته حادثة في ذاته.

---

(١) الصواب: أن ههنا مفازة يجب فيه التفصيل، وإلا حصل فيها فساد في التعليل، وهو: أن ههنا فاعلًا، وفعلًا، ومفعولًا، فإن كان الفعل من الفاعل لازمًا لم يكن هناك إلا فاعلًا، وفعلًا، وإن كان فعل الفاعل متعديًا، كان هناك فاعلًا، وفعلًا، ومفعولًا، ومثال الأول: ما ثبت من نزول الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فإن هنا فاعلًا للنزول وهو الله تعالى، وهنا فعل وهو النزول، وليس ثمة مفعول في هذا الفعل؛ لأنه فعل لازم، ومثال الثاني: ما ثبت من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ فإن هنا فاعلًا للرحمة وهو الله تعالى، وفعلًا وهو الترحم، ومفعولًا وهو المرحوم، وبهذا التفصيل ينجلي الإشكال، فلا يقال مطلقًا إن التكوين -(الذي هو بمعنى الفعل)- هو عين المكوَّن، بل قد يكون عينه، أو غيره.

والدليل على ما ذكرناه الآيات الناطقة بإثبات صفة الإرادة والمشيئة له تعالى، واليقين حاصل بلزوم قيام صفة الشيء في الموصوف، وامتناع قيام حوادث بذات الله تعالى، وأيضًا نظام العالم الموجود على هذا الوجه الأوفق، والأصلح، دليل واضح على أن صانع العالم قادر مختار.

هذا بيان لصفاته الثمانية المكتوبة في كتب عقائد المتكلمين وغيرهم، وفيها بحثوا، وجاء في القرآن الكريم، والحديث الشريف، إطلاقُ صفاتٍ أخرى، وألفاظ أخر في حقه تعالى، ومن جملة ذلك: الأول، والآخر، والظاهر والباطن، [/ ٣٠] والرزاق، وذو القوة، والمحب، والعفو، والودود، والرحمن، والرحيم، والحافظ، وشديد المحال، والعفو.

وأيضًا: الرضا، والغضب، واللعن[(١)]، والسخط، والتأسف، والكره، والإتيان، والمجيء، والحِلم، والمكر، والكيد، والعزة، والنزول، والقرب، والبعد، والنظر، والضحك، والفرح، والبغض، والتعجب، والعطاء، والمنع، والمعية،

(١) فيما يتعلق في باب الأسماء والصفات لا بد فيه من التوقيف، فلا يثبت لله تعالى الصفات إلا إذا وردت، ويصح اشتقاقها من الأسماء، وأما اشتقاق الصفات من الألفاظ التي وردت بصيغة الفعل، فهذا ينبغي أن يطلق بصيغة الفعل، فمثلًا يقال: إن الله تعالى لعن إبليس، ولا يقال: إن من صفاته اللعن، إلا إذا كان هذا الإطلاق واردًا عن السلف، كقولهم صفة النزول والاستواء، ونحو ذلك فهذه وإن كانت واردة على صورة الفعل إلا أن السلف أطلقوها وأرادوا بها الوصفية.

فيتلخص عندنا لله تعالى: أسماء، وصفات، وأفعال، والأول يدل على الاسم والوصف والفعل، والثاني يدل على الوصف والفعل، والثالث يدل على الفعل فقط إذا كان متعديًا، وعلى صفة الفعل ذاته -والله أعلم-.

والفوقية، والعندية، والخلافة، والصحبة، ونفي اتخاذ الولد، ونفي الشريك والولي، وله الملك والحمد، ووجوده المبارَك، وعدم النِّد والسميِّ له، وأيضًا ثبوت وصف: القول، والكلمات.

وجاء في الأحاديث والكتاب إطلاق لفظ: النفس، والصوت، والإصبع، واليمين، والشِّمال، والقَدَم، والساق، والحِقو، والجَنب[(١)]، ونحوها.

وأدلة إطلاق واستعمال هذه الصفات على الوجه الذي ورد للمتتبع للقرآن والسنة أمرٌ لا يخفى.

ومن جملة هذه الصفات: الاستواء على العرش، فوق سماواته، بذاته جَلَّجَلَالُهُ، والعرش وما حواه في يده كخردلة في يد أحدكم، وعلمه محيط بالكائنات العلوية والسفلية، وما كان وما يكون، وهو محيط به علمًا، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه، من الآية:٥]، وقال: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [سورة الطلاق، من الآية:١٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [سورة فصلت، من الآية:٥٤].

(١) لم يثبت أن الجنب وصف لله تعالى، وما ورد من ذلك فليس المراد منه ما يفهم من ظاهره، وإنما المراد ما فهمه السلف من ظاهره، (وقول ابن باز أنه يثبت الجنب) فيراجع.

وهذا الاستواء مذكور في الكتاب العزيز في سبعة مواضع، والآيات الأخرى بعبارات متنوعة مؤيدة لذلك، كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر، من الآية:١٠]، وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [سورة المعارج، من الآية:٤]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [سورة السجدة، من الآية:٥]، وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل، من الآية:٥٠]، وقال: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [سورة الزمر، من الآية:١]، وقال: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الملك، من الآية:١٦]، وقال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [سورة الأنعام، من الآية:٦١]، وقال: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [سورة مريم، من الآية:٥٧]، **المقصود بالمكان**: السماء، وقال: ﴿هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سورة الحج، من الآية:٦٢]، وقال: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٥٥]، وأخبر تعالى أن فرعون كذب موسى، وأنكر أن يكون الله تعالى في السماء، قال مخبرًا عن ذلك: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝٣٦ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [سورة غافر، من الآية:٣٦-٣٧].

وأدلة علو العلي الأعلى في الكتاب والسنة [/ ٣١] وأقوال أئمة الأمة، وعلماء الملة، من السلف الصالحين؛ الصحابة والتابعين، والمجتهدين والمحدثين، فوق أن يحصره هذا المختصر، حتى إن مجلدات كبار، ومؤلفات كثيرة

مستوعبة الأدلة الصحيحة الثابتة، ومستصحبة البراهين المحكمة الصريحة، قد جُمِعت نظمًا ونثرًا.

وكل تلك النصوص ظاهرة على أنه تعالى فوق الخلق، فوق العرش، بائن من خلقه، ليس في شيء من مخلوقاته، على ما يليق بجناب قدسه.

والتأويل فيها إخراج للنصوص الظاهرة من معانيها، وهذا لا يجوز إلا إذا وجد المعارِض المثلُ المساوي، أو ما هو مقدم عليه، ودون ذلك تبريد الحديد بالقول، ومعرفة للمسافة بالقبضة[(١)].

وآيات وأحاديث القرب، والمعية، والإحاطة، والصحبة، والخليفة، والنزول، ونحو ذلك مما لم يُذكر ليس منافيًا لهذه الصفة -(أي: صفة الاستواء)-، بل هو في حال الاستواء، ونفس العلو، قريب من المحسنين، ومع الصابرين، ومصاحب للمسافرين، وهو الخليفة في الأهل والولد، وينزل في آخر الليل، ويدنو يوم عرفة؛ لأن المراد-(بالقرب والمعية)-: العلم والإعانة على ما يليق به، لا المعية والإحاطة الذاتية، كما فهم ذلك الجهمية الفرعونية، والمعتزلة الغوية، حيث قالوا: إنه تعالى في كل مكان، ومع كل إنسان بذاته.

---

(١) مراد الشارح بأنه كما لا يمكن أن يبرد الحديد بالقول، كذلك لا يمكن وجود معارض مماثل فضل عما هو مقدم عليه، حتى يحوجنا إلى تأويل العلو والاستواء، وكذلك لا يمكن معرفة المسافات بالقبضة، وإنما العادة أن ذلك يكون ببسط الكف، والشبر، والذراع، فكذلك لا يكون هناك ما ينبغي أن تؤول من أجله نصوص العلو.

والحق هو أن هذا القرب، والمعية، ليس مما هو في غور فهومنا القاصرة، بل كل ما ظهر بالكشف، وظهر بالشهود، أو علم بالشهود؛ فهو منزه عنه، وينبغي الإيمان بالغيب، والمكشوف والمشهود والمعلوم شِبْهٌ ومِثال، وتُجعل تحت الطين نفيًا منفيًا، وما ورد به النصوص يجب الإيمان الصحيح به، ولا يُدَخَّل في خرابة التأويل، ويفوض كيفياته للعلم الإلهي، حتى لا يجعل الباطل حقًّا في الصفات.

والأفعال الإلهية ليس فيها نصيب البشر -بل ولا نصيب الملائكة- إلا الجهل والحيرة، وإنكار النصوص كفر، وتأويلها جهل مركب.

وقربه ومعيته أنواع، وفي مواضعها مذكورة، ونوع من المعية من نصيب خواص العباد: من الملائكة، والأنبياء، والأولياء، ولا مشاركة لها مع النوع الأول -(الذي هو المعية العامة)- إلا في الاسم، وعامة المؤمنين أيضًا لهم نصيب من هذه المعية، قريبين وليسوا ببعيدين عنها، وهذا القرب درجاته غير متناهية، بمعنى: لا تقف عند حدٍّ.

وقوله سبحانه: [/٣٢]: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ **[سورة الشورى، من الآية:١١]**؛ أيضًا ليس منافيًا لهذه الصفة -(أي: صفة الاستواء)-؛ لأن المماثلة

إما أن يقصد بجميع الوجوه، كما تقوله أهل السنة، أو في أخص الأوصاف كما تقوله المعتزلة[(١)]، وهذان مفقودان هنا.

ولا يلزم منه -(أي: من الاستواء)- تغيير من حالة إلى حالة، كما لم يتغير هو بإيجاد العالم، وتسميته بالموجد، كذلك بخلقه العرش، ووصفه بالاستواء عليه لا يتغير[(٢)]، هذا هو حكم الأحاديث الواردة في هذا الباب، وهي كثيرة بل لا تُعد، والإيمان به واجب، وتأويلُ العقولِ الضعيفةِ خارج عن دائرة الباب.

ومن جملة الأحاديث الصحيحة في هذا الباب:

١- حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في اللوح المحفوظ: «**سَبَقَتْ رَحْمَتِي عَلَى غَضَبِي؛ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ**». رواه البخاري، ومسلم.

٢- وفي رواية: «**مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ**».

٣- وفي لفظ: «**مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ**».

---

(١) قول الحق أن المماثلة متصورة في جميع الوجوه، وفي أخص الأوصاف، بل في أي صفة، لكنها قد تكون لفظية، وقد تكون حقيقة؛ فإن كانت حقيقية فهذه هي المماثلة المنفية عن الله تعالى، أما من حيث اللفظ فإن الله تعالى ثبت له أسماء وأثبت لبعض عباده هذه الأسماء، وكذلك الصفات، وكذلك الأفعال، لكن البون الشاسع، والفرق الكبير، إنما هو في الحقائق؛ فكما أن الله تعالى له ذات، والعباد لهم ذوات، وليس الذات كالذوات، مع الاشتراك في اسم الذاتية؛ فكذلك الله تعالى له صفات وأفعال، والعباد لهم صفات وأفعال، وليست الصفات والأفعال كالصفات والأفعال، وإن اشتركت في اسم ولفظ الصفة والفعل،-والله أعلم-.

(٢) هذا رد على الكرامية الذين يقولون بالتغير في ذاته تعالى.

٤- وحديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قصة المعراج: «**قَالَ لَهُ مُوسَى: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ**» رواه البخاري.

٥- وفي نفس القصة أيضًا: «**فَعَلَى بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ** تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ **فَقَالَ: وَهُوَ مَكَانَهُ..** ».

٦- وأحاديث المعراج التي هي في الصحيحين بألفاظ متعددة مروية، وفي السنن وغيرها، نصوصٌ محكمة، صريحة في إثبات العلو والفوقية.

٧- وحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**أَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ**» رواه الشيخان.

٨- وحديث الجارية: «**أَيْنَ اللهُ!؟، فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ؛ فَقَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**» رواه مسلم.

٩- وحديث زينب بنت جحش رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا زوجِ المكرمِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**زَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ**» رواه البخاري.

١٠- وحديث أبي داود، عن فضالة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**رَبَّنَا الَّذِي فِي السَّمَاءِ**».

١١- وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**» رواه الترمذي، وصححه.

١٢- وحديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في فضائل الجمعة: «**هُوَ الْيَوْم الَّذِي اسْتَوَى فِيهِ رَبُّكَ** تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ **عَلَى الْعَرْشِ**» رواه الشافعي.

١٣- وحديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**فَإِذَا الرَّبُّ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِم مِنْ فَوْقِهِمْ**» رواه ابن ماجه.

١٤- وحديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في باب الشفاعة: «**فَأَدْخَلَ عَلَى رَبِّي وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ**» رواه البخاري.

١٥- وفي رواية للبخاري: «**فَأَسْتَأْذِنْ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ**».

١٦- وحديث الترمذي وأبي داود: «**ثُمَّ الله فَوْقَ ذَلِكَ..** ».

١٧- وحديث أبي داود: «**وَيْحَكَ!!، أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ عَلَى سَمَاوَاتِهِ هَكَذَا، وَقَالَ** [/ ٣٣] **بِأَصَابِعِهِ مِثْلُ الْقُبَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ**».

١٨- والحديث المتفق عليه: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا..** ».

١٩- وحديث الشيخين: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ**».

٢٠- وحديث مسلم: «**إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا**».

٢١- وحديث أحمد: «**اللَّهُمَّ إِنَّكَ وَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ**».

٢٢- وحديث ابن ماجه في ذِكر الصلاة: «**حَتَّى يَنْتَهِي بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا الله**».

٢٣- وحديث مسلم في بيان ذِكر الله: «**فَإِذَا تَفَرَّقُوا، عَرَجُوا إِلَى السَّمَاءِ، فَيَسْأَلُهُمْ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ**».

٢٤- وحديث مسلم في ذكر حجة الوداع: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتَ؟، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَجَعَلَ يَرْفَعُ إِصْبَعُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اشْهَد**»، وهذه إشارة بالأصبع إلى جهة السماء، وكان في آخر عمره، في أعظم المجامع حيث كانوا قريبي أربعة وعشرين ألفًا ومائة ألف، ما بين رجل وامرأة، وعالم وجاهل، وبدوي وحضري، في مجمع مختلِف يقوى الغلط، والمخالِفُ للواقع، وهذه الحركة لو لم تكن موافقة للواقع والحقِّ لما وقع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قط.

٢٥- والأحاديث الواردة في قبض أرواح بني آدم، والذهاب بها إلى السماء إلى الله تعالى.

هذه كلها أدلة على العلو، واستيعاب الأخبار الواردة في هذا الباب -في هذا المختصر- غير ممكن.

وأورد الذهبي في كتاب العلو، ومحمد بن ناصر الحازمي في رسالة الصفات، ومحرر هذه السطور في الانتقاد الرجيح، وغيرهم جملة صالحة من ذلك، وأقوال الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين، والأئمة المجتهدين، وتلاميذهم، وغيرهم من علماء التفسير والحديث في هذا الباب ما يبلغ الغاية والكثرة، وفي مطولات ومؤلفاتِ أهلِ العلم مبسوط ومضبوط.

والآيات والأحاديث مستغنية عن إيراداتهم، وعن الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات -مثل قول القائل: أهو في حيز وجهة؟ أم ليس في حيز وجهة!؟، وأنه لا

يشار إليه- التي لا تخلو من فساد أي قول من أقوالهم، ومثل ذلك -(الإيرادات)- لا نص عليها عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولا عن الصحابة والتابعين، ولا عن أئمة المسلمين، لأنه لم يثبت عن أحد منهم أنه في جهة أو ليس في جهة، ولا أنه في حيز أو ليس في حيز.

والمقصود أن أقوالهم وأمثالهم -عند من يثبت الصفات- [/ ٣٤] لم تأت لا في كتاب، ولا في سنة، ولا في إجماع.

والذين يتكلمون بهذه الألفاظ أحيانًا يريدون معانيَ صحيحةٍ، وأحيانًا معانيَ فاسدةٍ، فمن أراد معنىً صحيحًا مطابقًا للكتاب والسنة، يقبل منه المعنى الصحيح، ومن قصد المعاني الفاسدة المخالفةِ للكتاب والسنة فيرد عليه المعنى الباطل.

مثلا: مراد القائل إنه تعالى في جهةٍ، أي: أنه محصور، ومحاطٌ به تلك الجهة، يعني أنه في جوف السماوات!!؛ فهذا باطل؛ لأنه لا يحصره ولا يحيط به شيء، بل هو محيط بكل شيء.

وإن كان مراده بالجهة الأمرُ العدمي، يعني: أنه تعالى فوق العالم، وبائن منه؛ فهذا حق وصدق، ولا يلزم منه الحصر والإحاطة، قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [سورة الزمر، من الآية:٦٧]، ومثله في الحديث، وقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ، وَالأَرْضُونَ**

السَّبْعُ، وَمَا بَيْنَهُمَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»، وجاء في الحديث الآخر: «**يرميها كما يرمي الصبيان الكرة**»، فإذا كان جميع المخلوقات بالنسبة لقبضته إلى هذا الحد من الصغر، والحقارة، فكيف يكون محيطًا به، ومحاصرًا له؟؟.

ومن قال: إنه تعالى ليس في جهةٍ، إن كان مراده: أنه ليس فوق السماوات ربٌّ يُعبد، ولا فوق العرش رب عَرَجَ محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه، والذي يُرفع إليه الأيدي في الدعاء، فهذا فرعوني معطل، جاحد لرب العالمين.

ومن هذا الباب دخل أهل الحلول والاتحاد، وقالوا: إنه تعالى في كل مكان، وأن وجود المخلوقاتِ هو وجودُ الخالق!!؟.

وإن كان مراده: أن المخلوقات لا تحيط به، وأن الجهة مخلوقة، فقوله صحيح، وصِدق، وهذا هو الحكم في أنه متحيز أو لا.

والناس في هذا الأمر على ثلاثة نواحي:

أحدهم: أهل الحلول والاتحاد.

وثانيهم: أهل النفي والجحود.

وثالثهم: أهل الإيمان والتوحيد والسنة.

ويقول أهل الحلول: إنه بذاته في كل مكان، ويقولون أحيانًا: وجود المخلوقات هو وجود الخالق، [/ ٣٥] وليس وجود الخالق منفصل عن وجود المخلوقات!!؟.

ويقول أهل النفي والجحود: ليس هو داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباين عنه، ولا حالٌ فيه، ولا هو فوق العالَم، ولا تحته، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا شيء يقرب منه، ولا يتجلى لأحد، ولا يراه أحد، ونحو هذا، وهذا قول المتكلمة الجهمية المعطلة، كما كان أول قول عُباد الجهمية؛ فمتكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، وعُباد الجهمية يعبدون كل شيء، وكلامهم يرجع إلى التعطيل والجحود، الذي هو قول فرعون.

ومعلوم أنه تعالى موجود قبل خلق السماوات والأرض، ثم خلقها، وأوجدها، وبعد الخلق إما أن يكون داخل هذه في جوفها -وهذا حلول، والحلول اعتقاد باطل-.

أو أنه بائن ومنفصل عن هذه، ومستو على عرشه، وهذا قول أهل الحق.

وأهل الجحود والتعطيل في هذا الباب أصحابُ شبهات وشكوكٍ كثيرة يعارضون بها الكتاب والسنة، ويقابِلون بها ما أجمع عليه سلفُ الأمة، وأئمتُها، وما فطر الله عليه الخلق، وما توافر فيه الدلائل العقلية والنقلية؛ لأن الدلائل كلها متفقة على أنه تعالى فوق مخلوقاته، وعالٍ عليها.

والعجائز والأعراب والصبيان مجبولون على هذا الاعتقاد، ومفطورون على الإقرار بالخالق، وجاء في الحديث: أن ولادة كل مولود على الإسلام؛ فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه. قال أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (إن شئتم فاقرؤوا: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الروم، من الآية:٣٠]، وهذا معنى قول عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُٱللَّهُ: (عليك بدين الأعراب والصبيان)، يعني أن الحق تعالى فطرهم على الحق، وبعثة الرسل إنما هو لتكميل وتقرير هذه الفطرة، لا لتحويلها، وتغييرها.

ولكن أعداء الرسل مثل: الجهمية الفرعونية، وأفراخهم من مقلدة المجتهدين في هذا الباب يريدون تغيير فطرة الله، ويوردون على الناس الشبهات بالكلمات المتشابهات، [٣٦/] فكثير من الناس لا يفهمون مقصودهم؛ فلا يستطيعون الجواب عنها.

وأصل ضلالتهم التكلمُ بالكلمات المجملة، التي لا أثر ولا وجود لها في كتاب الله، وسنة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم يتكلم بها أحد من أئمة المسلمين، مثل لفظ: الجسم، والجوهر، والعرض، والجهة، والحيز، والمكان، ونحو هذا؛ فالأنسب في حال غير العارف بحالهم الإعراضُ عن كلامِهم، حتى لا يعتقد الباطل حقًّا.

ومن جملة صنائعهم نسبة الاعتقادات الباطلة إلى أئمة أهل السنة، مثل: الشافعي، وأحمد، ومالك، وأبي حنيفة، والحال أن هؤلاء لم يتكلموا بهذا قط، ولهذا إذا طلب منهم إثبات هذا المعتقد عن الإمام الفلاني بسند مروي وبنقل صحيح عن الأئمة المجتهدين وغيرهم عجزوا، وظهر كذبُهم.

وهذا أصل ضلال الجهمية من المعتزلة وغيرهم أنهم: يظهرون للناس التنزيه، وحقيقته ليس إلا التعطيل، والمعطل: عابد للعدم، والممثل: عابد للصنم، والمعطل أعمى، والممثل أعشى، ودين الله وسط بين الغلاة في ذلك والجفاة، وكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين، بل إنه سبحانه موصوف بصفات الكمال، ومنزه عن جميع النقص والعيب والزوال، وليس في إثبات الصفات على وجه الكمال أي: مماثلة بأي شيء.

ومذهبنا ومذهب السلف: إثباتٌ بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل، وهذا هو مذهب أئمةِ الإسلام، مثل: مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية، وهذا هو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم مثل: الفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم.

وليس بين هؤلاء الأئمة نزاع في أصول الدين، وهذا أيضًا الاعتقاد الوحيد الذي ثبت عن الإمام أبي حنيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهو موافق لاعتقاد هؤلاء الأئمة.

وبهذا نطق الكتاب، والسنة، وعلى هذا جمهور أهل الحديث من الحنابلة وغيرهم، وعلى هذا اتفقت جملة الكتب السماوية، وأديان الرسل الماضية، وعليه جميع عقلاء الأرض، إلا شرذمة [/ ٣٧] قليلة من الجهمية والمعتزلة الفرعونية، ومن وافق رأيه رأيهم ووافق في السلاسل الفلسفية، ومعقولات ومقيدات العلوم الكلامية، واتخذ هؤلاء أهواءهم بلا حجة نيرة.

ونحن في الإثبات والنفي نتبع السلف الصالحين، والأئمة الماضين، ونعتقد أن رد المعاني المفهومة من الكتاب والسنة-بالشبهات الباطلة، والتدقيقات الزائغة، والتعمقات الفلسفية- أنه من باب تحريف الكلم.

والله تعالى أخبر أن في الجنة لحمًا، ولبنًا، وعسلًا، وماءً، وحريرًا، وذهبًا، وقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ : (ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء).

ولأن هذه المخلوقات الفانية مثل تلك الموجودة في الآخرة متفقة في الوجود والاسمية فالخالق جَلَّوَعَلَا في العلو، ومباينٌ عن الخلق أعظم وأعلى وأولى، ولو كانت الموافقة في الأسماء.

وهو تعالى سمى نفسه: حيًّا، عليمًا، وسميعًا، وبصيرًا، وملكًا، ورؤوفًا، ورحيمًا، وسمى بعض مخلوقاته بهذه الأسماء، والحال أن هذه الحياة ليست

كتلك الحياة، والسميع والبصير ليس كالسميع والبصير، ولا الرؤوف والرحيم كالرؤوف والرحيم، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة يوسف، من الآية:١٠٠]، وقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [سورة الذاريات، من الآية:٢٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء، من الآية:٥٨]، وقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [سورة الإنسان، من الآية:٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٤٣]، وقال: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة، من الآية:١٢٨]، فليس بين صفة الخالق والمخلوق أيُّ مشابهة أو مماثلة إلا الاتفاق في الاسم.

وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنةُ رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكلام الصحابة، والتابعين، وسائرُ الأئمة، يدل نصًّا أو ظاهرًا، على أنه تعالى فوق العرش فوق السماوات، مستوٍ على العرش، بائن عن الخلق، سميع بلا شك، بصير بلا ريب، عليم لا يجهل شيئًا، كريم لا يبخل، حفيظ لا ينسى، ولا يسهو، قريب لا يغفل، ولا يلهو، ويتكلم، ويبصر، ويضحك، ويفرح، ويُحب، ويَكره، ويَغضب، ويرضى، ويَقهر، ويرحم، ويعطي، ويغفر، ويعفو، ويمنع، [/٣٨] وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كما يليق به، ولا يأكل، ولا يشرب، ولا ينعس، ولا يضطرب، ولا يقعد، ولا يقوم شيء إلا وهو معه في أي مكان كان.

قال نعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [سورة الحديد، من الآية:٤]، قال: (لا يخفى عليه خافية بعلمه)، وليس معنى ذلك أنه مختلط بالخلق، ولا يشهد لذلك اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وأئمتُها، وهو خلاف الفطرة الإلهية.

وهذا القمر آية من آيات الله، ومن مخلوقاته الصغيرة، وهو موضوع في السماء، مع أنه مع كل مقيم ومسافر أينما كان، وماذا يسوى القمر عند الخالق!؟.

فهو سبحانه فوق العرش، ومع ذلك هو مطلع على أحوالهم، وهذا معنىً حقٌّ، ولا يحتاج إلى تحريف، لكن يُصان عن الظنون الكاذبة، قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٨٦]، وقال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [سورة ق، من الآية:١٦]، وقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»، وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة المجادلة، من الآية:٧].

فالأدلة التي تدل على القرب والمعية في الكتاب والسنة ليست منافية لعلوه وفوقيته، بل إنه سبحانه عالٍ في دنوه، وقريبٌ في علوه.

ولا أحد يستطيع أن ينقل حرفًا واحدًا مخالفًا لهذا الاعتقاد: من الكتاب والسنة، أو قول أحد من سلف الأمة: من الصحابة، والتابعين، وأئمة الدين؛ لأنه ليس منهم أحد قال: إن الله ليس فوق السماء، أو أنه ليس فوق العرش، أو أنه في كل مكان، أو أنه لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا أنه متصل، ولا منفصل، ولم يقل أحد منهم: إن الإشارة الحسية بالأصابع نحوَهُ حرامٌ.

وكل واحد منهم -(أي: من المتكلمين والفلاسفة)- يظن أن نصوص الصفات ليست معقولة المعنى، ولا يُعلم مرادُ الله ورسولِه منها!!، وأن ظاهرها التشبيه!!، والتمثيل!!، وأن اعتقاد ظاهرها كفرٌ وضلال!!؟ أو أن هذه الألفاظ لا معاني لها!!؟ وأنه لا يَعلم تأويلَه سوى الله أحدٌ!!؟ وأنها بمنزلة ﴿الٓمٓ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١]، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [سورة مريم، من الآية:١]، وأن هذا طريق السلف!!؟، وأنهم [/٣٩] لا يعلمون حقيقة قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الزمر، من الآية:٦٧]، وقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص، من الآية:٧٥]، وقولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه، من الآية:٥]، ونحو ذلك!!؟؟.

فهذا الظان من أجهل الناس بعقيدة السلف، وأضلهم عن الهدى، وهذا الظن منهم متضمن لاستجهال السابقين الأولين من الأنصار والمهاجرين، وسائر

الصحابة والتابعين، اللذين هم أعلم الأمة، وأفقهها في الفهم، وأحسنها في العمل، وأتبعها للسنن، وألزمها بكتاب الله.

ولازم هذا الظن هو أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكلم بهذه الألفاظ والعبارات ولم يكن يعلم معانيها!؟، أو أنه يعلم معانيها لكنه يرى تسويغ ضلال الأمة!؟، وهذا خطأ عظيم، وجسارة قبيحة، نعوذ بالله منه.

[**لا مثل له، ولا شبه، ولا ضد، ولا ند، ولا ظهير**] أي: ليس له في ذاته وصفاته مثيل، ولا ند حتى يخالفه، والضد: هو المخالف للجنس، والند: يكون من جنس واحد، لا يلائمه، ولا يحتاج إليه، ولا يصاحبه.

[**ولا يتحد بغيره، ولا يحل فيه**] لأن جعل شيئين واحدًا محالٌ، والاثنان مخالف للواحد، واتحاد شيئين من خصائص صفات الأجسام، مثل: الماء في الورد، والنار في الصخر، والنور في البيت، والشخص في القلعة.

والاتحاد هو اجتماع شيئين، والحلول: الدخول في الشيء، وهو قسمان:

سرياني؛ وهو انقسام المحل المستلزم لانقسام الحال، مثل: البياض في الثوب الذي انقسم من الثياب البيض.

والثاني: طرياني، وهو مثل: حلول الماء في المرق.

والحق تعالى منزه من القسمين، وبهذا يظهر بطلان مذهب الحلول والاتحاد، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًاۚ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ﴾ [سورة الزخرف، من الآية:١٥]، والقرآن كله ناطق بعلوه تعالى عن الخلق؛ فقول الوجودية كلهم كفرٌ.

[**متصرف بجميع صفات الكمال، منزه عن سمات النقص والزوال**] يعني: كل ما ثبت من جنس البقاء، والكمال، فهو ثابت له.

[**ورؤية الله [/ ٤٠] تعالى بالبصر جائزة في العقل**] والمراد بالجواز: العلم الانكشافي التام، وهو ثبوت الشيء كما هو بحاسة البصر، وكما لو أن شخصًا نظر إلينا فرآنا وعلى عينيه شيء يستر، ونحن في هاتين الحالتين -(العلم، والرؤية البصرية)- نعتبر منكشفًا له، لكن انكشافنا له في الحالة الأولى أتم وأكمل.

ونسبت هذه الحالة مخصوصة، والمراد بالجواز في العقل: هو إذا خليت النفس عن الحكم الامتناعي، ولم يقم دليل برهاني عليه، لا أن الأصل هو الامتناع، وهذا القدر ضروري، ومن ادعى امتناعها فليزم أن يبين له.

وأهل العلم استدلوا على إمكان رؤيته تعالى بوجهين: عقلي، وسمعي، وليس المقصود التقرير العقلي، وأما التقرير النقلي؛ فهو أن موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ سأل الرؤية، كما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ

دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:١٤٣]، ولو لم تكن الرؤية ممكنة لكان طلب ذلك جهلًا بما يجوز في ذاته وما لا يجوز، ولكان سفهًا، وعبثًا، وطلبًا للمحال، والأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ منزهون عن ذلك، وأيضًا الحقُّ تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل، واستقرار الجبل ممكن في نفس الأمر، والمعلق بالممكن ممكنٌ؛ لأن معناه إخبار ثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به، والمحال لا يثبت بأي مقدر ممكن.

[**واجبة بالنقل**] يعني ثابت، وواقع، وهو على وجهين:

أحدهما؛ ما هو ظاهر منكشف انكشافًا تامًّا بليغًا، أكثر من التصديق العقلي، وهذا أمر زائد عن العلم، فالرؤية بالعين أعلى، يعني: أن هذه الرؤية على وجه خارق للعادة بغير اعتبار المقابلة بحاسة البصر[(١)]، كما أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ روي عنه: «**إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي**» رواه الشيخان.

---

(١) إن كان المقصود بالمقابلة أن الله تعالى ليس في علو ينظر إليه فهذا باطل؛ فإن الأدلة متظافرة أن الله يرى من فوق، كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [سورة النحل، من الآية:٥٠]، وفي الحديث: «فَيَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ، كَمَا تُنْظُرُونَ إِلَى الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ..»، وهذا ظاهر في أنه تعالى يرى من فوق، وإن كان المقصود من أنه لا يرى مقابلة بحاسة البصر؛ أي: أنه لا يحيط به البصر؛ فهذا حق، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾ [سورة طه، من الآية:١١٠].

وكما أنه تعالى يرانا، ولكنها رؤية من موازاة ومقابلة جهة، ولون وشكل؛ لأن الرؤية نوع كشف وعلم، لكنه أتم وأوضح من العلم[(١)].

والمعتزلة وغيرهم قالوا: بهذا الوجه، وهذا حقٌّ، وليس خطؤهم إلا في تأويل الرؤية بهذا المعنى، أو حصرها في هذا المعنى.

الثاني: هو أن تمثل الله تعالى لهم بصور كثيرة كما يليق بجناب قدسه منزهًا عن مماثلة الخلق؛ [/ ٤١] وتصورات أوهاهم، كما ثبت في السنة أن الله تعالى يتجلى بصور كثيرة لأهل المواقف، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَدْخُلْ عَلَى رَبِّي وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ**»، وقال: «**إِنَّ اللهَ يُكَلِّمُ ابْنُ آدَمَ شَفَاهًا**»، إلى غير ذلك.

والناظر إلى هذه الأحاديث بين ثلاثة أحوال:

إما الإقرار بالظاهر، والاضطرار إلى إثبات قاعدة المثال، وقاعدة أهل الحديث يقتضي هذا، كما نبه على ذلك السيوطي، وقال الشاه ولي الله المحدث: وبه أقول، وإليه أذهب.

أو يقول: إن هذه الوقائع تَدخُل حسَّ الناظر، ويُتمثل في بصره، مع أنه ليس في الحس الخارجي شيء، ومثل هذا قال ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قوله تعالى:

---

(١) الصواب: أن الرؤية ثابتة بالبصر، وهو خلاف الكشف الذي يكون بالبصيرة، وخلاف العلم الذي يكون بالعقل، فجعل الباب واحدًا جمع بين المتفرقات، فعلم الله ثابت، ورؤيته للعباد ثابتة، وكذلك علم العباد بربهم ثابت، ورؤيتهم له يوم القيامة وفي الجنة ثابتة، ولا نخوض في الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة؛ لأن المسألة غيبية، لا يمكن معرفة أغوارها إلا بالنص، وإلا فالواجب الكف، وسيبين الشارح أن هذا القول من أقوال أهل البدع.

﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [سورة الدخان، من الآية:١٠]، قال: (لأنهم لما أصابهم القحط كان أحدهم ينظر إلى السماء فيرى من الجوع هيئة الدخان)، وقال ابن الماجشون: (كل حديث نقل وروي في الرؤية في الحشر معناه: أنه يكون بتغير أبصار الخلق)، وهو تعالى يرى أنه نازل ومتجلي، ومناجٍ للخلق، ومخاطبهم، وفي هذه الحالة هو غير متغير من العظمة، وغير متنقل، ولا شك أنه على كل شيء قادر.

أو يقول: إن ذلك تمثيل لتفهيم المعاني الأخرى، والاقتصار على المعنى الثالث هذا لا يليق بأهل الحق -والله أعلم-، وعلى هذا التقدير فهو سبحانه يرى بأعين الأبصار، بالشكل واللون، والمواجهة، كما يقع ذلك للنائم، وقد قال صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»، وفي رواية: «**بِصُورَةِ شَابٍّ**»، كما يُرى في الدنيا في المنام، وهناك يُنظر عيانًا.

قال المحدث الشاه ولي الله الدهلوي رَحِمَهُٱللَّهُ: (نعتقد ونفهم الوجهين -(أي: الأول والثاني)-، وإن كان مراد الله ورسوله غير هذين الوجهين؛ فنحن نؤمن بذلك، ولو لم يكن بعينه معلومًا لنا).

قال الرازي: (رؤيته صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ربه في المنام بصورة مخصوصة جائزة)، وذكر بعض المشايخ: (أن له تعالى بعض الصور التي يتجلى بها)، وبهذا يزول كثير من الإشكالات.

ومنع قاضي خان هذه الرؤية المنامية، وتشدد في هذه المقالة، وعقبه علي القاري وبين الجواب، وعين الصواب، قال: (إن أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأى الله عَزَّوَجَلَّ في المنام مائة مرة)، و(سَأل أحمدُ [/ ٤٢] بن حنبل في المنام اللهَ تعالى: أي ربِّ، بأي شيءٍ أصبح المقربون في قربك؟ قال: بكلامي، يعني: القرآن، قال: بفهمه أم بغير فهمه؟، قال: بفهم كان أم بغير فهم!؟)، (ورآه أبو زيد في المنام، وقال: كيف يكون الطريق إليك؟، قال: اترك نفسَك واقبل)، وهكذا روي عن حمزة الزيات، وأبي الفوارس الكرماني، والحكيم الترمذي، وشمس الأئمة الكردري، وغيرهم، أنهم رأوا الله في المنام.

وذهب أبو منصور الماتريدي إلى استحالة الرؤية المنامية، وأن الحديث إنما ورد فيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وبعد رؤيته لا تكون، وأنكر ذلك جمع من أئمة الإسلام.

[وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين اللهَ تعالى في الدار الآخرة] الذي هو عبارة عن يوم الحشر، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [سورة القيامة، من الآية:٢٢-٢٣]، وقال: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [سورة المطففين، من الآية:٢٣]، وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [سورة يونس، من الآية:٢٦]، وقال: ﴿لَهُم

مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [سورة ق، من الآية:٣٥]، وفي القرآن من هذا الباب الشيء الطيب الكثير، ولا يخفى على متدبرِ القرآنِ، وطالبِ الهداية شيءٌ منه.

وأما السنة: فحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟، وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟**»، **قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ:** «**مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا**» متفق عليه.

وقال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ**» أخرجه الشيخان، وأحمد، وابن ماجه، والحاكم، وغيره، والحديث له طرق، وألفاظ كثيرة رواها واحد وعشرون من الصحابة، والأمة مجمعة على وقوع الرؤية في الآخرة.

والمقصود -(أي: من الحديث السابق)- تشبيه الرؤية بالرؤية، وأنه حق، لا تشبيه المرئي بالمرئي.

والآيات الواردة في الباب محمول على ظواهرها، ثم ظهرت مقالة [/٤٣] المخالفين، وأشيعت شبهاتُ وتأويلاتُ الجهمية الفرعونية والباطنية والروافض، وأنكروا الرؤية.

وأقوى دليل لهم من العقليات، هو: أن الرؤية مشروطة بوجود المرئي في مكان، وجهة، ومقابَلة للرائي، وإثبات مسافة بينهما، على وجه لا يكون قريبًا

جدًّا، ولا بعيدًا جدًّا، واتصال شعاع من الباصرة إلى العين، وهذه كلها في حقه تعالى محال، ولهذا امتنعوا عن إثبات الرؤية، إلا بهذه الشروط، التي أشار إليها المصنف بقوله:

[**فيرى لا في مكان، ولا في جهة من مقابلة، واتصال شعاع، أو ثبوت مسافة بين الرائي، وبين الله تعالى**] بل يقوى الأبصارَ بصيرة، فالذي تراه القلوبُ اليومَ غدًا يُرى بأعين الأبصار التي في الرأس بلا مانع، وكما أنه اليوم يُعرف بلا كيفٍ؛ فغدًا يُرى بلا كيف، وعالم الآخرة محل ظهور الحقائق التي هي اليومَ غيب، وغدًا يصبحُ ظاهرًا، وما هو غيب يصبح شاهدًا، كما أخبر بذلك الشارع، واعتقاد ذلك واجب، وكيفية ذلك لا يعلمه إلا الله.

وقياس الغائب على الشاهد فاسد، والاستدلال على عدم اشتراط رؤيته تعالى لنا منظور فيه؛ لأن الكلام في الرؤية بعيني الرأس، وحاسة البصر.

ولو قيل: إنه يكون جائز الرؤية، مع سلامة الحواس، والرؤيةُ واجبٌ في غير الجائز، كما إذا كانت الجبال عالية فإنا لا نراه!؟، فهذه سفسطةٌ، وهذا الإيراد ممتنع؛ لأن الرؤية عندنا في مخلوقات الله واجبة، ولا يكون عند اجتماع الشرائط.

[وهو مرئي للمؤمنين في يوم القيامة] وعلى هذا اتفاق الأنبياء والمرسلين، وجميع الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، على تتابع القرون، ومرور الدهور، وهذه الرؤية تكون قبل دخول الجنة، وبعد دخولها، بدلالة الكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة، وأئمة الإسلام، وأهل الحديث، ولا يرى إلا من فوقهم، بناءً [/ ٤٤] على استحالة رؤيته تعالى من أسفل، أو من خلف، أو من أمام، أو من اليمين، أو الشمال، كما جاء في الحديث: «**فَإِذَا الرَّبُّ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِم مِنْ فَوْقِهِمْ**» رواه أهل السنن.

قال علي القاري: (أحاديث الرؤية ثابتة متواترة معنى، وقبول ذلك واجب نقلًا، ولا يلتفت إلى تمويهات أهل البدع)، وقال قاضي خان: (ترك الكلام في هذه المسألة أحسن، وغير مستحسن بناء على صحة وثبوت أدلة الباب). انتهى.

وما ذكره أهل الكلام في هذه المسألة من أن هذه الرؤية في مكان وجهة، ومقابلة، ومسافة، ليس شيءٌ منه في الكتاب والسنة، سوى السكوت عنها، ولا نص عن الشارع في هذا الباب، ولا أحد من سلف الأمة، وأئمتها، تكلموا بها.

والجهمية لما وصفوه بصفات لا تكون إلا للعدم المحض لا يستطيعون إيجاد نفي الرؤية، والاستواء، وسائر الصفات، وأئمة أهل السنة دائمًا في الإثبات على حق، وفي ردهم للباطل يجتهدون ويَجدون، فعليك باتباعهم؛ فإنهم مركز الحق.

وقد أثبت الحافظ ابن القيم في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح مسألة رؤيته تعالى في الآخرة على أحسن وجه، ورد شبه المنكرين، فليُرجع إليه.

وهناك من قال: إن الملائكة والجن ليست لهم رؤية، قال السيوطي: (إن هذا القول ليس بصحيح، بل إن الأشعرية تثبت رؤية الملائكة له في الجنة)، والبيهقي نص على ذلك، وأورد الأحاديث فيه.

وأما منع الجن من الرؤية فله وجه، وأبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجماعة من الأئمة على أنه لا ثواب لهم، ولا يدخلون الجنة، وغاية ذلك أن ينجوا من العذاب، ولا يدخلوها، ومع ذلك ففضل الله واسعٌ، ويمكن أن يفوزوا في وقت بهذه النعمة، ولو لم يكن ذلك في كل يوم، وفي كل جمعة، كما هو حال الآدميين[(١)] .

وفي رؤية النساء اختلافٌ أيضًا، والحق هو أنهن يرين الله أحيانًا، مثل أيام العيد كما في الدنيا؛ فهو يومٌ عامٌ، وفي التجلي العام، والحال أن خواص المؤمنين في الصباح والمساء يرونه، وعامتهم يرونه في يوم الجمعة، وبهذه المعاني وردت الأحاديث. هذا محصل كلام السيوطي.

---

(١) وظاهر التكليف التسوية بينهم وبين بني آدم.

قلت: النساء داخلات في عموم المؤمنين بخلاف الملائكة، والجن، والجميع داخلون في هذه البشارة، وغاية [/ ٤٥] ذلك أن هذه الكرامة مخصوصة به الآدميين، والجن والملائكة لا يدخلون فيها لو ثبت الدليل على ذلك.

أما إخراج النساء فلا يجوز؛ كيف وفاطمة وخديجة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وزوجاته الأخريات، وأهل البيت الطاهرات، ومريم عَلَيْهَا السَّلَامُ أكمل وأعرف بالله جَلَّ وَعَلَا من كثير من الرجال؛ فكيف يمنعن من رؤية الحق جَلَّ وَعَلَا، أو يكونون في هذه النعمة أقل كرامة من عامة المؤمنين، والخيامُ لا تكون هناك حُجُبًا، وورد بصيغة المذكر: «**يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ**»، «**وَإِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ**» بطريق التغليب.

وقال السيوطي أيضًا: هذا التحقيق والتفصيل في الرؤية بعد دخول الجنة، وأما في الموقف فليس مخصوصًا بأحد بل هو عام حتى للكفار، والمنافقين[(١)]، ولكنهم يرونه بصفة القهر والجلال، ثم يحجب عنهم حتى يزيد حسرتهم وتعذيبهم. انتهى.

(١) هذا أحد الأقوال، وقال شيخ الإسلام: إن الرؤية في عرصات القيامة عامة، وفي الجنة خاصة.

ولكن الآية الكريمة: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [سورة المطففين، من الآية:١٥]؛ لا تدل على هذا التفصيل بل تدل على عدم رؤيتهم له، وحجابه عنهم عامٌ –والله أعلم–.

وفي جواز رؤيته سبحانه في الدنيا يقظة بالأبصار قولان لأهل السنة، والصحيح عدم جوازها، وبه قال: أبو القاسم القشيري، وهذا الكلام إنما هو في الجواز والإمكان، وأما عدم وقوعه وتحققه من غير النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في ليلة المعراج متفق عليه بإجماع المحدثين والفقهاء، والمتكلمين.

وهي غير حاصلة للمشايخ الأولياء، بل المشايخ متفقون على تضليل وتكذيب مدعيها، وقالوا: إن ادعاءها علامة على عدم معرفة الحق، بل من قال: أرى اللهَ في الدنيا عيانًا، وأُشافِهُه بالكلام؛ فهو كافر.

[والله تعالى خالق لأفعال العباد] والخلق والتكوين صفة مختصة به تعالى، ما هو الممكن حتى يوجد الممكن؟؟، بل الممكنات كلها: الجواهر، والأعراض، والأفعال الاختيارية للعباد، كلها مخلوقة له تعالى، والأسباب والوسائط إنما هي حجب لأفعاله، بل جعلها دليلًا على فعله:

النقـــاب العـــارض أطربنـــا   هـو الظـاهر منـك وفي الخفـا أوقعنـا

وكما أن العقلاء استدلوا بحركة الجمادات على المحرِّك، وعلموا أن هذه الحركات [/ ٤٦] ليست من أفعال هذه الجمادات، بل إن وراء ذلك فاعلًا:

ولــو أن الســهم يخــرج مــن الرَّمِيَّــةِ   فــذلك مــن الرامــي ولــو كــان يســيرًا

كذلك العقلاء الذين اكتحلت بصائرهم بكحل الشريعة يعلمون أن الممكن لا يستطيع إحداث مثل نفسه، سواءً في الأفعال، أو عرضًا من الأعراض، نعم هناك قدر فارق بين الأفعال الاختيارية للعباد، وحركة الجمادات، وهذا متحقَّقٌ.

والإيمان واجب على أن الحق تعالى أعطى العباد قدرة وإرادة، وجرت عادة الله[(١)] على أنه مهما قصد العبد الفعل فإن الحق تعالى يخلقه ويوجده، وبناءً على هذه الإرادة والقدرة يقال: للعبد كاسبٌ، والمدح والذم، والثواب والعقاب، مترتب على ذلك.

وإنكار الفَرْقِ بين حركة الجماد وحركة الحيوان كفر، ومخالفٌ للشرع، ومخالف لبداهة العقل، واعتقاد أن غير الله خالق لشيء من الأشياء كَفَر أيضًا[(٢)]، ولهذا فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمَّى القدرية مجوس أمته.

والمراد بالقدرية: المعتزلة الذين يقولون: بأن العبد في أعماله وأحواله له قدرة مستقلة، وأنه خالق لأفعاله، وأن الله تعالى لا دَخْل له في ذلك، فأنكروا القدر،

---

(١) الذي جاء في النصوص: سنة الله، وخلق الله.

(٢) لأن الأدلة دلت على أنه الخالق وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقولهم مخالف للنصوص القرآنية، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

[سورة الصافات، من الآية:٩٦].

والمجوس قوم من الكفار يقولون بوجود خالقين؛ خالق للخير، ويسمونه: (يزدان)، وخالق للشر، يقال له: (هَرْمَن) [١]، والقدرية في الحقيقة هم شر منهم؛ لأنهم يقولون بخالقين غير متناهيين، وإن العباد لا يقرون بخالق سوى الله تعالى، وهم يجعلون العباد خالقين لأفعال أنفسهم.

[من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان] والمراد بالأفعال في هذه المسألة أعم من فعل القلب، وأوائل المعتزلة كانوا يتحاشون إطلاق لفظ الخالق على العباد، ويكتفون بلفظ الموجد، والمخترع، ونحو ذلك، حتى جاء الجبائي – وصار له أتباع– ورأى أن المعنى واحد، وهو إخراج شيء من العدم إلى الوجود، وتجاسر على إطلاق لفظ الخالق.

وعلماء الكلام أجابوا عن ذلك بعدة أوجه، [/٤٧] وهي مبسوطة في الكتب المطولات، ومع ذلك فإن المعتزلة لا يقولون بأن خالقية العبد كخالقية الله تعالى؛ لأن العبد مفتقر إلى الأسباب، والآلات التي خلقها الله تعالى، ومع هذا فإن علماء ما وراء النهر بالغوا في تضليلهم في هذه المسألة.

---

(١) ولهم آلهة كثيرة ومن آلهتهم: الظلمة والنور.

والمعتزلة يقولون: نحن نفرق بين حركة الماشي، وحركة المرتعش بالضرورة؛ لأن الأول بالاختيار دون الثاني، ولو كان الكل بخلق الله تعالى لبطلت قاعدة: التكليف والمدح والذم، والثواب والعقاب، وهذا ظاهر!؟.

والجواب: أن هذا إلزام متوجه إلى الجبرية القائلين بنفي الكسب والاختيار، وأما نحن فنثبت ذلك، وحاصل الكلام: أن أفعال العباد مخلوقة لله، وفعلٌ للعباد، قال تعالى في الآية الكريمة: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الصافات، من الآية:٩٦]، وفيها إشارة إلى أن الخالق هو الله، وأن العامل هو العبد.

ومن قال: الفعل من الحق، والكسب من العبد؛ فهذا لا يقبله عقل، ولا يحكم به كتاب ولا سنة، فافهم[١].

[**وهي كلها بإرادته ومشيئته تعالى وتقدس**] أي: جميع أفعال العباد، صغيرها وكبيرها، قليلها وكثيرها، صالحها وسيئها، والكفر والعصيان، بإرادته واختياره تعالى[٢]؛ لأنه لو لم يرده لما استطاع العبد أن يوجده ويوقعه.

والإرادة والمشيئة عند أهل الحق بالنسبة إلى الله تعالى شيءٌ واحد كما سبق.

---

(١) هذه إشارة من الشارح إلى قول الأشاعرة والماتريدية القائلين: بأن الفعل إنما هو لله تعالى، وأن العبد إنما هو كاسب له، ولا يقولون: بأن الفعل من العبد، وما ذكره الشارح من الفرق الدقيق هو القول الحقيق، وهو أن يقال: إن الخالق هو الله، وإن العامل هو العبد، وأن للعبد اختيار في عمله وفعله، وإن كان اختياره لا يخرج عن خلق الله تعالى وإرادته.

(٢) وهي الإرادة العامة الشاملة، ويدخل فيها الكونية والشرعية، والخاصة هي الشرعية فقط، وهي المحبوبة لله تعالى.

[وحُكمُهُ] وهذه الإشارة إن كانت متوجهة إلى خطاب التكوين لم يبعد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، من الآية:٨٢].

[وقَضِيَّتُه] أي: بقضائه تعالى، وهو عبارة عن الفعل مع زيادة الإحكام، وعلى هذا التقدير فهي صفة فعلية، وعند الأشاعرة القضاء: إرادة أزلية، متعلقة بالأشياء على ما هي عليه، وعلى هذا التقدير فهي صفة ذاتية[(١)] .

[وتقديرُه] وهو تحديد كل مخلوق بحد على ما يوجد عليه، من حسن وقبح، ونفع وضر، وزمان ومكان، وما يترتب على ذلك من ثواب وعقاب، والمقصود تعميم إرادته تعالى وقدرته؛ لأن الكل مخلوق له، وهذه القدرة والإرادة تكونان بناءً على عدم الإكراه والإجبار، والكافر والفاسق في كفره وفسقه[/٤٨] ليس مجبورًا، حتى لا يصح تكليفه بالإيمان والطاعة؛ لأنه تعالى أراد الكفر والفسق بناءً على إرادته هو –(أي: إرادة العبد)–؛ فعلى هذا ليس ثمة جبر؛ لأن الكفر والفسق أراده الله منهم باختيارهم هم، ولا يلزم من ذلك تكليف بالمحال.

[وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها إن كانت طاعة، ويعاقبون عليها إن كانت معصية] فللعباد أعمال اختيارية، تصدر بإرادتهم ومشيئتهم، يثابون عليها –ولا

---

(١) والحق أن ما قضاه الله تعالى وقدره؛ أنه باعتبار التقدير يكون أزليًا، وباعتبار خلقه ووجوده يكون فعليًا؛ لأنه كان في وقت معين خلقه الله تعالى وقدره.

يثاب على الجبر والاضطرار- إن كانت أفعال طاعة وامتثال، والعذاب على ذلك إن كانت معصية وعصيانًا.

وليس الأمر كما تزعمه الجبرية من أن العبد لا فعل له أصلًا، وأن حركاتِه بمنزلة حركات الجمادات!! التي لا قدرة لها فيها البتة، ولا قصد لها، ولا إرادة، وهذا باطل؛ لأن الفرق بين حركة البطش وحركة المرتعش، ضروري بديهيٌّ، ومعلوم قطعًا أن الأول بالاختيار دون الثاني.

ولو لم يكن للعبد أصلًا فعلٌ لما صح تكليفه، ولما ترتب على أفعاله استحقاق الثواب والعقاب.

والنصوص القطعية تُنافي قولهم، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الأحقاف، من الآية:١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ [سورة الكهف، من الآية:٢٩].

ومع أن فعل العبد باختياره، إلا أن اختياره ليس من اختياره في شيء!![1] كما أن الشخص يريد أن يرمي الحجر وكان له قدرة وحِكمة لرأى أنه أوجد في الحجر حركة، وعلى هذا يحمل قولهم: مختار في فعله، مجبور في اختياره، أو أنه مختار في الصورة، مجبور في العين!!.

(١) لعله يقصد أن مشيئته تابعة لمشيئة العبد، وأنه لا يستقل بالمشيئة، بحيث يكون منه ما لا يريده الله.

ومعنى الجزاء راجع إلى تَرَتُّب بعض الأفعال على بعض، مثلًا: هو تعالى يوجِد في العبد حالةً بناءً على مقتضى حكمته، ليرتب عليه حالة أخرى من نعمة أو نقمة، فاشتراط وجود الاختيار والكسب إنما هو في جزاء الأعمال بالعرض لا بالذات، وهذا التحقيق مفهوم من كلام الصحابة والتابعين.

وفي الحقيقة فإن مسألة القضاء والقدر، والجبر والاختيار، مقام حَيْرَةٍ، واعتراف وسكوت، ومرجعها ومآلها إلى قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:٢٣]. [/ ٤٩]

قال جعفر الصادق: (لا جبرَ ولا قدرَ، ولكن أمر بين أمرين)، يعني: أن المذهب الحق هو التوسط بين هذا وهذا، لكن العقل في معرفة الأمر الوسط يحتار ويتعب.

وفي الحقيقة فإن هذه الحيرة والتعب إنما هو لأهل البحث والجدل الذين يريدون إثبات العقائد بالعقل، وأما نحن فإن هذه المسألة معلومة لنا بخبر الشارع، والإيمان بها واجب، والخوض الكثير فيها علامة البطالة والجهالة، ولا يَتوقف على هذا البحث عمل وحقيقة، فالواجب العمل بالشرع «**وَاعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، وما يختلج بعد سماع خبر الشارع، وما يتردد في الباطن، إنما هو مُبعِد عن الإيمان.

[**والحسن منها برضاء الله تعالى**] والأفعال الحسنةُ من العباد مما يتعلق بها مدح في العاجل، وثواب في الآجل، فهو برضاه تعالى، واختياره، يعني بإرادته من غير أن يعترض.

[**والقبيح منها**] والسيئ من أفعال العباد مما تعلق بها ذم في العاجل، وعقاب في الآجل [**ليس برضاه**] لأنه مخالف لإرادته[١]، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [سورة الزمر، من الآية:٧]، يعني: إن الإرادة والمشيئة والتقدير متعلق بالجميع، وأما الرضا والمحبة والأمر فهو متعلق فقط بالحُسْنِ، ولا يتعلق بالقبيح، سواء طَلَبُهُ، أو إيجاد الغير له، ورضا الآخر هو رضاه إذا أمر، وقال: افعل، وكثيرًا ما يأمر ولا يقع لحكمة يعلمها الله سبحانه، والله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، والكتاب والسنة ناطق بهذا، ومع ذلك فإن نسبة الهداية للقرآن ولمحمدصَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واقع، ونسبة الإضلال للشيطان والأصنام واقع، وهذا مجاز!![٢].

(١) أي الخاصة الشرعية.

(٢) رحم الله الشارح كيف يكون نسبة الهداية إلى القرآن وإلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مجازًا، ونسبة الضلال إلى الشيطان مجازًا، والمجاز هو ما يصح نفيه، أو هو ما كان على غير حقيقته، وهل هذه الأخبار التي وردت في نسبة الهداية إلى القرآن وإلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ونسبة الضلال إلى الشيطان، يصح نفيُه، وهو على غير حقيقته!؟؟، وليته اقتصر على الوجه الثاني الذي هو الصواب، بلا شك ولا ريب.

أو يقال كما يأتي: الهداية لها معنيان:

أحدهما: الاستقامة على الطريق، **وثانيهما**: الإيصال إلى المقصد، وهذا المعنى الثاني مخصوص بالجناب الإلهي، ولا يوجد من غيره.

والمعنى الأول: يوجد من الرسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن القرآن الكريم؛ فجَعَلَ النبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سببًا للاهتداء، والشيطان سببًا في الإضلال، وفي الحقيقة الجميع من الله تعالى[(١)].

والمشهور عند المعتزلة أن الهداية: **دلالة موصلة إلى المطلوب**.

[/ ٥٠] وعند الماتريدية: **دلالة للطريق الموصل إلى المطلوب**، سواء حصل المطلوب والاهتداء أم لا.

[**والاستطاعة مع الفعل**] أي: القدرة على الفعل تكون مع الفعل في الزمان، ولو كانت متقدمة بالذات، بخلاف المعتزلة الذين أكثرهم يقولون بوجود الاستطاعة قبل الفعل.

والأشعري في هذه المسألة موافقٌ كثيرًا للمعتزلة مثل: النجار، ومحمد بن عيسى، وابن الراوندي، وأبي عيسى الوراق، وغيرهم.

---

(١) الصواب الاقتصار على ما ورد، وهو أن الهداية نوعان -كما ذكره الشارح- هداية توفيق وإلهام، وهذا خاص بالله تعالى، وهداية إرشاد ودلالة، وهذه ليست خاصة به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بل إن رسله يرشدون إليه، وكتبه تدل عليه، والعلماء يهدون. ويُسكت عما وراء ذلك.

والكرامية مخالفون لهم في هذه المسألة.

والاستطاعة والقوة والطاعة والوسع والقدرة عند أهل اللغة أسماء متقاربة، وعند المتكلمين مترادفة.

[**وهي حقيقة القدرة التي تكون بها الفعل**] وهذا إشارة إلى أن الاستطاعة عرض يوجدها الله تعالى في الحيوان حتى يكون بها مختارًا لأفعاله، وهذه تكون علة للفعل.

والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا علة له، وبالجملة فهي: صفة يوجدها تعالى عند قصد اكتساب العبد للفعل بعد سلامة الأسباب والآلات؛ فإن قصد فعل خير صار له قدرة على الخير، وإن قصد فعل شر صار له قدرة عليه.

ولما كان العبد مضيِّعًا للقدرة على الخير استحق الذم والعقاب، ولهذا ذُم الكفارُ، الذين ليس عندهم استطاعة على السمع مع وجود الاستطاعة العرضية، فوجب أن تكون الاستطاعة مقارنة بالفعل زمانًا، لا سابقة عليها، وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة ولا قدرة.

والذين قالوا بقبلية الاستطاعة على الفعل يستدلون بأن التكليف حاصل قبل الفعل بالضرورة؛ لأن الكافر مكلف بالإيمان، وتارك الصلاة مكلف بها بعد دخول الوقت، فلو لم تكن الاستطاعة ثابتة لَلَزِم تكليف العاجز، وهذا باطل.

والماتن أشار إلى هذا الاستدلال فقال: [**ويقع هذا الاسم على سلامة الأسباب والآلات والجوارح**] قوله: هذا الاسم يعني: لفظ الاستطاعة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ [/ ٥١] ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران، من الآية:٩٧]، [**وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة**] التي هي سلامة الأسباب والآلات التي تكون، لا الاستطاعةُ بالمعنى الأول -(التي هي: القدرة عند الفعل)-.

والحق هو: أن صحة التكليف معتمد على الفعل والتميز والبلوغ والاستطاعة مع الفعل، الذي يقول المتكلمون عنه: إن القرآن والحديث لم ينطق بها، وبحثت هذه المسألة في علم أصول الفقه، كما حققتها في: حصول المأمول من علم الأصول، فليرجع إليه.

[**ولا يكلف العبدُ بما ليس في وسعه**] سواء كان ممتنعًا في نفسه، كما في جمع الضدين، أو كان ممكنًا، وهذه مسألة متفق عليها، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٨٦]، والأمر في قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٣١]؛ للتعجيز لا للتكليف.

والنزاع واقع في الجواز، فالمعتزلة منعوه، بناءً على القبح العقلي، والأشعري أجازه، وقال: ليس شيء منه تعالى قبيح.

[**وما يوجد من الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان، والانكسار في الزجاج عقيب كسرِ إنسانٍ، وما أشبهه، كل ذلك مخلوق الله تعالى**] بناءً على ما سبق من أن خالق الكل ذاتٌ واحدة، وهو الله تعالى، وجملة الممكنات مستندة إليه بلا واسطة.

والمعتزلة الذين يسندون بعض الأفعال إلى غير الله يقولون: لو كان صدور الفعل من الفاعل بلا توسط فعل آخر فهو يكون بطريق المباشرة، وإلا فبطريق التولد، كما أن حركة اليد موجبة لحركة الْمفتاح؛ ويتولد الألم من الضرب، والانكسار من الكسر، وهذا الاثنان ليستا مخلوقتين لله!!.

وعندنا الكل يكون بخلقه تعالى، [**لا صنيع للعبد في تخليقه**] والأولى أن لا يتلفظ بالتخليق؛ لأن الكل يُسمى مولَّدات، والعبد أصلًا لا دخل له فيها ولا صنيع.

[**والمقتول ميت بأجله**] يعني أن الوقت الذي قُدِّر له أن يموت يموت، لا كما تقوله المعتزلة [/ ٥٢] من أن الحق تعالى قطع عليه أجله.

ودليلنا الآية الكريمة: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:٣٤]، وقال: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾ [سورة المنافقون، من الآية:١١]؛ فيتبين من الآيات أن الأجل واحد.

وحجة المعتزلة هو ما ورد في بعض الأحاديث من ذكر زيادة العمر بفعل بعض الطاعات، عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**» رواه البخاري ومسلم.

وعن ثوبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعَمْرِ إِلَّا الْبِرُّ**» رواه الترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم في صحيحه.

واستدلوا بأنه لو كان يموت بأجله لما كان القاتل مستحقًا للذم والعقاب والدية والقصاص؛ لأن موت المقتول ليس بخلقه وكسبه.

وجواب الأول هو: أن الله تعالى كان يعلم أن زيدًا لا يفعل الطاعة الفلانية فعمره يكون أربعين سنة، ومعلوم له أنه سيعمل الطاعة فيكون عمره سبعين سنة[(١)]؛ فزيادة هذه النسبة إلى هذه الطاعة مبنية على علم الله تعالى، على أنه لو لم تكن تلك الطاعة لم تكن تلك الزيادة.

والجواب عن الثاني هو: أن وجوب العقاب، والضمان الذي على القاتل تعبدي، بناءً على ارتكاب المنهي عنه، وذلك كسب له، والفعل الذي أوجده الله

---

(١) قال الحافظ: فالذي يتغير علم الملَك لا علم الملِك.

عقب كسبه من خلق الموت؛ فهو بطريق جَرْيِ العادة سواء أكان قَتْل فعل القاتل كسبًا، أو لم يوجد خلق كسبه.

[**والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى**] وليس للعبد فيه أي صنيع، لا تخليقًا، ولا كسبًا، وهذا مبني على أن الموت أمر وجودي، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [سورة الملك، من الآية:٢]، والأكثر على أنه عدمي، ومعنى خلق الموت: تقدير ذلك[(١)].

[**والأجل واحد**] والموت ومدته واحد، لا كما يزعمه الكعبي: أن المقتول له أجلان؛ أحدهما: القتل، والآخر: الموت، ولو لم يُقتل لكان باقيًا حتى أجله الذي هو الموت.

ولا كما تزعمه الفلاسفة أن الحيوانات لها أجل طبيعي، وهو وقت موتها، بِتَفعُّلِ الرطوبة، وانطفاء [/٥٣][(٢)] الحرارة الغريزية، وأجل اخترامي بحسب الآفات والأمراض.

[**والحرام رزق**] لأن الرزق: اسم لما قدره الله -جَلَّ وَعَزَّ- للحيوانات فيأكلونه[(١)]، وهذا أحيانًا يكون حلالًا، وأحيانًا يكون حرامًا، قال تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) انظر: إمداد القاري.

(٢) في المطبوع وضع الرقم (٥٤) بعد صفحة (٥٢) وليس هناك سقط، وإنما هذا خطأ في ترقيم الصفحات، فإن رقم (٥٤) كرر مرتين، وقد عدلتها كما هو المتبع.

﴿مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود، من الآية:٦]، وكلٌّ يستوفي رزقه، كما جاء: «**لَنْ تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تُسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا**»، وهذا يشير إلى ذلك.

والمعتزلة يقولون: الرزق الحرام ليس برزق من جهة أنهم فسروا ذلك -(أي: الرزق الحلال)- بالمملوك إذا أكله المالك، وبما ينتفع به مما ليس بممنوع، وهذا ليس هو الحلال فقط، لكن بالتقدير الأول يلزم أن ما يأكله الدواب ليس رزقًا، وعلى الوجهين يلزم أن آكل الحرام طول عمره لم يأكل من رزق الله.

وهذا الاختلاف مبني على أن إضافة الرِّزق إليه تعالى معتبر أم لا حقيقة؟، وليس رازق إلا الله الواحد، والعبد مستحق للذم والعقاب على أكله الحرام، وما أضيف إليه تعالى فلا يكون قبيحًا من ارتكبه في أكله، وليس عليه عذاب.

والجواب هو: أن هذا الذم وغيره بناء على سوء مباشرة العبد لأسباب اختياره.

[**ولا يُتصور أن لا يأكلَ إنسانٌ رزقَه، أو يأكلَه غيرُه**] أي: ولا يتصور أن يأكل آخر رزقه[٢]؛ لأن غذاء كل شخص كما قرره تعالى واجبٌ أن يأكلَ ذلك الغذاء ذلك الشخص، وأكل غيره له ممتنع، وأما بمعنى الْمُلْكِ فليس بممتنع.

=

(١) ((أفلح من أسلم، وقنع بما آتاه الله..)).

(٢) ((اكتب ما هو كائن: رزقه، وأجله..)).

[وما هو الأصلح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى] وإلا لما أوجد الكافرَ والفقيرَ، والمعذَّب في الدنيا والآخرة، ولما كان هناك وجه للامتنان على العباد، واستحقاق الشكر على الهداية، وإفاضة أنواع الخيرات، من جهة أن ذلك واجب، ولما كان الامتنان على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوق الامتنان على أبي جهل؛ لأنه وقع منه في حق كلٍّ منهما ما هو الأصلح!!؟، ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق، وكشف الضراء، والبسط في الزروع والرخاء أي معنى؛ لأن كلًا في حق كلٍّ لم يكن مفسدة [/ ٥٤] حتى يكون ترك ذلك عليه واجبًا، ولم يكن يبقى في وقت عليه تعالى من مصالح العباد شيء؛ لأنه أدى ما وجب.

وما يتعلق بهذا الأصل، أعني: وجوب الأصلح مفاسد كثيرة، بل إن أكثر أصول المعتزلة المحصورة فيها من هذه المفاسد الكثيرُ الذي لا يُحصر، وبناءُ هذه المفاسد كان لقصور نظرهم في المعارف الإلهية، ورسوخ قياس الغائب على الشاهد كانت في طبائعهم.

وليس شيء يجب على الله بإيجاب الغير، وكل من أوجب شيئًا عليه فهو غير، نعم أحيانًا يَعِدُ هو بشيءٍ ثم يفي بذلك الوعد كرمًا منه وفضلًا، كما جاء في القرآن الكريم أن الله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [سورة الأنعام، من الآية:١٢]، وهذا محمود في الحالتين: في حالة العدل والقهر، وفي حالة الفضل والكرم.

وليس لأحد عليه حق واستحقاق إلا ما أخبر من أنه يثيب الطائعين، ويعاقب العاصين، ولا بد أن يكون هذا الذي قاله، ولكن ذلك غير لازم عليه، ولو فرضنا أنه خالف ذلك فليس لأحد مجال أن يقول لماذا فعلت هذا!؟.

وجميع أفعاله متضمنة الحكمةَ والمصلحةَ الكلية، وليس واجبًا عليه مراعاة المصلحة الجزئية الخاصة، والأصلح الخاص، وليس شيءٌ منه قبيح، بل أي شيء أوجده ففيه اعتبار للخير والحسن والحكمة.

وليس في أفعاله منسوبًا إلى الجور والظلم، بل يراعي الحكمة في كل خلقٍ وأمرٍ، لا أنه يُكَمِّلُ بشيءٍ نفسَه وصفاتِه، ولا يتعلق به حاجة وغرض؛ لأن الحاجة ضعفٌ وقبحٌ منافٍ للألوهية، وأمارة على الحدوث والإمكان.

[لا غرض لفعله] لأن صاحب الغرض محتاج، وفوائد ومنافع مراعاة الحكمة في جميع أفعاله راجع إلى الخلق لا أنه محتاج إلى ذلك[(١)].

ووجود وعدم الخلق والمنافع ومصالح الخلق بالنسبة إلى ذاته تعالى سواء، ولكنه يفعل ما يريد، على أن رعاية المصلحة عليه غير لازم ولا واجب.

(١) هذه العبارات مجملة وينبغي التفصيل: فإن كان المراد بقولهم: لا غرض لفعله، يريدون به -كما هو حال الأشاعرة والماتريدية- أن أفعاله مجردة عن الحكمة، وأن أفعاله لا حكمة فيها؛ فهذا باطل بدلالة النص والإجماع والعقل، وهو مع أن أفعاله واقعة بحكمة، إلا أن فيها حِكَمٌ متعلقة بالعباد أيضًا، وأما إن كان المراد: أن فعله يقع بحكمة لأنه تعالى حكيم، ولا يعني هذا أنه محتاج إلى هذا الفعل، وأنه لا يُكمل به نقصًا، أو يسد به خلة فهذا حق وصواب -والله تعالى أعلم-.

[**لا حاكم** [/ ٥٥] **سواه**] الحكم حكمه، لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [سورة الأنعام، من الآية:٥٧]، أُقسم بالله تعالى -الذي حَكم في الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام من فوق العرش- أن من حَكَم في شيءٍ بوجوبٍ أو تحريمٍ من غير تثبتٍ، وتريثٍ فهو مفترٍ، وكاذب على الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [سورة النحل، من الآية:١١٦]، فوجوب الحكم في فعلٍ إليه تعالى، والحلالُ والحرامُ، والحسنُ والقبحُ، سبب للثواب والعقاب.

[**وليس للعقل حكم في حسن الأشياء وقبحها**] بل ذلك خاص به تعالى.

وعلى هذا عامة الفقهاء، يقولون: الحسنُ هو ما أمر به، والقبيح هو ما نهى عنه؛ فحسن الأشياءِ وقبحُها راجع إلى أمر ونهيِ الشارع، والعقلُ لا مدخلَ له في هذا، حتى يحكم أن هذا الفعل حسن وموجب للثواب، وأن هذا الفعل قبيح وموجب للعقاب(١)، فمن نشأ في الجبال، ولم تصله دعوة الشرع، ولم يختلط بالناس، وهناك خرج من الدنيا؛ فإنه لا يؤاخذ في الآخرة ولا يعاقَب، إلا في

(١) الناس في هذه القضية على ثلاثة أقسام، منهم: من يرى استقلالية العقل في التحسين والتقبيح، ومنهم من يرى أن العقل ليس له ذلك، ومنهم من يتوسط فيقول: أن العقل يرى الحسن والقبح مع الشرع ولا يستقل.

الإيمان والتوحيد عند بعض المشايخ؛ لأن هذا القدر من معرفة صانع العالَم، والعلم بأنه واحد موصوف بصفات الكمال عندهم واجب بالعقل؛ لأن هذه المعرفة غير متوقفة على الشرع، العقلُ بالنظر إلى تغير العالَم وانتظامه يحكم بذلك، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء، من الآية:١٥]؛ حجة الفرقة الأولى، وتأويل الرسول في الآية بالعقل دليل على عدم عقل قائله.

قال ابن الهمام: (المختار هو المذهب الأول، وجاء عن أبي حنيفة: أن الفعل في نفسه ليس بحسن ولا قبيح)، والقبيح بمعنى ما يتعلق به الثواب والعقاب في الآخرة لا يمكن إدراكه بالعقل، وإلا ففي معرفة تعلق المدح والذم بالفعل، كذلك العدل والظلم، ومعرفةُ كونهما من صفات الكمال والنقص، وكذلك العلم والجهل، ومعرفة ذلك بالعقل لا كلام فيه.

وعند المعتزلة: الحسن والقبح عقلي، وعند الماتريدية: إنما يكون بقضائه وحكمه وتكليفه تعالى، وبالعقل يدرك أحيانًا بعض وجوه مصالح ذلك، [٥٦/] وتدرك مناسبة الثواب والعقاب، وأحيانًا لا يعلم ذلك إلا بإخبار الرسل.

[وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر، بما يعلمه الله تعالى، ويريده] المراد بالقبر: عالم البرزخ، الذي هو واسطة

بين الدنيا والآخرة، فيكون الكفارُ والفساق من المؤمنين في هذا العالَم في محنة وعذاب، والطائعون في نعمة وثواب.

قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [سورة غافر، من الآية:٤٦]، وقال: ﴿أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [سورة نوح، من الآية:٢٥]، وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [سورة السجدة، من الآية:٢١]، أي: عذاب القبر لا عذاب الآخرة، وقال: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية:٢٧]، ونزلت في شأن عذاب القبر، وفي حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا (أنها سألت رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن عذاب القبر؛ فقال: «**عَذَاب القَبْر حَقٌّ**» قالت عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا فلم أر النبي بعد صلى صلاةً إلا استعاذ بالله من عذاب القبر). متفق عليه.

وجاء في الحديث الآخر: «**الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ**». رواه الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

وفي حديث عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلُ مَنْزِلٍ مِنْ مَنَازِلِ الآخِرَةِ؛ فَإِنْ نَجَا مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَيْسَرُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْجُ فَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ مِنْهُ**» رواه الترمذي وقال حديث غريب، وابن ماجه.

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ**». رواه الحاكم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصححه، وأخرجه الدارقطني من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**تَنَزَّهُوا...**».

والأحاديث في هذا المعنى، وفي أحوال الآخرة، كثيرة، ومتواترة المعنى، وإن كان آحادها لا تصل إلى درجة التواتر.

وفي هذا الباب جمع أهل العلم مؤلفات مستقلة، [/ ٥٧] ومحرر هذه السطور له شرح بالعربية لأبيات "تثبيت السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ"، وله في هذا الفن كتابان مشهوران: شرح الصدور بأحوال الموتى في القبور، والبدور السافرة في أحوال الآخرة.

وترجمة هذين الكتابين بالفارسية تمت، تحت مسمى: قصر الآمال في بيان المحال والمآل من قبل حاجي رفيع الدين خان المراد آبادي، في مجلدين لطيفين، وكذلك القاضي ثناء الله باني بتي رَحِمَهُ اللَّهُ ألف من هاتين الرسالتين رسالتين مختصرتين، وهما نافعتان جدًّا، ومرغوب فيهما، وهما في المطبعة الآن، وأما شرح البرزخ، وجمع التشتيت شرح أبيات التثبيت هما أيضًا في هذا الباب، والثاني أفضل من الأول.

وبعض المعتزلة وجماعة من الكرامية والروافض: أنكروا العذاب؛ بدليل أن الميت جماد، لا حياة ولا إدراك له؛ فتعذيبه محال!؟.

والجواب هو: أن الحق تعالى يجعل في جميع أجزاءه أو بعضها نوع حياة، بها يدرك الألم والعذاب، واللذة والنعيم، ولا يلزم من هذا إرجاع الروح إليه بصورة يتحرك معها الجسم، أو يرى عليه أثر الاضطراب والألم، حتى إن الغريق في الماء، والمأكول في بطون الحيوانات، والمصلوب في الهواء، يعذبون ولو أنا لا ندرك شيئًا من ذلك.

ومن تأمل في عجائب الملك والملكوت، وعظيم قدرته وجبروته سبحانه، لا يستبعد أمثال هذه المعاملات ويستيقنها، فضلًا عن أن يقول باستحالتها.

وضغطة القبر حق أيضًا، حتى إن المؤمن الكامل أيضًا له نصيب منها، لحديث: «**لَوْ كَانَ نَجَى مِنْهَا أَحَدٌ لَنَجَى سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، الَّذِي اهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**» رواه أهل السنن.

[**وسؤال منكر ونكير**] أي: وسؤال منكر ونكير في القبر للميت حق، وهذان ملَكانِ عظيمان مهيبان، أزرقاء العينين، ويأتيان في القبر، ويسألان العبد عن: ربه، ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودينه، فإن أجابه -بتوفيق الله وتعليمه سبحانه- مطابقًا الحقَّ؛ فإنه يكون في نعمة ورخاء؛ ثم ينام كنومة العروس في قبره، ويكون قبره كروضة من رياض الجنة -اللهم [٥٨/] اجعلنا منهم-، وإن لم يجبه -لا سمح الله- إجابة صائبة؛ فإنه يكون في محنة وعذاب، وقبره يكون له حفرة من حفر النيران.

والآيات والأحاديث كثيرة -غير محصورة- دالة على حقيقة هذا، والإيمان بذلك لازم، ويرد كيفية ذلك ويفوض إلى العلم الإلهي، سواء كان بإعادة الحياة له، أو باتصال الروح للبدن، أو بغير ذلك؛ أو بأي وجه من الوجوه التي يعلمها القادر المطلق.

وجاء في حديث أسماء بنت أبي بكر عند النسائي، وغيره: «**إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**».

والسؤال يكون بعد الدفن، بل بعد ذهاب الناس؛ فإن نقل الميت إلى مكان آخر في تابوت فإنه لا يُسأل حتى يدفن، وإن أكله السباع فإنه يُسأل في بطونها.

والأنبياء لا يُسألون، وإن سُئلوا فعن التوحيد وأحوال الأمة، بطريق التشريف والتعظيم[(١)].

وربما يُسأل البعض عن السنة والبدعة، والعقيدة والعمل.

والأكثر على أن أطفال المؤمنين أيضًا يُسألون، ولكن الملائكة بعد السؤال تلقنهم، وتقول لهم قل: ألله ربي، وديني الإسلام، ونبيي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٢)].

---

(١) الظاهر من الأدلة أن الأنبياء لا يُسألون في قبورهم؛ فإذا كان الشهداء لا يسألون في قبورهم، فهم أولى، وأما كونهم يُسألون عن غير ذلك فهذا يحتاج إلى دليل.

(٢) كما جاء في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتوقف الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في أطفال المشركين، لتعارض الأدلة، وأيضًا توقف في ثوابهم وعقابهم، والحق هو هذا التوقف؛ لأن الشارع عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أيضًا توقف في هذا، وقال: «**ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**».

والجن أيضًا يُسألون، وذلك لعموم الأدلة، وتوقف أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كيفية ثواب مسلمي الجن، وأما كفارهم فبالاتفاق معذبون.

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الكافر المجاهر لا يُسأل، بل بدون سابقة سؤال يعذبون)، والمنافق أيضًا يسأل.

وجاءت الأحاديث باستثناء الشهيد، والمرابط في سبيل الله، والذي مات يوم الجمعة أو ليلته، والذي كان يقرأ في كل ليلة سورة تبارك الذي، والذي مات بالاستسقاء، والإسهال، وغير ذلك، وحديث الجمعة ضعيف، وقال الترمذي: (سؤال القبر من خصائص هذه الأمة المرحومة، والحكمة في ذلك تعجيل العذاب لهم، وفي البرزخ تمحيص لذنوب العصاة حتى يطهروا إلى القيامة).

[**ثابت كلٍّ مِنْ هذه بالدلائل السمعية**] [/ ٥٩] من الآيات والأحاديث؛ لأن هذه الأمور ممكنة، والمخبِر الصادق أخبر بذلك، والنصوص ناطقة بذلك، على وجه التفصيل والتفسير، الذي لا يسع المؤمن سوى أن يقبله ويصدق من دون أي شك أو شبهة؛ فالعقل هنا لا مجال له.

وجاء في الأحاديث: "أن في قبر العاصي يكون سبعين عقربًا، وأفاعي، لو أن واحدة منها نفخت لاحترقت جميع أشجار الدنيا، وهذه الحيات والعقارب المتمثلة بهذه الصورة، إنما هي بسبب الصفات الذميمة، والأعمال القبيحة، التي كانت في الدنيا، وذكر العدد -سبعين- إنما هو للكثرة، أو لكون الشارع قد اطلع على ذلك.

والإيمان والاعتقاد المتعلق بأمور الآخرة-التي أخبر بها الصادق- يكون بطريقين:

إحداها: اعتقاد وجودها في الخارج وإن كان لا يرى بعيني الرأس، إلا أن رؤيتها وإيجادها مخلوقة في قدرة الله تعالى، سواء كانت أجسامًا، أو أرواحًا. ولو أن جبلًا كان عند شخص، ونظره ثاقب، ولم يرد الله أن يره، لم يستطع أن يره، ولو أراد أن يُري الأرواح لَقَدِرَ.

وامتحان الاعتقاد والإيمان والمتابعة لسنة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإنس والجان واقع ههنا.

ثانيها: أن يرى هذه الـحَيَّاتِ والعقاربَ وغيرها كما يرى النائم فيتألم في نومه من رؤيتها، فيقع ذلك بالنسبة إليه موقعه، ولو لم يكن بالنسبة إلى النائم في الخارج شيء، وعلى كل فالمقصود يحصل بهذا أيضًا، وإن كان هذا أضعف الإيمان، والأول: أحكم وأسلم.

[والبعث حق] وبعث اللهِ الخلقَ من القبور، وإحياء الخلقِ مرة أخرى حق، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [سورة المؤمنون، من الآية:١٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة يس، من الآية:٧٩]، وإن هذه النصوص القاطعة الناطقة بحشر الأجساد، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، ومدار اعتقاد المسلمين على هذه المسألة، والذي أوجد من العدم الصرف، وخلق من اللاشيء المحض، وأنشأ من حيز كتمان العدم إلى حيز الوجود، قادرٌ أيضًا على النشأة الأخرى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم، من الآية:٢٧]، وحقيقة العظم الآدمي -الذي منشأ خلقه منه- باقٍ، ويقال له عَجْبُ الذَّنَب، وجاء في الحديث: «**إِنَّ مَطَرًا يَنْزِل مِنَ السَّمَاءِ فَيَخْرُج النَّاسَ مِنَ الأَرْضَ**»، والحيوانات الأخرى أيضًا: البهائم، والطيور، والحشرات، تبعث أيضًا، فيقتص [/ ٦٠] من بعضها لبعض، وقال بعضهم: يقتص للطفل من الطفل، وتعدم الحيوانات بعد القصاص، والحيوان المأكول يكون ترابًا للجنة.

والبعث والنشور يكون بالنفخ في الصور، والنفخة الأولى: تكون لإماتة أهل العالَم، وهلاك الدنيا، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة النمل، من الآية:٨٧]، والنفخة الثانية:

تكون لبعث الأموات من القبور، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [سورة الزمر، من الآية:٦٨]، والفاصلة بين النفختين تكون أربعين سنة.

ويظهر من عموم لفظ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ أن أثر هذه النفخةِ والخوفِ والفزعِ والوحشةِ والصعقةِ شاملٌ لجميع حال أهل الأرض والسماء؛ من جن، وإنس، وملائكة، وباستثناء: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾؛ المقصود به: الملائكة المقربون؛ مثل جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وعزرائيل، والحور، والقصور، وخزنة النار، وحملة العرش، والشهداء، وغيرهم.

والمقصود بالقيامة أحيانًا النفخة، وأحيانًا الزمن الممتد من حين الموت إلى دخول الجنات أو النيران كل ذلك الوقت يطلق عليه القيامة.

ولو نظر الناس معتبرين لرأوا أحوالها كل يوم، ومع ذلك فهم في غفلة عنها، وهم في شك وشبهة من خبر الشارع، إذا دخل وقت العِشاء فزع الناس، وهالوا وخافوا وفزعوا، بل وكل حي، فتوجهوا إلى بيوتهم ومآويهم ودخلوها، لأنه إذا جاء الليل ناموا وماتوا وصاروا كالهلكى، هنا يظهر أثر النفخة الأولى حيث يطلع الصبح فجأة، والكل يصحون من دون اختيارهم فجأة، ثم يسعون وينتشرون، وهنا يظهر أثر نفخة البعث نموذجًا.

وبالجملة فبعث الموتى من القبور بجميع أجزائهم الأصلية، وإعادة الأرواح إليها حق.

والفلاسفة أنكروا ذلك، بناءً على امتناع إعادة المعدوم بعينه، وهذا الإنكار ليس عليه دليل معتَدٌّ به؛ فلا يضر في إثبات المقصود، ولأن مقصودنا هو أن الحق تعالى يجمع الأجزاء الأصلية للإنسان، ويعيد الروح إلى البدن، سواء سمينا هذا بعينه إعادة للمعدوم، أو لا.

وهذا لا يعني أن هناك تناسخًا؛ وذلك لأن البدن الثاني ليس هو البدن الأول، كما في الحديث: «**أَهْلُ الْجَنَّةِ جُردٌ مُردٌ**». أخرجه أحمد، والطبراني من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند حسن[/ ٦١] وأخرجه الترمذي وحسنه، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والمعنى: أن أهل الجنة من دون لحى ومن دون شعر، وجاء في الحديث الآخر: «**أَنَّ الْجَهْنَمِي ضِرْسَهُ مِثْلُ أُحُدْ**» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن هنا قيل: ليس ثم مذهب إلا وللتناسخ فيه قدم راسخ، من جهة أن التناسخ الوقتي لازم في البدن الثاني المخلوق من الأجزاء الأصلية للبدن الأول، وإن سمي هذا تناسخًا فهذا مجرد نزاع في الاسم، ولا يوجد دليل على استحالة إعادة الروح في مثل هذا البدن، بل إن الأدلة قائمة على حقيقة ذلك، سمي تناسخًا أم لا[(١)].

(١) ولكن هذا اللفظ لم يثبت ومعناه لا يصح.

[والوزن حق] يوم القيامة، مع أن علمه تعالى محيط بكل شيء، ولكنْ في ذلك حِكَمٌ، ليُعلم العباد، وحِكَمٌ أخرى لا يعلمها أحد سوى الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:٨]، -وكيفية الوزن والميزان مُفوَّضٌ إلى العلم الإلهي- ويكفي هذا القدر في الإيمان.

والتحقيق أن هذا الميزان حقيقي، وله كفتان، ولسان محسوسٌ مشاهد، كل كفة مقدار السماء والأرض، قال سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "لو وضع في أحدِ كِفتيه السماء والأرض وما فيهما لوسعتهما"، وكفت الحسنات في الجانب اليمنى من العرش، مقابل الجنة، وكفة السيئات عن يسار العرش، مقابل النار.

وعند بعضهم أن الميزان ما هو حتى يظهر به مقادير الأعمال!؟، بأي كيف كان فالعقل قاصر عن إدراك كيفيته، والمراد: العدل، والميزان تمثيل لهم.

ولكن هذا كله تأويلٌ، والأصل هو الإيمان بما جاء في ظاهر الأحاديث(١)، والمعتزلة -لأجل اتباع القياسات العقلية- أنكروا الوزن، وقالوا: الأعمال أعراض، وإن كانت إعادتها -(على صورة الذوات)- ممكنة؛ فإن الوزن لا داعي له؛ لأن الأعمال أوزانه معلومة له تعالى، فوزنها عبث!؟؟.

---

(١) والآيات الدالة على ذلك.

والجواب هو: أنه قد جاء في الأحاديث وزن كتب الأعمال، فيظهر في الصحائف الخفة والثقل، وحديث البطاقة دليل على ذلك، -والبطاقة تقال: للورقة المقطوعة، التي يكتب فيها ثمن المتاع-، وحديث البطاقة رواه أحمد، والترمذي، وقال: حسن، وأخرجه الحاكم، وصححه، من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والمراد هو ما ذكرناه؛ [/ ٦٢] لأن كفة الحسنات تثقل بالبطاقة المكتوب فيها: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وبها ترجح، وليس في هذه الصورة أي إشكال.

ولو فرضنا أن أفعال الله معللة بالحكمة؛ ففي الوزن حِكَمٌ لم نطلع عليها، وعدم اطلاعنا على الحِكَم ليس موجبًا للعبث.

أو أن الموزون هي الأعمال، والحق تعالى قادر على أن يشكل الأعمال أجسامًا، الحسنات أجسامًا نورانية، والسيئات ظلمانية.

والبعض يقولون -تطبيقًا للأحاديث-: بوزن الأعمال والصحائف كلاهما.

وجُمع الموازين في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:٤٧]؛ فباعتبار التعدد؛ فكل أمة وعبدٍ ونوعٍ عملٌ، له ميزان مستقل، أو باعتبار الأوزان، بناء على كثرة وعظمة الجزاء.

ووزن الأعمال للذين ليس لهم سيئات، ومن له طاعة، فلغرض إظهار الشرف والتعظيم، أو لأجل إفشاء العاصِ وفضحه.

وفي وزن أعمال الكفار أيضًا يكون مثل هذه الحِكمة، ولو لم يكن للكافر حسنات.

وقيل: إن ثقل كفة ميزان الآخرة على عكس موازين الدنيا، وعلامة الثقل يكون بارتفاع الكفة، وعلامة الخفة الانخفاض، وهذا القول يحتاج إلى دليل.

[**والكتاب حق**] أي الكتاب الذي مكتوب ومثبت فيه أعمال العباد من طاعة ومعصية حقٌّ، لقوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [سورة الإسراء، من الآية:١٣].

وهذا الكتاب يُعطى للمؤمنين بأيمانهم، والكفارَ بشمائلهم، من وراء ظهورهم، بحث تلتصق الشمائل بظهورهم، أو من جهة الصدر في الخلف، وذلك تميزًا بين المؤمنين والكافرين، ولبيان عزة المؤمنين، وإذلالًا للكافرين، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [سورة الانشقاق، من الآية:٧-١٢].

والكلام إنما هو في إعطاء الكتاب باليمين، هل هو مخصوص بالمؤمن المطيع، أم شاملٌ للعصاةِ؟ وعند البعض: العصاة أيضًا يُعطونَ بأيمانهم، ولكن بعد إجراء الوعيد [/ ٦٣] والإخراج من النار، أو يعطون أمامهم لا باليمين ولا بالشمال، أو لا يعطون أصلًا كتابًا، بل يقرأ لهم أحوالهم.

وهذه الأقوال لا أثارة من علم عليها، والحق هو أن أحوال العصاة في هذا الباب هو التوقف فيهم، والكتاب والسنة ليس فيهما شيء عن ذلك إلا السكوت، وكل ما ذكر إنما هو احتمالات واستنباطات، قيلت بطريق الاجتهاد والاستنباط، ولكن لا مدخل للاجتهاد في أمور الآخرة.

[والحساب حق] والمقصود بالكتاب الحساب، كما أن الكتاب حق فالحساب حق أيضًا، والآيات والأحاديث ناطقة بذلك، والناس متفاوتون في الحساب؛ فتكون المناقشة مع بعضهم، والمسامحة مع بعضهم.

وسبعون ألفَ شخصٍ يدخلون الجنة بغير حساب -اللهم اجعلنا منهم-، ويؤخذ المسلمون بحساب الأعمال، والمبتدعة بالبدعيات، والكفار يحاسبون بتكذيبهم المرسلين.

والملائكةُ أيضًا يحاسبون، وأول حساب يكون من جبريل الأمين، في أمانة الوحي، كيف أوصله إلى الأنبياء؟ ومن لوح الحساب من حيث يقال له: في تبليغك العلوم لجبريل من يشهد لك!؟؛ فيقول: إسرافيل؛ فيحضر إسرافيل.

والجميع في اضطراب وخوف، والأنبياء يسألون عن تبليغ الوحي، وأداء أمانة الرسالة.

[والسؤال حق] فهو تعالى يسأل العباد عما عملوا، ويقررهم بالطاعات والمعاصي، وهذا حق لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ**

كَنَفَهُ، وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ! أَيْ رَبِّ. حَتَّى قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ؛ فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالمُنَافِقُونَ فَيُنَادَى بِهِمْ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» رواه الشيخان عن ابن عمر.

وأول ما يسأل عنه من العبادات الصلاة، ومن المعاملات الدماء، ويعطى حسنات الظالم للخصوم، وسيئات الخصوم للظالم، وجاء في الحديث: «**سَبْعُونَ صَلَاةٍ مَقْبُولَةٌ كَحِصَّة الْبَحْرِ**»، ولو فرض أن شخصًا له ثواب سبعين نبيًا، وبـ[/ ٦٤] نصف حصةِ آثامه تمت معه المخاصمة لما دخل الجنة، حتى يرضى عنه الخصم؟.

ومع أن هذا اليوم العظيم أمامنا، إلا أن.... على السرير مرتاح، ممتد الرجل، يقول: إن الذي وجدته أنا لم يجده أحد؟ والذي فهمته لم يفهمه غيري؟ والعوام في غفلة، والعلماء في القيل والقال، والصوفية في الطامات والشطحات والسكر والهفوات، وادعاء المكاشفات والإلهامات، ولا أحد مهتم بالعالم الآخر وما يكون فيه؟.

وأي يومٍ عظيمٍ أما منا؟ كل يوم يذهب.....، ولا يتصور لحظة الموت، ولا يجعل في قلبه هم الآخرة، وأهوالها.

وفي بعض الآيات: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٦٢]، وفي موضع آخر: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:٢٣]، والعجز والحيرة ليس مقصودنا، وإنما الإيمان بهما معًا، وحكمه صدقٌ.

[**والحوض حق**] والبِرْكَةُ حق، يعني: أن لسيدنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حوض يوم الحشر يُسمى الكوثر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر، من الآية:١]، وفي الحديث: «**مَسِيرَتُهُ شَهْرٌ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنْ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ، وَأَلْمَعُ مِنْهَا، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا**» رواه الشيخان عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وفي تحديد الحوض وردت أحاديث مختلفة، بسبب اختلاف مراعاة أحوال المخاطبين، قال لأهل اليمن: «**مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى عَدْن**»، وجاء في رواية ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**حَوْضِي مِنْ عَدَن إِلَى عُمَان**» رواه أحمد والترمذي وابن ماجة.

وقال لأهل الشام الإشارة إلى شيء آخر، الغرض هو ذكر المسافة المعلومة المتعارف عليها.

وفي بعض الأحاديث جاء تحديده بالزمان، مثل: «**مَسَافَةُ شَهْرٍ**»، وليس المقصود إلا بيان سعته وعظمته.

ولكل نبي حوضًا، على قدر مرتبته، عن سمرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ لَيَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدًا، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ وَارِدًا**» رواه الترمذي، وقال هذا حديث غريب.

وقال القرطبي له صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حوضان، واسم الاثنان الكوثر، وأن ساقي [/ ٦٥] ماء الكوثر علي المرتضى!!.

ومن لم يشبع من ماء محبته، ولم يكن ظمآن إلى لقائه؛ فمشكل أن يشرب من ماء ذاك الحوض، وروي عن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (من لم يكن في قلبه محبة أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فلا أعطيه قطرة من ماء الكوثر).

[**والصراط حق**] والجسر الذي يُضرب فوق جهنم حق، وهذا الصراط أدق من الشعرة، وأحد من السيف، ويؤمر جميع الخلق بالمرور عليه، أهل الجنة يُجاوزونه ويدخلون الجنة، بعضهم مثل البرق الخاطف، وبعضهم مثل الريح، و....، وبعضهم مثل الخيل المسرعة، وهكذا، عبور كل شخص يكون بحسب تفاوت المراتب.

وأهل النار تنزلق أقدامهم، فيسقطون في النار، وفي الآية الكريمة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [سورة مريم، من الآية:٧١].

والمرور وعبور الصراط -الذي هو مستلزم حضور النار- عام لجميع الخلائق، حتى الأنبياء والمرسلين يشملهم المرور، أما أهل الإيمان والأنبياء

فلا يصلهم حسيس النار، باستثناء الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ وَهُمۡ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:١٠١-١٠٢].

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخصوص من عموم هذه الآية، الجميع يمرون عليه، وهو ينظر إليهم، وهو واقف). وهذا هو الحق؛ لأنه لو مر على النار لصارت النار جنة!!، وجاء في الحديث: «**إِنَّ النَّارُ تَقُولَ لِلمُؤْمِنُ: يَا مُؤْمِنُ! إِنَّ نُورَكَ أَطْفَأَ لَهَبِي!!**»؛ فهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي نوره أتم وأكمل من أنوار جميع المؤمنين؛ فالنار في مقابله كيف يبقى؟ ماذا فعل نوره الذي كان في ناصية آدم، ثم في ناصية الخليل حتى وصل إلى ناصية عبد الله؟، هنا إذا كان هو بنفسه بدون واسطة ماذا سيفعل!؟.

عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْلَصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ؛ فَيَجْعَلُونَ عَلَى قِنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَيَقْتَصُّ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ**» رواه البخاري.

والأحاديث في بيان الصراط وأحواله كثيرة، تبحث في كتب الصحاح والسنن.

والمعتزلة ينكرون ذلك، ويقولون: عبور مثل هذا الصراط غير ممكن، ولو كان ممكنًا لكان فيه تعذيب للمؤمنين.

والجواب هو: أن الله قادر على أن يجعل العبور عليه ممكنًا، وعلى المسلمين سهلًا، [/ ٦٦] كما نطقت بذلك الأحاديث.

[**والجنة والنار**] على الصفة الواردة في القرآن والحديث، والآيات والأحاديث الواردة في إنبائها وصلت إلى حد الكثرة والشهرة.

وفي مكان الجنة والنار أقوال، قيل: الجنة في السماء الأولى، أو الرابعة، أو فوق السماوات السبع تحت العرش، وفوقه عرش الرحمن، والنار في الأرض، وفي قول فوق السماد، وجماعة توقفوا فيها وفوضوا تعين مكانها للعلم الإلهي.

وقوله في [**شرح القاصد**]: لم يأت نص صريح في تعيين المكان، لكن الأكثر بن على أن الجنة تحت العرش، والنار تحت أرض السابعة. انتهى.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [سورة النجم، من الآية:١٣-١٥]؛ والسدرة فوق السماء كما جاء في حديث المعراج مصرحًا به.

وجاء عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إِنَّ جَهَنَّمَ مُحِيطَةٌ بِالدُّنْيَا، وَإِنَّ الْجَنَّةَ مِنْ وَرَائِهَا**» أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصفهان.

وجاء أيضًا عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا غَازٍ، أَوْ حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ؛ فَإِنَّ تَحْتَهُ نَارًا**» رواه ابن عبد البر وضعفه.

فالأولى: التوقُّفُ، ومكانها هو ذاك المكان الذي أراده الله وعَلِمَه، أما نحن فلا إحاطة، ولا علم لنا بخلقه تعالى.

والمنكرون يقولون: جاء في القرآن: ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٣٣]؛ فلا وجود لهما في مكان معين من الأرض أو السماء، ولا صورة لهما، بل وجودهما في عالم العناصر محال!! ووجودها في عالم الأفلاك، أو جزء منها، مستلزم الخرق والالتئام، وهذا باطل!.

وقيل في جوابهم:.......؛ فهذا المقدار عرضٌ، وهذا القول لا أثارة من علم عليه.

وجواب ذلك يكون بجواز الخرق والتئام السماء والأرض، بنص الكتاب والسنة، والله على كل شيءٍ قادر، وأحسن التفاسير هو أنه لم يكن عند الناس أوسع من الأرض والسماء؛ فلهذا كان تمثيل وتصوير وسعة الجنة بذلك، وأصل المراد بيان السعة لا التحديد، والراجح: حمل الآية على الظاهر، والله قادر على الكل، وحقيقة سعتها لا يعلمها إلا الله [/ ٦٧]، وأصغر بيوت الدنيا كعشرة مقاديرها.

والأعراف بمعنى المكان الذي يكون وسطًا بين الجنة والنار، يعني: ليس في نَفَاسة وراحة الجنة، ولا في خساسة ومحنة النار، ولم يثبت هذا بنقل صحيح، ونص صريح.

قال بعض السلف: خلقُ هذا المكان إنما هو لأطفال المشركين، وأهلِ الفترة.

قال السبكي: لا أعلم قولًا ورد في الحديث عن الأعراف، ولا أحدًا من العلماء قال به. انتهى.

والذي جاء في الكتاب العزيز: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:٤٦]، والمراد: الحجب المرتفعة والساترة التي بين الجنة والنار، وهنا يكون الرجال مثل الأنبياء، والشهداء، وخيار المؤمنين، والعلماء، أو الملائكة في صورة الرجال؛ فيعرفون أهل الجنة، وأهل النار بسيماهم وعلاماتهم فيخاطبونهم.

[**وهما مخلوقتان موجودتان الآن**] والجنة والنار موجودتان الآن ومخلوقتان، لا أنهما يكونان يوم القيامة كما تَقَوَّلَه المعتزلة وزعموه، وعند جمعٍ قصة آدمَ وحواء وإسكانها في الجنة دليل عليهم، والآيات ظاهرة في إعدادهما، مثل: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٣٣]، و﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٣١]، ومؤيدة ومصححة له.

وليست ثمة ضرورة لتأويل الظاهر، والمعارضة بمثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [سورة القصص، من الآية:٨٣] ليس بصحيح؛ لأنها محتملة للمال والاستمرار.

ولو سلمت أن المراد الاستقبال، فإن قصة آدم وحواء مسالمة من المعارضة لو ثبت أن الجنة من الجنة المولودة؛ لأنه عند بعضهم كلام في جنة آدم وحواء، قالوا: إنها كانت جنة -(بستان)- على الأرض في مكان مرتفع لا في السماء.

بحث ابن قيم في حادي الأرواح أدلة الفريقين على وجه لا تكاد وتجده في كتاب آخر، أما بترجيح مذهب قال: فلا يجوز أن يهلك أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ [سورة الرعد، من الآية:٣٥]؛ ولكن اللازم باطل لقوله [/٦٨] تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص، من الآية:٨٨]؛ فالملزوم كذلك -(باطل)-.

قلت: المراد بالدوام هو ما يغني من شيء، وفي الدم بدله يكون موجودًا، -وهذا ليس منافيًا الهلاك للحظة-، والحال أن الهلاك لا يستلزم الفناء، بل لا ينتفع به، ولو فرضنا أن الهلاك مستلزم الفناء فالمراد هو: أن كل ممكن في حد ذاته هالك، بمعنى: أن وجود الممكن نظرًا لوجود الواجب يكون بمنزلة العدم.

وكل الصحابة والتابعين وتبع التابعين وأهل السنة والحديث وجميع فقهاء الإسلام وأهل التصوف والزهد على هذا الاعتقاد، ونصوص الكتاب والسنة، وأخبار الرسل من أولهم إلى آخرهم دالة على وجودهما الآن.

وأشبع الحافظ ابن القيم في **[حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح]** الإجابة على القدرية والمعتزلة ووسع في إثبات وجودهما الآن.

وكاتب هذه الحروف لخص هذا الكتاب -(حادي الأرواح)- الذي هو في بيان الجنة وأهلها، وسماه: [**منير ساكن الغرام إلى روضات دار السلام**]، ولم يؤلف في الإسلام كتابًا مستوعب أحوال الجنة مثله؛ فليرجع إليه.

[**باقيتان ولا يفنى أهلهما**] الجنة والنار، وأهل الجنة وأهل النار دائمون وباقون، ولا يفنون، ماتوا مرة واحدة وأحيوا، ثم يبقون أحياء أبدًا، ولا يُعدمون؛ لأنه جاء في حق الفريقين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [سورة النساء، من الآية:٥٧] (١) فهناك -(أي في الآخرة)- يموت الميت، ويقال: خلقتكم للأبد.

وهلاك اللحظة لو فرض -تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [سورة القصص، من الآية:٨٨]- لا ينافي بقاء ما ذكر بعد إحيائهم؛ لن الآية لا تدل على الفناء، وإنما تدل على الهلاك.

والجهمية قالوا: بفنائهما وفناء أهلهما، وهذا قول مخالف للكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وليس لهم شبهة فضلًا أن يقال عنها حجة، ومحرر هذه السطور له فتوى -في هذا الباب- مفصل مكتوب؛ فليرجع إليه.

---

(١) جاء في حق المؤمنين، في المواضع الآتية: سورة النساء، الآية:٥٧، ١٢٢، سورة المائدة، الآية:١١٩، سورة التوبة، الآية:٢٢، ١٠٠، سورة التغابن، الآية:٩، سورة الطلاق، الآية:١١، سورة البينة، الآية: ٨، وفي حق الكافرين جاء ذكر الخلود الأبدي في المواضع الآتية: سورة النساء، الآية:١٦٩، سورة الأحزاب، الآية: ٦٥، سورة الجن، الآية:٢٣.

[**والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان**] أي وارتكاب الكبيرة لا يخرج العبد المؤمن من الإيمان، ولا تجعل المعاصي والسيئاتُ المؤمنَ كافرًا، بل يجعله فاسقًا [/ ٦٩] وعاصيًا؛ لأن أصل التصديق الذي هو حقيقة الإيمان لا زال باقيًا، وإطلاق لفظ المؤمن، وخطاب الإسلام، وجريان حكم المسلمين، على الفاسق والعاصي جاء كثيرًا في الكتاب والسنة.

والصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يصلون على جنائز الفساق والعصاة، وكانوا يدفنون في مقابر أهل الإسلام، وكانوا يدعون لهم، ويستغفرون لهم، فعلم أنهم كانوا لا يرونهم خارجين عن دائرة الإسلام.

بخلاف المعتزلة الذين يقولون: مرتكب الكبيرة ليس مؤمنًا ولا كافرًا!؟، وهذه منزلة بين المنزلتين، وهذا عندهم بناءً على أن الأعمال عندهم جزءٌ من حقيقة الإيمان.

وهذه أول مسألة حدثت في دين المسلمين على خلاف الإجماع [(١)]، وهم أيضًا أول فرقة......، وذهبوا إلى متابعة العقل والهوس، وأولوا ظواهر النصوص، وهو مذهب باطل، ورأي سخيف، نعوذ بالله منه.

---

(١) أي أول مسألة علمية، وإلا فإن خروج الخوارج على خلاف الإجماع، وخروجهم أول مسألة حصلت في الإسلام، ولكن يُعَدُّ ذلك أول خلاف عملي.

والمعاصي قسمان: **كبيرة، وهي**: ما كان دليل كونها معصيةً معلومةٌ بدليل قطعي، ورد في حقه وعيد خاص[(١)]، مثل: الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق، وقذف محصنة، وزنًا، والتولي يوم الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين، والإلحاد في الحرم، وأكل الربا، والسرقة، وشرب الخمر، وكل معصية أُصِرَّ عليها فهي كبيرة، وكل ما استغفر منها فهي صغيرة.

ولابن حجر المكي الشافعي كتاب في هذا الباب مبسوط -(أي كبير)- مسمى بـ[**الزواجر عن اقتراف الكبائر**]، وهو لطيف جدًا، ولكنه بحاجة إلى تلخيص وتنقيح، أورَدَ فيه جميع الكبائر.

والصغيرة هي: مالم يرد فيها وعيد شديد، ولم يعلم بيقين أنها كبيرة، وأمور الصغائر ليس بذاك.

وقيل: إن هذين -(الكبيرة، والصغيرة)- من الأسماء المضافة، ولا تعلم بذاتها، فهي بالنسبة إلى ما فوقها صغيرة، وبالنسبة إلى ما تحتها كبيرة، وأن الكبيرة مطلقًا هي: الكفر، حيث ليس ذنب فوقه، ولا أكبر منه.

والمراد هنا بالكبيرة: غير الكفر، ومرتكب الكبيرة وإن كان موصوفًا بنقصان الدين، وضعف الإيمان، إلا أنه مع ذلك مؤمن، ولا يخرج من دائرة الإسلام.

---

(١) وعرفت الكبيرة بتعريف أجمع؛ فقيل: هي كل ما كان عليه حدٌّ في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو ورد فيه لعن، ولا كبيرة مع التوبة، ولا صغيرة مع الإصرار.

[**ولا تُدخِلُه في الكفر**][/ ٧٠] أي الكبيرة لا تدخله في الكفر.

والخوارج يقولون بكفر مرتكب الكبيرة، بل والصغيرة، وزعموا أنه ليس بين الكفر والإيمان واسطة.

ودليلنا الآيات والأحاديث الناطقة باسم الإيمان على العاصي، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا﴾ [سورة التحريم، من الآية:٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [سورة الحجرات، من الآية:٩]، والآيات في هذا الباب كثيرة.

[**والله تعالى لا يغفر أن يشرك به**] وهذا بنص الكتاب العزيز، وإجماع المسلمين، والمراد بالشرك: الكفر مطلقًا، فمظهر الإيمان بدون تصديق الجنان: منافقٌ.

ومن كفر بعد الإيمان: مرتدٌّ.

والقائل بإلهين: مشرك.

والمتدين بدين من الأديان: كتابي[١]، مثل: اليهودي والنصراني.

والقائل بقدم الزمان، وإسناد الحوادث إليه: دهري.

---

(١) يعني: المتدين بدين من الأديان التي أصلها سماوي، ثم بدلت وحرفت.

ومن لا يثبت وجود الباري تعالى وصفاته الواردة في الكتاب والسنة، ولا يجريها على ظاهرها، ويُأولها على بعقله فهو: معطل جهمي.

ومن أثبت صفاته، لكن مثلها بصفات المخلوق، وقاس الغائب على الشاهد فهو: ممثل، ومشبه، ومجسم.

وفي بيان الشرك، وأنواعه، والرد على المشركين، جُمِعت كتب مطولة، ومن جملته: كتاب: [**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**] لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتاب: [**تجريد التوحيد المفيد**] للمقريزي.

وكتاب: [**رد الإشراك**] للشيخ محمد إسماعيل الدهلوي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وترجمته بالأردو مسمى: بـ[**تقوية الإيمان**] تحصيله طيب، ومرغوب فيه، وهو نافع مفيد لعامة الخلق في تصحيح العقائد، وتهذيب الأعمال، وينبغي التمسك بذلك، وبالله التوفيق.

[**ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر**] يعني: ما دون الشرك، من الذنوب تحت مشيئته، بتوبة أو بغير توبة، لمن أراد أن يغفر، ولمن أراد أن يجازي، ﴿ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية:٢٧]، و ﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [سورة المائدة، من الآية:١]، يتضمن هذا المعنى.

والمعتزلة خالفوا في هذا، وقالوا: المغفرة مخصوص [/٧١] بالصغائر، وبالكبائر المقرونة بالتوبة، ودليلهم الآيات والأحاديث الواردة في الوعيد

للعصاة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [سورة الجن، من الآية:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [سورة الانفطار، من الآية:١٤-١٦]، وأمثال ذلك.

والجواب هو أن هذه الآيات وغيرها على تقدير عمومها دالةٌ على وقوع ذلك، لا على وجوب ذلك، والنصوص التي وردت في العفو كثيرة، فالمذنب المغفور له مخصوص من عمومات الوعيد، وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [سورة الشورى، من الآية:٢٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [سورة الزمر، من الآية:٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [سورة الرعد، من الآية:٦]، وجاء في الحديث: «**سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**» متفق عليه، وقال: «**حَقُّ الْعِبَادَ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»، وقال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ**».

وعند بعض الخلف أن الوعيد فيه كرم؛ لأن عادة الكرماء هو: أنهم إن وعدو بالنعام والإحسان غالبته يوفون، كما قيل: الكريم إذا وعد وفا، وإن أوعدوا القهر والعذاب لا يوفونه، فهو تعالى يجوز منه الخلف في هذا.

قال التفتازاني: المحققون مخالفون لذلك ولا يجوزون الخلف في أي من الوعد والوعيد، والكيفية التي في الخلف تبديل للقول، والحق تعالى يقول: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [سورة ق، من الآية:٢٩].

والجواب: أنه بقرينة اقتضاء الكرم في أخبار الوعيد شرط المشيئة مقدرٌ، ولو لم يكن ذلك مصرحًا فيها، وخبر الوعد حتمًا مقضيٌ، والآيات والأحاديث التي وقعت فيها التصريحُ بالمشيئة فالمراد بها وقوع الوعد بقدرته بالقرينة.

أو أن المراد بأخبار الوعيد هو استحقاق العذاب لا وقوعه بالفعل، أو المراد بـ"إن شاء" هو الوعيد لا حقيقة الخبر، فلا يلزم منه الكذب والتبديل.

ولـ "علي القاري" في هذه المسألة رسالة مستقلة باسم: القول السديد في حكم الخلف في الوعيد، وينبغي أخذ التفصيل منه.

وبالجملة فالناس بحكم الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ [/ ٧٢] فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [سورة التغابن، من الآية:٢]؛ قسمان: مؤمن، وكافر، والمؤمنون قسمان: مطيع وعاصٍ، كما قال تعالى: ﴿ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [سورة التوبة، من الآية:١٠٢]؛ والعاصي أيضًا قسمان: تائب، وغير تائب؛ فالكافر مخلدٌ في النار بالإجماع، والمطيع والتائب مخلد في الجنة اتفاقًا، والعاصي غير التائب تحت المشيئة، إن شاء أن يؤاخذه بقدر ذنبه وأن يدخله النار ثم يدخله الجنة، وإن شاء عفا عنه

ابتداءً أو بشفاعة الشفعاء، وأدخله الجنة من غير عقاب ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة المائدة، من الآية:٤٠](١)، والأحاديث في باب العفو والمغفرة عن المذنبين كثيرة، وهذا كله بحكمه تعالى، وليس للعقل هنا مدخل، حتى يقول: لماذا لم يغفر للكافر، ويغفر لفلان، ويؤاخذ فلان؟.

[**ويجوز العقاب على الصغيرة**] أي وجائز وقوع العذاب على فعل الصغيرة، سواء كان مرتكبه مجتنبًا للكبيرة أو غير مجتنب لها، بناء على دخوله -(أي الصغيرة)- تحت قوله تعالى: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء، من الآية:٤٨]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَا﴾ [سورة الكهف، من الآية:٤٩]، والإحصاء يكون للسؤال والمجازاة ونحو ذلك، ووردت آيات وأحاديث في هذا الباب.

وقال بعض المعتزلة: إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه، ليس بمعنى أنه ممتنع عقلًا، بل بمعنى أن وقوع ذلك لا يجوز!!، بناء على قيام الأدلة السمعية على عدم وقوع ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [سورة النساء، من الآية:٣١].

---

(١) سورة المائدة، من الآية: ٤٠، ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية:٣١].

والجواب هو: أن الكبيرة هو مطلق الكفر، لأنه الكبيرة الكاملة، وجمع باعتبار أنواع الكفر، وإن كان في الحكم كلها ملة واحدة، أو جمع بالنظر إلى الأفراد القائمين بأفراد المخاطبين، بناء على القاعدة الممهدة أن مقابلة الجمع بالجمع مقتضٍ انقسام الآحاد بالآحاد.

[**والعفو عن الكبيرة**] أي وجائز العفو عن الكبيرة، وأعاده هذا المضمون حتى يعلم أن إطلاق لفظ "العفو" يكون على ترك المؤاخذة على المعصية، كما جاء في لفظ المغفرة، ويتعلق بهذا قول الماتن.

[**إذا لم تكن عن استحلال، والاستحلال كفر**] فإذا لم تكن الكبيرة عن استحلال، واعتقاد الحلال [/٧٣] حرامًا كفر؛ لأن ذلك تكذيبٌ منافٍ للتصديق، وعلى هذا تأول -(أي تحمل)- النصوص الدالة على خلود العصاة في النار، والنصوص الدالة على سلب الإيمان.

[**والشفاعة ثابتة للرسل، والأخيار، في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار**] أي أن شفاعة الأنبياء والصالحين في حق أهل الكبائر والعصاة من هذه الأمة المرحومة ثابتة بالأحاديث المستفيضة المشهورة.

والشفاعة في اللغة بمعنى: المعونة، وفي الاصطلاح: رفع عقوبة، وطلب العفو عن الذنب، والشفاعة مأخوذة من أن حاجة الوتر شفعت بالشفيع.

والمعتزلة ينكرون هذه الشفاعة، وهذا -(أي القول بمغفرة الذنوب)- مبني على جواز العفو والمغفرة بدون شفاعة، فبالشفاعة أولى أن يكون جائزا، وعند المعتزلة أن العفو والمغفرة لا تجوز؛ فالشفاعة لا تجوز.

والدليل -(أي على جواز الشفاعة)- قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [سورة محمد، من الآية:١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [سورة المدثر، من الآية:٤٨]، وأسلوب هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة، وجاء في الحديث: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والترمذي، وابن ماجة، والحاكم عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهذا حديث مشهور، بل الأحاديث الواردة في باب الشفاعة مشهورة المبنى، ومتواترة المعنى.

واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٤٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [سورة غافر، من الآية:١٨].

والجواب عن ذلك -بعد تسليم عموم دلالتها في الأشخاص والأزمان والأحوال- هو أن تخصيص ذلك بالكفار هو الواجب، جمعًا بين الأدلة؛ لأن

العفو والشفاعة أيضًا -في الأصل- ثابت بأدلة قطعية: الكتاب، والسنة، والإجماع.

وأول من يفتح باب الشفاعة هو محمد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما جاء في الصحيح: «**أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**»، وفي الحديث الطويل في الموقف وذهاب الناس إلى آدم ثم نوح فإبراهيم وبعده موسى ومن هناك إلى عيسى ثم ذهابهم إليه مشهور، وتمامهم [/ ٧٤] هؤلاء الرسل أولو العزم هم يخجلون من زلاتهم، ولا أحد من هول الموقف في هذا المقام يتقدم خطوة، حتى يأتي القوم سيد الرسل وأكرم الأنبياء، وخاتم الرسل، فيعرضوا حالهم، فيقوم ويدخل في حجاب العزة والجلال، وفي المقام المحمود الذي وعده ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [سورة الإسراء، من الآية:٧٩]؛ فيقف ويسجد؛ فيحكم بأن ارفع رأسك، وسل تعطه، فيرفع رأسه، مع الحمد والثناء الذي يفتح عليه، فيطلب مغفرة قسم من العصاة، ثم يسجد، ويشفع للقسم الآخر، وفي السجدة الثالثة حينما يرفع رأسه، يعفى عن جميع ذنوب العصاة، ولا يبقى في النار أحد، إلا ما حكم القرآن بخلوده في النار، يعني الكفار والمنكرين، هذا حاصل مضمون الحديث الذي جاء في البخاري ومسلم.

فغدًا يظهر كم له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند جناب ربه من قدرٍ وعزةٍ وجاهٍ، فذاك اليوم يومه، والجاه جاهه، واللهم بحق جاه محمد اغفر لنا.

إن لــــم أذهـــب طريقـــة ســـنتك   أكـــــون مـــــن عصـــــاة أمتـــك

المقصود: أن المقام مقامه، والكلام كلامه، فهو الضيف ومن عداه فطفيليون، وجاء الخطاب في القرآن الكريم: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [سورة الضحى، من الآية:٥]؛ يعني أعطيك ما به ترضى عني، وما يكون شيءٌ في قلبك يُرد، وما في الآية الكريمة: ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الزمر، من الآية:٥٣]؛ مخصوص بهذه الأمة، وقوم نوح خوطبوا: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [سورة نوح، من الآية:٤]؛ وهو يفيد على قاعدة النحو كلمة "من" إفادة البعض.

المقصود: أنا نُعامل بالفضل، وغيرنا يُعامل بالعدل، أمة مُذنبة، ورب غفور، فلما كان الضيف عزيزًا، فالطفيليون يكونون أيضًا أعزاء، إن شاء الله تعالى في الجملة.

فكن أنت من أمته، وكن له، وسَلِّم نفسك له، واسلك طريق اتباع سنته، فالكل سهلٌ، والمشكِل هو أن النسبة، وهذا الاتباع لم تصح عملًا واعتقادًا، وبعد ذلك إن أراد الله تعالى لا تكون ثمة مشكلة، مائة ألف سيئة في جنب الإيمان بمحمدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [/ ٧٥] باتباع سننه ظاهرًا وباطنًا..، فاغتم للإيمان، واغتم لتركك العمل المطابق للسنة، ليس ثمة غم آخر.

ووصلنا إلى أن مواطن الشفاعة متعددة:

الأول: في موقف العرصات، لخفة الشدة والهيبة والحيرة، وازدحام ذلك الموقف.

الثاني: في تيسير السؤال، ورفع الحساب، أو لعدم المناقشة في ذلك.

الثالث: في طلب العفو عن إمضاء العذاب، وعدم إجراء حكم العقاب.

الرابع: في الإخراج من الهاوية، ودركات النار.

الخامس: في رفع الدرجات، ونيل المثوبات، وهنا ينجلي لكل مسيء وعاطل تمني شفاعة سيد الرسل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

نصيبنا الجنة أيها العارف بالله   إذا كان العصاة مستحقين الكرامة

وشفاعته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عام لجميع الأمة، بل لجميع الأمم والخلائق، وخاصة لأهلِ المدينة، والمكثرين الصلاة عليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأهل الحديث من أكثر الخلق صلاةً وسلامًا عليه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أكثر ما يؤثر في هذا الباب -(أي باب الشفاعة)- هو الإكثار من الصلاة على سيد الكائنات نهارًا وليلًا، ظاهرًا وباطنًا.

لكن ينبغي أن تكون بالصيغ المأثورة لا سيما ما يُقرأ في الصلاة ينبغي أن تكون أصح الصيغ، على أن عبارات الصلاة والسلام الأخرى الواردة عن العلماء جائزة بشرط أن لا تكون فيها مبالغة، أو ألفاظٌ غير مأثورة المعنى، وقد علم

الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ صيغة الصلاة، والألفاظ النبوية -شيءٌ آخر- فإنها مباركة ومقرِّبة، اللهم صلِّ وسلم عليه.

وكل هذه الشفاعات تكون بعد الإذن، من القيام بالمقام المحمود، والسجدة وطلب الاستئذان مجملًا للشفاعة، ثم بعده أيضًا إذن خاص، ونوع خاص، ومقدار خاص.

وجاءت الأحاديث في هذا الباب، وهذه شفاعة للأنبياء، والملائكة، والصلحاء، والشهداء، والعلماء، والحفاظ، والأولياء، والفقراء، وأطفال المؤمنين الصابرين على البلاء، وغيرهم من أهل الله، الذين لهم جاه متفاوتة بحسب منزلتهم عند الله.

ومن لم يكن له شفيع -(أي من المسلمين)- فإن الله تعالى هو الذي يشفع له، ويخرجه من النار، ومن كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان فإنه لا يخلد في النار.

وما جاء هناك من نفي الشفاعة؛ فإن المراد منه: الشفاعة بغير إذنه، ورضاه تعالى. [/ ٧٦]

وما يفعله الناس من الذهاب إلى قبور الأنبياء، والصلحاء، ويطلبون منهم التوسل، والشفاعة، فإنه لا يكون؛ لأن هؤلاء الشفعاء لا يقدرون على أن يستأذنوا ويشفعوا بدون إذن الله تعالى، فإن الشفاعة لا تكون إلا بعد أن يقال لهم -في حق من يراد أن يُكرَم- اشفعوا، ثم يشفعون؛ فهؤلاء الذين يأتون إلى

القبور لو جلسوا سنين، ويطلبون الشفاعة؛ فإن صاحب القبر لا يستطيع أن يشفع بدون الإذن، قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٥٥]، وقوله سبحانه: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [سورة السجدة، من الآية:٤]؛ فهذه دلالات الآيات على ذلك، ثم لم لا يُطلب منه سبحانه -القريب من كل قريب- العفوَ، والرحمةَ، والشفاعة، فلم عدم الطلب منه، واتخاذ الشفعاء من تلقاء النفس؟؟ حتى يُقضى الحاجات على يديه!؟، هذا الكلام وإن كان ثقيلًا على القبوريين لكن الحق أحق أن يُتبع.

[وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار، وإن ماتوا من غير توبة] أي المذنبون وأهل الكبائر من المؤمنين لا يبقون أبدًا في النار، ولو كانوا فارقوا هذه الدنيا من غير توبة، بقدر ما يريد الله تعالى هم يكونون في النار، ثم يَدخلون الجنة، لقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [سورة الزلزلة، من الآية:٧]، ونفس الإيمان هو عملٌ خيرٍ، ولا يمكن أن يعطى جزاءه قبل دخوله النار، ثم يدخلون النار؛ لأن هذا باطل بالإجماع(١)، فتعين خروجهم من النار، لقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [سورة التوبة، من الآية:٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

(١) أي أن الإجماع قائم على أن من دخل الجنة لا يخرج منها أبدًا؛ فتعين أنه لا يجازى بالجنة قبل أن ينقى من سيئاته؛ فتعين أنه يلقى جزاء عمل الخير بعد الخروج من النار، ودخوله الجنة.

ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾ [سورة الكهف، من الآية:١٠٧]، وغير ذلك من النصوص الدالة على أن المؤمن لا بد وأن يكون من أهل الجنة، وقد سبق ذكر الأدلة القاطعة على أن المؤمن لا يخرج بالمعصية من الإيمان، وأيضًا الخلودُ في النار من أعظم العقوبات ولهذا جُعل جزاءً للكفر الذي هو أعظم الجنايات؛ فإذا كان غير الكافر أيضًا يجازى بذلك، يكون ذلك زيادة على قدر الجزاء، وهذا ليس عدلًا.

ومذهب المعتزلة هو أن من دخل النار فإن محله دائمًا يكون فيها؛ لأن من دخله يكون كافرًا أو صاحب كبيرةٍ مات بلا توبة، وأما المعصوم والتائب وصاحب الصغيرة [/ ٧٧] المجتنب للكبائر، ليسوا أهلًا للنار، والكافر مخلد في النار بالإجماع، وكذلك أهل الكبيرة الذي مات من غيرة توبة.

وهذا خلاف الكتاب والسنة.

ومكث العصاة في النار متفاوت، فبعضهم يمكث ساعة، وبعضهم يمكث يومًا، وبعضهم شهرًا، وبعضهم أكثر من ذلك، وبعضهم سبعة آلاف سنة، وبعضهم يبقى أحقابًا، نسأل الله الجنة، ونعوذ به من النار.

[والإيمان هو التصديق بما جاء به من عند الله تعالى] والإيمان هو التصديق بما جاء به رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من عند الله تعالى، ومعنى التصديق: هو ما

يصير في القلب من التصديق، وهذا القدر ليس كافٍ في الخروج بضمان الإيمان، ودرجة هذا الإيمان المجمل ليس منحطًّا عن الإيمان التفصيلي.

فالمشرك مصدق بوجود الصانع -(الخالق)- وصفاته، بحسب لغة -(أي لفظة)- "المؤمن"، لا بحسب الشرع؛ لأنه مخل بالتوحيد، ومنكرٌ للرسالة، وهذا مشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [سورة يوسف، من الآية:١٠٦].

[والإقرار به] والإقرار باللسان، ولأن التصديق ركن فسقوطه غير محتمل، وأما الإقرار فيحتمل سقوطه كما في حالة المكره، وأما التصديق فباقٍ في حالة النوم والغفلة في القلب، وإنما يحصل الذهول عن حصوله.

وهذا الذي قاله من أن الإيمان هو: التصديق والإقرار هو مذهب بعض العلماء مثل شمس الأئمة، وفخر الإسلام، وغيرهما.

والمحققين من الفقهاء على أن الإيمان هو الذي يصير في القلب، وأن الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا؛ لأن التصديق عمل باطنٌ؛ وينبغي له من علامة ظاهرة؛ فالمصدق بالقلب غير المقر باللسان مؤمن عند الله!! ولو لم يكن في أحكام الدنيا غير مؤمن!!.

والمقر بلسانه غير المصدق بقلبه يكون منافقًا، وهذا هو مختار أبي منصور الماتريدي، قال التفتازاني: والنصوص مؤيدة له! قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ

فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [سورة المجادلة، من الآية:٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [سورة النحل، من الآية:١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات، من الآية:١٤]، وقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكْ**» أخرجه أحمد بسند حسن من حديث أم سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا ، وقال لأسامة: «**هَلَا** [/ ٧٨] **شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ**» انتهى، أخرجه الشيخان من حديث أسامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

والإيمان عند أهل الحديث عبارة عن تصديق القلب، وإقرار اللسان، وعمل الأركان، وفي الحقيقة ليس ثمة اختلاف؛ لأن الإيمان الكامل هو هذا الذي قالوه، والإيمان بلا عمل يكون ناقصًا، والآيات والأحاديث الكثيرة ناطقة بتأييدهم، ومال القاضي ثناء الله في "ما لا بد منه" إلى هذا الجانب، وهو الحق والصواب، ولكن الماتن يشير إلى نفي هذا القول فيقول:

[**فأما الأعمال فهي تتزايد، والإيمان لا يزيد ولا ينقص**] ولكن الأعمال يعني الطاعات يزيد ويزداد في نفسه، والإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وهنا مقامان:

الأول: هو أن الأعمال غير داخل في مسمى الإيمان؛ لأن حقيقة الإيمان هو ذاك التصديق فقط.

وجاء في الكتاب والسنة عطف العمل على الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٧٧]؛ والعطف مقتضٍ للمغايرة، وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه.

وجعلوا الإيمان شرطًا في صحة الأعمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ ﴾ [سورة النساء، من الآية:١٢٤]، ومعلوم أن المشروط لا يدخل في الشرط؛ لأن اشتراط الشيء لنفسه ممنوع.

وأيضًا جاء إثبات الإيمان لبعض تاركي الأعمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [سورة الحجرات، من الآية:٩]؛ مع أن الشيء لا يتحقق بدون ركنه.

ولكن هذه كلها وجوه حجةٍ واردةٍ على من يجعل الطاعات ركنًا من حقيقة الإيمان، على وجه يكون تاركه غير مؤمن، كما هو رأي المعتزلة، لا على من يرى أن الأعمال ركن لكمال الإيمان، ولا يخرجون تارك ذلك عن حقيقة الإيمان، كما هو مذهب الشافعي.

الثاني: وهو أن حقيقة الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الدالة على زيادة الإيمان عند الحنفية وغيرهم محمول على الإيمان في الجملة؛ قالوا: يأتي فرض

بعد فرض، ومع كل فرض إيمان خاص به، وهذا تأويل مخالف لظاهر الكتاب والسنة.

فالحق أن الزيادة والنقصان هو كما [/ ٧٩] نطق به القرآن والحديث.

وقال بعض المحققين: عدم زيادة ونقصان حقيقة التصديق غير مُسَلَّمٌ؛ بل إن هذه الحقيقة أيضًا متفاوتٌ في القوة والضعف؛ لأن اليقين الحاصل بآحاد الأمة ليس كما يحصل بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولهذا قال إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢٦٠].

وعند أهل التحقيق هذا نزاع لفظي، وبه قال "علي القاري"، وإليه مال "الشاه ولي الله المحدث الدهلوي".

[والإيمان والإسلام واحد] ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الذاريات، من الآية:٣٥-٣٦].

لكن الغالب في مفهوم الإيمان التصديق القلبي، وحال الباطن، وفي الإسلام الخضوع والانقياد الظاهر، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات، من الآية:١٤]؛ وملاحظ هنا أن مقصوده هنا هو: أن كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن، ليس بينهما مغايرةٌ، وهذا هو المراد باتحادهما في حديث جبريل المروي عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**الإِسْلَامُ: أَنْ**

تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، وقال: «**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» متفق عليه.

وملاحظ هنا أن الإسلام اسم للأعمال لا التصديق.

وفي جواب ذلك قيل: إن ذلك كله ثمرات للإسلام وعلاماتٍ له؛ كما جاء في الحديث تفسير الإيمان بالشهادة بالكلمة الطيبة، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وإعطاء الخمس من المغنم. أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةٌ، أَعْلَاهَا شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهَ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**». أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[**وإذا وجد** [/ ٨٠] **من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول: أنا مؤمن حقًّا**] فمتى وجد من العبد تصديق القلب، وإقرار اللسان، صح له قول: أنا مؤمن صدقًا وحقًا، بناء على تحقق الإيمان، وثبوته منه.

[**ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى**]، والأول هو مذهب الحنفية، والثاني هو قول الشافعية.

فإذا كان المعنى -(من الاستثناء)- التردد والشك في التصديق، وقصده الشك في الإيمان لم يجز ذلك؛ لأن الريب والتردد منافٍ للجزم واليقين الذي هو حقيقة الإيمان.

وإذا كان بقصد التبرك والتيَمُّنِ بذكر الله، ونفي العجب وتزكية النفس، وإبهام عاقبة الأمر، أو كان التردد لعدم حصول الإيمان الكامل المنجي الذي هو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [سورة الأنفال، من الآية:٤]؛ يشير إلى ذلك، فهو جائز؛ ولهذا ذهب كثير من الصحابة والتابعين، والسلف الصالحين، ذهبوا إلى هذا.

وهذا النزاع أيضًا لفظيٌّ، والمآل واحد، والحال متحد، وطول البحث في ذلك من فضول الكلام.

[**وإيمان البأس غير مقبول**] البأس في الأصل يأتي بمعنى الشدة والعذاب، والمراد هنا سكرات الموت، ومعاينة أحوال الآخرة، الذي يكون في وقت حضور الموت، فيحصل الفوت.

وجاء في الحديث أن كل أحد يرى وقت الموت مكانه، المؤمن في الجنة، والكافر في النار، فلو أن الكافر آمن في هذه الحالة، لم يكن لإيمانه اعتبار، والإيمان في هذه الحالة ليس إيمانًا بالغيب، بل هو اضطراري، وجميع أهل الحق على عدم قبول مثل هذا الإيمان، من أولهم إلى آخرهم متفقين على هذا.

وجاء في الحديث: «**إِنَّ اللهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ**»، الغرغرة كناية عن حالة الموت، وشدة السكرات، ووصول الروح الحلقوم، قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [سورة غافر، من الآية:٨٥]، وجاء في موضع آخر: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة النساء، من الآية:١٨]، والاستدلال بهذه الآية أصح وأصرح؛ لأن المراد بالبأس محتملة في الآية الأولى مشاهدة علامات يوم القيامة، من طلوع [/٨١] الشمس من مغربها، كما فسره بذلك بعض المفسرين.

ومن هنا يظهر أن التوبة أيضًا لا تقبل عند حالة البأس كالإيمان، ومذهب أكثر الأشاعرة والماتريدية والفقهاء هو هذا.

وعند بعض أهل العلمِ التوبةُ مقبولة والإيمان مردود! فإيمان فرعون وقت إدراكه الغرق لم يكن مقبولا، وهذا هو مختار العلماء، والمجتهدين، والمشايخ.

والشيخ "عبد الحق" في "تكميل الإيمان" في نفي إيمان فرعون والرد على قائل إيمانه أطال البحث، وترجم كلام "ابن حجر" من كتاب "الزواجر"، وليس

ثمة ضرورة في إيراد ذلك في هذا المختصر -(خصوصًا)- بعد نزول القرآن ليس ثمة حاجة في عدم إيمانه.

[**والسعيد قد يشقى، والشقي قد يسعد**] والسعيد أحيانًا يشقى، من حيث إنه يصير بعد الإيمان مرتدًّا، والشقي أحيانًا يسعد، من حيث أنه يؤمن بعد الكفر.

[**والتغير يكون على السعادة، والشقاوة، دون الإسعاد والإشقاء، وهما من صفات الله**] والتغير يكون من السعادة أو الشقاوة؛ لأن هاتين من صفات العباد، بخلاف الإسعاد والإشقاء فإن هاتين من صفات الله؛ فالإسعاد تكوين السعادة، والإشقاء تكوين الشقاوة.

[**ولا تغير على الله، ولا على صفاته**] فليس ثمة تغير على الله، ولا على صفاته؛ لأن القديم لا يكون محلًا للحوادث.

والحق هو أن الخلاف ليس في المعنى، فالمراد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى، فالحاصل يكون في الحال، وإن كان المراد شيئًا يُرتب عليه النجاة والثمرات؛ فهذا في مشيئته تعالى، وحصوله في الحال ليس مقطوعًا به؛ فمن قطع بحصوله أراد الأول، ومن علقه بالمشيئة أراد الثاني.

[**وفي إرسال الرسل حكمة**] أي وفي إرسال الرُّسل حكم ومصالح، وعواقب حميدة، قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [سورة النساء، من الآية:١٦٥]، وفي

الحقيقة فإن جميع موارد وأصول العلوم والفنون الأرضية والسماوية، والكمالات، والفضائل العلمية والعملية [/ ٨٢] وصلت إلى الخلائق بواسطة سيد الأنبياء.

وهنا إشارة إلى أن ذلك واجب، لا بمعنى الوجوب على الله، بل بمعنى أن مقتضى الحكمة موجب ذلك، بناءً على أن في ذلك حكمًا ومصالحَ، وليس ممتنعًا كما تقوله البراهمة، وليس هذا ممتنعًا حتى يقول باستواء الطرفين، كما هو مذهب المتكلمين، وهذا في الحقيقة ليس وجوبًا، بل هو إجراء للسنن والعادات، حيث يفعله تعالى بفضله العميم؛ لأن عامة الخلق ليس عندهم استعداد وقابلية لمعرفة ما يأتي من الجناب الأقدس، بواسطة اللحوق والاتصال بالملكوت الأعلى، فاختار بعض خلقه، وعلمهم ذاته وصفاته وأفعاله، وما فيه صلاح مبدأهم ومنشأهم، فاصطنعهم لذلك، وأرسلهم بذلك للخلق، حتى يدعوهم ويَهديهم.

الحكمةُ محضُ لطفٍ للعالمِ مُتقِنٌ فالمصالح العامة تختص لعبد

[**وقد أرسل الله تعالى رسلًا من البشر إلى البشر مبشرين**] يعني من جنسهم، فيبشر أهل الإيمان والطاعة بالجنة والثواب.

[**مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمر الدنيا والدين**] فيبينون للناس ما يحتاجون إليه، من أمور الدنيا والدين، من: علمٍ أو عملٍ، وهو تعالى هيأ جنة

ونارًا، جعل الجنة مأوى الطائعين، والنارَ مثوى العاصين، ومعرفة الأمور التي توصل إلى الجنة، وتُبعد عن النار، العقلُ لا يستقل بمعرفة ذلك.

وهكذا خَلقُ الأجسام النافعة والضارة، وجعل القضايا بعضها ممكنة، وبعضها واجبة، وبعضها ممتنعة، العقلُ ليس له طريق إلى الجزم بواحدة [/ ٨٣] منها، وإن كان فإنه يكون بعد النظر الدائم، والبحث الكامل، على الوجه الذي لو اشتغل به لتعطل عن باقي أموره، فمن فضل الله ورحمته أن أرسل الأنبياء، حتى يعلموا الخلق، ويرشدوهم إليه، حتى لا يبقي ثمة حجة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:١٠٧].

[**وأيدهم بالمعجزات، الناقضات للعادات**] لأن كل دعوى لا بد له من برهان، والأنبياء لما كان دعواهم الرسالة والنبوة فبرهان صدقهم هو المعجزات.

والمعجزة: الخارق للعادة يظهر على يد مدعي النبوة مؤيدة لدعواه، ويعجز ويكل غيره عن الإتيان بمثله، والمعجزة فعل إلهي، ليس فعلًا للرسول؛ لأن خرق العادة من العبد غير ممكن، ودلالة المعجزة على صدق النبي يقينيٌّ، وعند رؤية المعجزة يحصل -بدون اختيار- علم اضطراري على صدق النبي، والنفس يقع في التصديق من غير وسعه، ولا مجال لإنكاره حينها، وكما أن الدعوى كانت كبيرة كان البرهان مثله، فبعض المعجزات من قبيل القهر والقدرة، بحيث يغلب الخصم فلا يثبت له قدم، ويذهب الاختيار من الإنسان،

بخلاف الدلائل العقلية التي هي من نسج الخيال، ولهذا إلزام وإسكات الخصم بذلك صعب، ولا يرتفع بها النزاع والجدال، كما هو الحال المشاهد في الدلائل الكلامية والفلسفية.

ومن كفر بعد رؤية المعجزة؛ فإن كفره لا يكون إلا عنادًا، وبما سبق له من الشقاوة الأزلية.

[**وأول الأنبياء آدم، وآخرهم محمد** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وبعد آدم كان شيث ابنه نبيًا، وبعده إدريس، ثم نوح، ثم هود بن عبد الله، ثم صالح بن عبيد، ثم إبراهيم خليل الله، وبعده إسماعيل ابنه، وبعده إسحاق أخوه، وبعده يعقوب، ولوط في زمان إبراهيم وكان ابن عمه، وبعده شعيب، ثم موسى وأخوه هارون، وبعده يونس، فداود، [/ ٨٤] وبعده ابنه سليمان، فزكريا، وبعده ابنه يحيى، وبعده عيسى ابن مريم، وبعده إلياس، وَالْيَسَعَ وكان تلميذًا لإلياس فصار خليفة له، ثم انقطع الأنبياء حتى زمن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وثبتت نبوة آدم بنص الكتاب، من حيث إن الله أمره ونهاه، ومعلوم أنه لم يكن في زمانه نبي آخر، فهذا الأمر والنهي كان بالوحي لا غير، ودل على ذلك السنة، والإجماع، وإنكار نبوته -كما نقل عن البعض- كفرٌ.

ونبوة سيدنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرسالة ثابت، بدلالة المعجزة ورسالته ثابتة بالتواتر، والمعجزة دل على نبوته من وجهين:

الأول: من حيث إن الكلام كلام الله تعالى، وتحدي أهل البلاغة، وعجزهم في معارضته في أقصر سورة منه، مع وجود كمال بلاغتهم، وتهالكهم في ذلك حتى صاروا من المعارضة بالحروف إلى المعارضة بالسيوف، ومع وجود توفر الدواعي في التحدي، لم ينقل أن أحدًا عارضه بشيءٍ قريب منه، فضلًا عن أن يساويه، مع أن القدرة موجودة، والحروف هي هذه الحروف، والألفاظ، والكلمات مركبة من هذه التي يتكلم بها عامة الناس وخواصهم، وصغيرهم وكبيرهم، لم يستطع أحدٌ منهم أن يجمع كلماتٍ، ويتكلم بكلام مثل القرآن ويؤلفه.

وهذا يدل على أن الكلام منه تعالى، ويدل على صدق النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وظهر بذلك صدق دعواه.

الثاني: وصول معجزاته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي هي خارق للعادة حد التواتر، وإن كان تفاصيله ثابت بالآحاد.

وأهل العلم يستدلون على نبوته بوجهين آخرين أيضًا:

الأول: بأحواله قبل النبوة، وفي حال دعوته، وبعد ذلك، وأخلاقه العظيمة، وأحكامه الحكيمة، وإقدامه في المواضع التي يحجم فيها الشجعان من وضع أقدامهم، ووثوقه بعصمة الله له في جميع أحواله، وثباته في حاله عند الحوادث والأهوال، على وجه كان أعداؤه معه في حالة شدة العداوة، والحرص على

الطعن فيه بأي مطعنٍ فلم يجدوا، ولم يعرفوا طريقًا في القدح فيه، وهذه الأحوال ثبت بالتواتر، والعقل [/ ٨٥] جازم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وكيف يكون هو تعالى يجمع كل هذه الكمالات في شخصٍ مفترٍ عليه؟ ويمهله ثلاثًا وعشرين سنة، ويجعل دينه ظاهرًا على جميع الأديان وغالبًا، ونصره على أعدائه، وجعل آثاره باقيًا إلى يوم القيامة.

والثاني: أنه ادعى أمرًا عظيمًا مثل هذا بين قومٍ لم يكن لهم كتابٌ، ولا حكمةٌ، فجاءهم بكتاب، وحكمةٍ، وأحكام، وعلمهم الشرائع، وأتم لهم مكارم الأخلاق، وأوصل أناسًا كثيرين إلى الفضائل العلمية والعملية، ونور العالَم بالإيمان والعمل الصالح، وهو تعالى جعل دينه غالبًا على جميع الأديان كما وعده إياه، والنبوة والرسالة ليس له معنى سوى هذا.

ولما ثبتت نبوته، ثبت بكلامه وكلام الله -الذي أنزل على خاتم الأنبياء- أنه بعث إلى جميع الخلق من جن وإنس، وغيرهما، ودل أنه خاتم النبيين، قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب، من الآية:٤٠]، وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**» رواه مسلم.

ولفظ الخلق بعمومه يشمل جميع أجزاء العالَم، وجميع أقسام الموجودات، من جماداتٍ، ونباتاتٍ، وحيواناتٍ، وسائر المكنونات؛ فهو مبعوث إلى

جميعهم، فسلام الأحجار، وسجود الأشجار، وشهادة الحيوانات، على رسالته ليس إلا أنه مرسل إلى الجن والإنس؛ لأنهم لهم إرادة، وخلقوا مختارين، ويتصور منهم الكفر والعصيان، ولا يتصور من الأقسام الأخرى إلا الإيمان والطاعة كما هو الحال في الملائكة.

ودلالة الآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:١٠٧]؛ يدل على ذلك.

ولما كان المقصود من بعثة سيدنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إكمال نعمة دين الإسلام، وتتميم مكارم الأخلاق، على الوجه الأتم والأكمل؛ فلا يحتاج بعده إلى نبي آخر، ويكتفى بذلك مع وجود أهل العلم وخلفائه [/٨٦] الذين هم حملة الكتاب والسنة، وحفاظ علوم الملة، والأئمة وسلف الأمة.

[**وقد روي بيان عددهم، في بعض الأحاديث**] روى ابن حبان في صحيحه عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أنه سأل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عن عدد الأنبياء؛ فقال: «**مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ**» قال: كم كان منهم رسولًا؟ فقال: «**ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشْر، وَأَوَّلُ الرُّسُلِ آدَم، وَآخِرُهُمْ نَبِيُّكُمْ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ مِنَ الْعَرَبِ: هُودٌ، وَصَالِحٌ،**

وَشُعَيْبٌ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وفي رواية: «**مِائَتَيْ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ**»، قال الحافظ الجلالي[١]: ولم أقف على هذه الرواية.

[**والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية**] أي الأولى أن لا يقتصر على عدد معين في التسمية، فقد قال تعالى كما قال في القرآن المجيد: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [سورة غافر، من الآية:٧٨]؛ يعني ذكرنا لك بعضهم، ولم نذكر لك بعضهم، ولم نُعرِّفْكَ أسماءهم، ولم نبين لك أحوالهم.

[**ولا يُؤْمَنُ في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم**] أي لا يأمن في ذكر العدد المعين أن يدخل فيهم من ليس من الأنبياء، فيما لو ذكر عددًا أكثر من عددهم.

[**أو يُخرِجَ منهم من هو فيهم**] أي يدخل في زمرتهم من ليس من الأنبياء، فيما لو ذكر أقل من عددهم.

والحاصل: أن خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في كتب أصول الفقه، من عقلٍ، وضبطٍ، وعدالةٍ، وإسلامٍ، وعدم مخالفة الكتاب، والسنة، وعدم الطعن، وليس هو في ما حادثة تعم به البلوى، وليس

---

(١) أي جلال الدين السيوطي.

ممن يترك عند المخالفة، فهذا لا يفيد إلا الظن!! ولا يفيد غيره، وفي باب الاعتقادات ليس الاعتبار بالظن.

وعلى كل تقدير فإن الاحتياط هو في الإبهام والإجمال، والإيمان بجميع الأنبياء، ولا ينبغي أن يلحظ عددهم، وهذا القدر من الإيمان المجمل كافٍ، وهو مستند ومقبول.

[**وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن الله تعالى**] أي وكلهم يخبرون ويُوَصِّلون الأحكام، والشرائع، ومكارم الأخلاق، من الله تعالى؛ لأن معنى النبوة [/ ٨٧] والرسالة هو هذا؛ فالأنبياء صادقون في كل ما يقولون، وكل ما يخبرون به فهو من الله، وكل ما يأمرون به فهو بأمره تعالى، والآية الكريم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [سورة النجم، من الآية:٣-٤]؛ **تشير إلى ذلك.**

[**صادقين، ناصحين، معصومين، غير معزولين**] صادقين ناصحين للخلق، مطهرين من الذنوب، غير معزولين من عهدة الرسالة، ولا يقال ببطلان نبوتهم ورسالتهم.

وعصمتهم إنما هو من الكذب فيما يتعلق بأمر الشرائع، وتبليغ الأحكام، ومن الكبائر مطلقًا، يعني لا يقع منهم عمدًا ولا سهوًا، عمدًا بالإجماع، وسهوًا عند الأكثر، وفي العصمة من سائر الذنوب تفصيل، فهم معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده إجماعًا.

ويجوز عليهم الصغائر عمدًا عند الجمهور، وأما سهوًا فجائز بالاتفاق، إلا أن ما يكون موجبًا للنفرة، ودالًّا على الخفة، مثل: سرقة لقمةٍ، والتقليل في الوزن بقدر حبة غير لائق.

والأليق بعظمة منصبهم، وعلو منزلتهم، عصمتهم من القسمين: الصغائر والكبائر، عمدًا وسهوًا، وبهذا قال الجمهور، والزلات إذا وقع منهم فإنهم ينبهون عليه مباشرةً، وهذا كله يكون بعد الوحي.

ولم يقم دليل على امتناع صدور الكبيرة منهم قبل الوحي.

وقالت المعتزلة بامتناعه.

والشيعة يرون امتناع الصغيرة والكبيرة عليهم قبل الوحي، ولكن يرون إظهار الكفر على صورة التقية!!.

فإذًا كل ما جاء من الزلات من الرسل؛ فإن كان ثابتًا بطريق الآحاد فإنه لا يكون صحيحًا!! وإن كان ثابتًا بالتواتر فهو مصروف عن ظاهره، ومؤول بترك الأولى، أو أنه كان قبل البعثة، هكذا قيل.

والحق هو أن ما ظهر في حق بعضهم في القرآن الكريم فلا ينبغي تحريفه وتأويله، وينبغي أن يجعل نصب عينه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [سورة الأحزاب، من الآية:٣٨].

والأنبياء لم يُعزَلوا، ومرتبة النبوة والرسالة التي تفضل بها تعالى وأكرمهم بها، ورحمهم بها، لا يأخذها منهم بعد ذلك، والرسالة بعد الموت ثابت، والأنبياء لا يموتون، بل يبقون أحياء، والموت هو ما ذاقوه مرة، ثم تعاد أرواحهم إلى أجسادهم!! كذا قالوا.

ونسخ الشريعة ليس عزلًا للنبوة.

والأولياء خوفًا من العزل والخاتمة في الدنيا تباركت أعمالهم، وبعد الموت [/ ٨٨] إن كان فارق بإيمان فهو مؤمن وولي.

والاستعانة بهم بعد الموت، وطلب المدد من قبورهم، لم يثبت بالنصوص، وليس له أي دليل، ولا يليق في الاعتقاد والعمل.

وقول القبوريين، وبعض الفقهاء، والمشائخ الذين يقولون بذلك، لا عبرة به؛ لأنه لا يمكن أن تشم رائحة ذلك من الكتاب والسنة، وما يتكلفون به من نسخ الأدلة بطريق الإشارة عند متتبعي السنة وتابعي الدليل ليس إلا مضغًا للكلام.

[**وأفضل الأنبياء محمدٌ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وأفضل الأنبياء رسولنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١١٠]، ولا شك أن خيرية الأمة بحسب كمالهم في الدين، وهذا تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه، والاستدلال بذلك ضعيف بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**» -

رواه مسلم-؛ لأنه لا يدل على أفضليته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على آدم بل على أولاده، قاله التفتازاني.

ولكن بني آدم وابن آدم في العرف يأتي بمعنى نوع الإنسان؛ فآدم أيضًا يدخل في الحديث المذكور، وحديث: «**آدَمُ وَمَنْ دُونِهِ تَحْتَ لِوَائِي**» أظهر في المقصود وأصرح.

والفضل من بعده لإبراهيم، فموسى، وعيسى، ونوح -عليهم الصلاة والسلام-، وهؤلاء الخمسة هم أولوا العزم.

وأعظم معجزاته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن العظيم، الذي هو صفة من صفات الإلهية، وكلام قديم، وباقٍ حتى قيام الساعة، ومعجزات الآخرين ظهرت وانقضت، ولكل نبي معجزة مخصوصة، من جنس واحد أو جنسين، وهو صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معجزاته كان من كل جنس، وجميع الكمالات التي وُدِعَت في الأنبياء السابقين كان موضوعًا في ذاته الشريفة صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على وجه أتم،

ما كان عند الأخيار كلهم جمعت كلها فيك

ولو تتبعنا السيرة، والصفات السنية، والشمائل المرضية، والأخلاق الكريمة له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحصل علم اليقين بأن وجوده بوجوده كلها إعجاز. [/ ٨٩]

كل جمال سبق لك شيءٌ آخر   كل نعمة كمال لك شيءٌ آخر

حسن الإعجاز لا يحوجك للكلام   كل غمزة من عينك إعجاز آخر

وبالجملة فالأنبياء والملائكة والأولياء مع أنهم أشرف المخلوقات، والمقربين عند الله، لكنهم مثل سائر المخلوقات لا علم عندهم ولا قدرة إلا ما أعلمهم الله وأقدرهم عليه.

وهم يؤمنون بالله وصفاته، كسائر المسلمين، وهم معترفون بالعجز وعدم إدراك الكنه، وبأداء حقوق العبودية قائمين، وبالشكر والتوفيق الإلهي ناطقين.

وجعل العباد الـخُلَّص شركاء في الصفات الواجبة لله، أو جعلهم شركاء في العبادة مع الله، فهذا كفر، كما أن الكفار الآخرين مثل اليهود كفروا بإنكارهم الأنبياء، وكذلك النصارى جعلوا عيسى ابنًا لله، والمشركين العرب جعلوا الملائكة بنات الله، وسَلَّموا أنهم يعلمون الغيب، فلذلك كفروا.

الأنبياء والملائكة لا ينبغي أن نجعلهم في الصفات الإلهية شركاء مع الله، وغير الأنبياء لا ينبغي أن يجعلوا شركاء مع الأنبياء في صفاتهم، ولم يثبت العصمة لغير الأنبياء والملائكة، لا للصحابة ولا لآل البيت، والمتابعة مقصورة للأنبياء، وما أخبر به نبي الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينبغي الإيمان به، وما في العمليات من الأوامر ينبغي العمل به، وما نهى عنه من المنهيات فينبغي الامتناع عنه، وقول وفعل أي أحدٍ إذا كان مخالفًا -ولو شعرة- لقول وفعل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فينبغي رده.

[والملائكة عباد الله تعالى، عاملون بأمره] لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [سورة الأنبياء، من الآية:١٩].

وأجسامهم لطيفة نورانية، يتشكلون بما يريدون من الصور، وحقيقتهم أنهم أرواح مجردة، والأبدان بالنسبة لهم كحكم اللباس، ومكانهم السماء والأرض وجميع أجزاء العالَم.

ومع كل ابن آدمي مُوَكل عدةٌ من الملائكة، بعضهم لكتابة الأعمال، وبعضهم لحفظه من شياطين الجن والإنس.

وفي القرآن الكريم ثبت أن للملائكة أجنحةً، قال: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ [/ ٩٠] وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [سورة فاطر، من الآية:١] (١)، وينبغي اعتقاد ذلك، وتفويض حقيقة ذلك إلى العلم الإلهي، والمراد بالمثنى والرباع التعدد لا الحصر، وجاء في الحديث أنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رأى جبريل في ليلة الإسراء وله ستمائة جناح.

ومن جملة الملائكة المقربين المعظمين: جبريل، وإسرافيل، وعزرائيل، وميكائيل، وكذلك حملة العرش.

---

(١) سورة فاطر، من الآية: ١، وفي النسخة: (ذو أجنحة) وهذا خطأ ظاهر.

وعظمة أجرام الملائكة على حدٍّ أن ما بين شحمة الأذن وكتفه مسافة مائتي سنة سيرًا وزيادة، كما في الحديث، ولكل واحد منهم مكان معلوم، بحكم لكل واحد منهم ﴿مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [سورة الصافات، من الآية:١٦٤](١)، ولا يعصون الله في أي أمرٍ، ولا يخالفونه، بل ما يؤمرون به يأتمرون، كما قال: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [سورة التحريم، من الآية:٦]، وإبليس إذ عصى الله تعالى فلأنه كان في الحقيقة جنيًّا، ولم يكن ملكًا.

وعند بعضهم أن الملائكة والجن قريبين من بعضٍ في الخلقة؛ لأن النار فيها نور ودخان، فإن ذهب الدخان بقي النور.

[**لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة**] لا يوصفون بالذكورة والأنوثة، وليس لهم توالد ولا تناسل، ولا يحتاجون إلى أكل وشرب، فهم رُسُل الوحي، وحملة العرش، وكل كمال لائق بحالهم فهم حاصلون عليه، وليس فيهم شوق وتحصيل للكمال وإخراج له يكون بقوتهم وفعلهم، ولهذا المعنى يقولون: ليس في الملائكة عشق. ليس معناه أنهم لا يحبون المولى، ولا يعرفون المبدأ.

---

(١) سورة الصافات من الآية:١٦٤، والآيات الكريمة بتمامها: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ١٦٤ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [سورة الصافات، من الآية:١٦٤-١٦٦].

وعدم وصفهم بالأنوثة والرجولة بناءً على عدم ورود النقل، وعدم دلالة العقل، وعباد الأصنام الذين يجعلونهم بناتِ الله فهذا محال وباطل، وهذا إفراط في شأنهم، وفي الآية الكريمة: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴾ [سورة الجن، من الآية:٣]، [1] وقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ [سورة الإخلاص، من الآية:٣]؛ ردٌّ على اعتقادهم.

والأصح أن هاروت وماروت كانا ملكين، ولم يصدر منهما كفر ولا كبيرة، وتعذيبهما كان على وجه المعاتبة، كما أن الأنبياء يقع عليهم العتاب في الزلة والسهو.

[**ولله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه، وبيَّن فيها أمره ونهيه، ووعده ووعيده**] وله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه [/ ٩١]، وبين فيها أمره ونهيه ووعده ووعيده، وكل كلامه صفة له قديمة، والكلام واحد، والتعدد والتفاوت إنما هو في النظم المقروء والمسموع، وبهذا الاعتبار القرآنُ الكريم أفضل الكتب، فهو زبدة وخلاصة جميع الكتب السماوية، ونزل على أفضل الرسل، والإعجاز في النظم خاص به، ولم يكن في الكتب السابقة، والتمسك به في العقيدة والعمل ظاهرًا وباطنًا فرضٌ عين، ومخالفته كفر صريح، وضلالة واضحة، ثم بعده التوراة التي

---

(١) سورة الجن، من الآية ٣، وفي النسخة: (لم يتخذ صاحبةً ولا ولدًا) وهو خطأ.

أنزل على موسى، وجميع أنبياء بني إسرائيل كانوا تابعين لهذا الكتاب، ولضخامته وعظمته إلى حد لم يكن ييسر حفظه لغير الأنبياء، وبعده الإنجيل الذي أنزل على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فالزبور الذي أنزل على داود.

وجميع هذه الكتب بعد الذكر الإلهي، وبيان الأحكام الشرعية، مشحونة بذكر أحوال رسالة وصفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وأمته.

ونسخ القرآن الكريم جملة الأديان والكتب، ولا يصح تلاوتها، ولا كتاباتها، ولا العمل بما نسخ من أحكامها.

وكتب وصحف إبراهيم حق، ويجب الإيمان بجميع كتب الله، ولا ينبغي حصر الكتب؛ لأن عددها لم يثبت بدليل قطعي، والإيمان بها من حيث أنها كلها حق، وكلها متساوٍ، وإن كان بعضها أفضل من بعض من وجوه أخر.

[وأسماؤه توقيفية] يعني موقوف على السماع، والنقل من الشرع، فهو لا يسمى إلا بما جاء بلسان الشرع من التسمي بها، ولا نسمي الله من أنفسنا، ولو كان العقل يدل على إطلاق ذلك الاسم على الله تعالى، ولو كان في المعنى مع المنصوص واحدًا.

مثلًا: يقال له: الشافي، ولا يقال: الطبيب، ويقال: جواد، ولا يقال: سَخِيٌّ، ويقال: عالم، ولا يقال: عاقل، والمنع إنما هو من التسمية، لا من التوصيف؛ لأن التسمية تصرف لا يكون إلا لمن له الأمر والاختيار.

وهذا الكلام في الأسماء التي أخذت من الصفات والأفعال، وأما الأسماء التي هي أعلام موضوعة في كل لغة لا كلام في جوازها، إلا ما كان مخصوصًا على لسان الكفار فلا ينبغي استعماله.

وورد في الحديث أن «للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا** [/ ٩٢] **مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةِ**»، وجاء في رواية الترمذي ذكر هذه الأسماء، ولكن ليست مرفوعة، وهي ضعيفة.

والإلحاد في أسمائه تعالى كفر، ولا يقال: أسماؤه غيره كما تقوله المعتزلة والخوارج، بل أسماؤه عينه.

[**والمعراج لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اليقظة بشخصه إلى السماء ثم إلى ما شاء الله تعالى من العلى حقٌّ**] بالخبر المشهور، ومن أنكره يكون مبتدعًا.

وإنكار وادعاء استحالة ذلك إنما هو مبني على أصول الفلاسفة، وخرق والتآم جائز على السماء، والأجسام متماثلة، فما جاز لواحد منها جاز لكلها، وهو تعالى قادر على جميع الممكنات.

وأكثر أهل العلم على أن المعراج كان في شهر ربيع الأول في السنة الثانية عشرة من النبوة، وقيل قبل الهجرة بسنة وخمسة أشهر في شوال من السنة الحادية عشرة، وقيل في ليلة السابعة والعشرين من رجب أو ربيع الأول، وقيل

في الأسبوع الثاني من رمضان في السنة الثانية عشرة، وعند البعض بعد البعثة بخمس سنوات، ليلة الاثنين.

وعلى أي حال كان لامتحان الإيمان بالتصديق بقضية المعراج، حيث كان في ساعة لطيفة في اليقظة بجسده الشريف من مكة المعظمة إلى بيت المقدس، بنص الكتاب، ومن هناك حتى الجنة بل حتى العرش، بل حتى فوق ذلك إلى حيث أراد الله تعالى وعلمه، وبالخصوصيات والأحوال -التي وردت في صحاح الأحاديث- كان حضوره، وفي نفس الساعة كان رجوعه.

والإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى قطعي، نطق به القرآن الكريم، ومن الأرض حتى السماء مشهور، ومن السماء حتى الجنة، أو إلى العرش وفوق ذلك ثبت بالآحاد.

والإيمان به هو أنك بمجرد سماع هذا الخبر، يقع لك به اليقين في القلب، ولا يكون تردد ولا شكوك فيه، وإن كان الوصول إلى تلك الحالة، والحصول على هذه المرتبة، له باب آخر في باب الإيمان والتسليم ليس ثمة فرصة للتصور والتأمل، هنا سماع الكلام والإيمان توأمان.

وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقب من هذا اليوم بالصديق، لما صدق بقضية [/٩٣] المعراج بدون توقف ولا تأمل وآمن به، والكفرة أنكروا ذلك غاية الإنكار، بل كثير من المسلمين ارتدوا بسبب ذلك عن الإسلام.

والحق هو أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعيني رأسه، وعلى هذا جمهور الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وأما الرؤية القلبية فكانت له في جميع الأحوال، فلا يكون للمعراج خصوصيةٌ.

وعند البعض أن الرؤية القلبية غير المعرفة القلبية.

وقال التفتازاني: الصحيح أنه رأى ربه بقلبه لا بعينيه، انتهى.

قلت: الرؤية السابقة متفق عليها، سواء كانت رؤية قلبية، أو رؤية بصرية، ولم يأت نص صريح في تعيين أحدهما؛ فالتوقف أولى، وإن كان التصريح ضروريًا، فالرؤية البصرية هي الراجحة، والله أعلم.

[**وأمته خير الأمم**] أمته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل الأمم، كما أنه أكبر وأفضل الأنبياء، لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١١٠]، وجاء في حديث بَهْزِ بنِ حكيم عن أبيه عن جده رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ هذه الآية، قال: «**أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا، وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ**» رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وجاء في فضائل هذه الأمة، وكثرة ثوابها أحاديث كثيرة، وروي عن معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ**

قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» متفق عليه.

وجاء عن معاوية بن قرة عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةِ**» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قال ابن المديني: المراد بهذه الطائفة هم أهل الحديث.

وما ظهر في هذه الأمة المرحومة من العلوم والفنون والمعارف والحقائق والدقائق والعجائب والغرائب لم يظهر لأي أمة.

[**وشريعته أكمل الشرائع، ودينه ناسخ الأديان**] وشريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكمل وأجمع من الشرائع الماضية، ودينه ناسخ لجميع الأديان، وهذا الكمال خاص متعلق [/٩٤] بمنصوص ومنطوق الكتاب والسنة، بدون إلحاق المجتهدات، وإلصاق الاستنباطات؛ لأن النصوص الشرعية كافٍ ووافٍ لأحكام الحوادث الحالية والمستقبلية، وليس بحاجة إلى تلفيق الآراء الفاسدة، والعقول الكاسدة.

ولأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء وآخر الرسل فلا جرم أنه لا يكون دين ولا شريعة أخرى، ولا يرتقب كمال آخر، ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي

وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة، من الآية:٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:٨٥]؛ وهذه تشير إلى ذلك.

شريعة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كانت مبنية على القهر والجلال، أمر بقتل النفس، وتحريم الطيبات، ومنع الغنائم، وتعجيل العقوبات، كل ذلك كان ملاحظًا فيه، وموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أيضًا كان معظمًا مهيبًا، شديدًا غضوبًا باطشًا بأعداء الدين، كان بمرتبة بحيث لا يستطيع أحد أن ينظر إليه.

وعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان في مظهر اللطف والجمال، وفي غاية الرفق واللين، وكانت شريعته شريعة فضل وإحسان بحيث لم يكن فيه أصلًا عذابٌ وقتال، بل كان القتال عليهم حرامًا، ونقل عن الإنجيل المقدس: (أن من ضربك على الخد فأدر له الخد الآخر، ومن أخذ بطرف ثوبك؛ فأعطه رداءك، ومن سخرك ميلًا، فسر معه ميلين).

وأما نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو جامع بين صفات الجمال والجلال، واللطف والقهر، والقوة والصلابة، والعدل والشدة الموسوية، ولين ولطف وفضل وسمت عيسى، والآية الكريمة: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:١٥٧]؛ فيها إشارة إلى عدالة وتوسط شريعته، وحقيقة حال وكيفية ما جرى يظهر بتتبع السير والشمائل، ومعرفة الخصائل النبوية، وشرائعه وأحكامه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يظهر بذلك.

[وأصحابه خيار الأمة] وأصحابه أكبر وأفضل من باقي الأمة، وجاءت الآيات العدة والأحاديث والأخبار والآثار بمدحهم وفضلهم، وبالنظر إليها يحصل الجزم بأنهم أفضل وأكثر هذه الأمة في الثواب والأجر، كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [/ ٩٥] «**لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»، وحديث: «**خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، أيضًا دليل على هذه الدعوى.

وغير هذا هناك أدلة أخرى، وكيف يكون دليل أوضح من هذا، أنهم رأوا الجمال المصطفوي، وصحبوه وجالسوه، وسمعوا القرآن والسنة منه مشافهةً بلا واسطةٍ، وخوطبوا بالأمر والنهي الإلهي، وفدوه بدون أي تردد بأنفسهم وأموالهم وأولادهم وأحفادهم.

وبحقيقة كون رؤيةٍ واحدةٍ لجماله، ولحظةٍ واحدة في مجالسته، وبسماع حرفٍ واحد من لسانه حصل، ولا يمكن للآخرين مدة العمر في الخلوات والأربعينات أن يجانسوهم.

وعند المحققين أفضليتهم على الأمة ليس من كل جهةٍ، بدليل قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ**» رواه الترمذي، وقال أيضًا: «**أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانِي الَّذِينَ يَأْتُونَ بَعْدُ**»، بل -(أفضليتهم)- من حيث المجموع، وبه قال ابن عبد البر.

والكيفية التي في القرون الفاضلة مذكورةٌ، مع أن فيهم من هو بالاتفاق منافق، أو فاسق كما الحجاج ويزيد، والمختار، وغيرهم من غلمان قريش؛ فالحق هو أن جمهور القرن الأول أفضل من جمهور القرن الثاني، وهكذا، وفي هذا الباب أحاديث أخرى أيضًا، وإليه ذهب الشاه ولي الله المحدث الدهلوي.

وأهل الحديث -كثر الله سوادهم، ورفع عمادهم- أفضل علماء الأمة، باعتبار الصحبة المعنوية لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم أشبه الملة بصحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معرفة أحواله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجزئية والكلية، ولتكرارهم الصلاة والسلامَ عليه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولانهماكهم في الاشتغال بحديثه، وبحثهم في صحته وسقمه، وهم المراد بالطائفة المنصورة حتى قيام الساعة على طوائف بني آدم في إظهار الحق وثباتهم عليه، وتمسكهم بذلك، يبقون غالبين ومسلطين، ولو أحاطهم الأعداء لم يستطيعوا الجلوس على ثيابهم.

[**وكرامات الأولياء حق**] والولي عبارة عن شخصٍ موصوفٍ بمعرفته تعالى وصفاته، [/ ٩٦] مع الإحسان في إيمانهم، والمواظبة على الطاعات، واجتناب المعاصي، والإعراض عن الانهماك في الملذات والشهوات المباحة.

والكرامة هي ظهور أمر خارق للعادة غير مقارن بدعوى النبوة، فما لم يكن مقرونًا بالإيمان والعمل الصالح فهو استدراج، وما كان مقرونًا بدعوى النبوة فهو معجزة.

والدليل على حَقِّيةِ الكرامة ظهورها من مريم عَلَيۡهَاٱلسَّلَامُ، وصاحب سليمان عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، بنص الكتاب، وأيضًا ثبت بالتواتر عن الصحابة وغيرهم، وإنكارها غير ممكن خصوصًا أنه أمر مشترك، وإن كان تفاصيلها ثابتة بالآحاد، وبعد ثبوت وقوعها لا حاجة إلى إثبات جواز وقوعها.

والسحر والطلسمات والشعوذة ليس من قبيل الخارق للعادة؛ لأنها تكون بمداخلة آلات ومباشرة أسباب.

وفي الكرامة إكرام منه تعالى لعباده، الذين يريد أن يكرمهم برحمته الخاصة، والأولياء لا يتمايزون عن سائر الناس في اللباس الظاهر، وأمور المباحات، بل يوجد في جميع أصناف الأمة المرحومة، من أهل القرآن، وأهل الجهاد والسيف، والتجار والصناع والزراع والحراث، إن لم يكن من المبتدعة والفجرة والفسقة، ومن كان من هؤلاء الأنواع أتقى لربه كان أعلى ولاية عنده، وإن كان شخصين في درجة واحدة في التقوى فهم في الدرجة أيضًا متساويان عند الله.

والذي يجب على الأولياء الاعتصام بالكتاب والسنة، وليس فيهم معصوم لا هم ولا غيرهم حتى يصح لهم اتباع الخواطر، والهواجس، والإلهامات، والمكشوفات، من غير اعتبار بالكتاب والسنة، وهذه مسألة متفقة عليها من الأولياء أنفسهم، ومن خالف في ذلك فليس هو من الأولياء.

ولشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب نفيس عزيز في هذا الباب مسمىً بكتاب: [**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**]، وينبغي أخذ تفصيل هذا المقام ومعرفة مرامه من هناك.

[**وتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي، كقطع المسافة البعيدة في المدة القليلة**] فتظهر الكرامة بطريق خلاف العادة، كقطع المسافة البعيدة الطويلة في مدة قصيرة، كما فعل "آصف بن برخيا" صاحب سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فأتي بعرش بلقيس [/ ٩٧] بطرفة عين مع وجود بعد المسافة.

[**وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة**] وظهور الماء، والطعام، واللباس، عند الحاجة، كما اتفق لمريم عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ وحصل لها، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:٣٧].

[**والمشي على الماء**] كما نقل عن كثير من الأولياء.

[**والطيران في الهواء**] كما نقل عن جعفر ابن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولقمان السرخسي، وغيرهما، وروى طيران جعفر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الترمذيُّ، والحاكم، وفي إسناده ضعف، وله شاهد من حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند ابن سعد بلفظ: إن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**رَأَيْتُ جَعْفَرَ بْنُ أَبِي طَالِبَ يَطِيرُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ**»،

وأخرج الطبراني بإسناد حسن بمعناه، ولكن هذا الطيران منه في الجنة بعد موته وشهادته، فاعتداده في كرامات الدنيا فيه نظر، وقد لا يصح.

[**وكلام الجماد، والعجماء**] كما روي «أن الصحفة سبحت الله عند سلمان الفارسي وأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» أخرجه البيهقي، وأبو نعيم في دلائل النبوة، عن قيس.

وكلام العجماء مثل تكلم الكلب مع أصحاب الكهف، وكما جاء في الحديث: «**أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَدْ حُمِلَ عَلَى ثَوْرٍ، فَقَالَ الثَّوْر لَهُ: أَنَا لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا الْعَمَل! بَلْ خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ بَقَرَة تَتَكَلَّم!؟ فَقَالَ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **آمِنْتُ بِهَذَا**» رواه الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[**واندفاع المتوجه من البلاد، وكفاية الهم، عن الأعداء، وغير ذلك من الأشياء**] مثلًا: (رؤية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو على منبره في المدينة جيشَه في بلاد نهاوند، وقال لأمير جيشه: يا سارية الجبلَ الجبلَ) للتحذير حتى لا يحتال العدو عليه، وساريةُ أيضًا سمع صوته، مع وجود بعد المسافة. أخرج ذلك أبو يعلى، والبيهقي في الدلائل.

وكما أن خالدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شرب السُّمَّ، ولم يضره.

والنيل جرى بخط الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [٩٨/]، أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة، وابن حبان، بسند فيه متهم.

والمعتزلة أنكروا الكرامة بدليل أنه لو ظهرت خوارق العادات من الأولياء لكانت مثل المعجزة، ولَـمَا امتاز النبي عن غير النبي.

وقال الماتن في جواب ذلك:

[**ويكون ذلك**] وتكون هذه الخوارق للعادات من الولي الذي يكون من آحاد الأمة [**معجزة للرسول، الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته؛ لأنه لا يظهر بها أنه ولي ولن يكون ولي إلا أن يكون محقًا في ديانته**] المعجزة تكون للرسول الذي ظهرت الكرامة لآحاد أمته حتى يظهر أنه ولي، ولا يكون وليًّا حتى يكون مُحِقًّا في ديانته، ومُقِرًّا بلسانه وقلبه برسالة الرسول، مع طاعته وقبوله لأوامره ونواهيه، حتى إذا ادعا هذا الولي الاستقلال لنفسه وعدم متابعة النبي؛ فإنه لا يكون ولِيًّا، ولا تظهر هذه الكرامة على يديه.

والمقصود أن خرق العادة إذا نسب إلى النبي فيكون معجزة، وإذا نسب إلى الولي كان كرامة؛ لأنه خالٍ من دعوى النبوة.

[**وأفضل البشر بعد نبينا** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وأفضل بني آدم، بل وأفضل الأولياء بعد نبينا وسائر الأنبياء هم الخلفاءُ الراشدون، وفضائل ومناقب ومحامد وسوابق ومآثرهم في الإسلام مختلفةٌ ولا أحد من الصحابة يشاركهم في ذلك، كما يظهر ذلك من النظر إلى الأحاديث والآثار المروية في كتب الصحاح والسنن.

[**أبو بكر الصديق** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أحدهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي هو أول خليفة له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصدق بالنبوة والمعراج بدون توقف وتردد.

واسم محرر هذه السطور أيضًا "صِدِّيقٌ"، وأتمنى منه تعالى أن لا يحرمنا من بركات هذا الاسم، وأن أجد في آخر الأمة لسان حقٍ وصدقٍ، وما أقوله وأكتبه أن يكون صحيحًا.

[**ثم عمر الفاروق** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ثم بعدُ خليفةُ الصديقِ عمرُ الفاروق، الذي كان فيصلًا في القضايا والخصومات بين الحق والباطل.

[**ثم عثمان ذو النورين** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] والثالثُ خليفةُ عمرَ عثمانُ، الذي كان زوجًا لابنتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولًا: كانت رقية تحت عقده، وبعد وفاتها تزوج بأم كلثوم، ولما توفيت قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ كَانَ لَنَا ابْنَةٌ ثَالِثَةٌ** [/٩٩] **لَزَوَّجْنَاكَهَا**» أخرجه الطبراني في الكبير من حديث عصمة بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن هنا لُقِّبَ بذي النورين.

[**ثم علي المرتضى** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ثم الخليفة الرابع علي المرتضى، الذي كان من خُلصِ أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وابن عمه، وزوج ابنته، وهو أبو الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

هذه هي عقيدة سلف الأمة وأئمتها، وعليها مضوا، والظاهر هو أنه لو لم يكن وقفوا على دليل لما حكموا بذلك.

قال التفتازاني: ونحن قد وجدنا أدلة الجانبين متعارضة، وليس في هذه المسألة شيءٌ متعلق بالأعمال، حتى يكون التوقف فيه مخلًّا بالواجبات.

والسلف توقفوا في تفضيل عثمان، وعلامة السنة والجماعة تفضيل الشيخين، ومحبة الختنين، والإنصاف هو أنه إن كان المراد بالأفضلية كثرت الثواب فللتوقف وجه، وإن كان المراد كثرة الفضائل فلا وجه. انتهى.

قيل: في هذا القول يُشم رائحة الرفض، ولكن هذا لا يَصح، قال الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي في عقيدته: ليس المراد بالأفضلية من جميع الوجوه، حتى يشمل النسب والشجاعة والقوة والعلم وأمثال ذلك، بل بمعنى عظمة النفع في الإسلام، وأبو بكر وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وزيراه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ باعتبار الهمة البالغة في إشاعة الحق. انتهى.

[**وخلافتهم على هذا الترتيب**] وخلافتهم ونيابتهم عن الرسول في إقامة الدين على وجه يكون اتباعهم واجبًا على كافة الأمة هو على هذا الترتيب، يعني الخليفةُ بعدَ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هو أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وخلافة الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عند البعض ثابت بنص صريح، وحديث صحيح، وعند الجمهور بإجماع الصحابة، واستقرارهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافته.

وعلي المرتضى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أيضًا بعد التوقف الذي كان منه بايع على رؤوس الأشهاد، ولو لم تكن خلافته حقًّا لما اتفق على ذلك الصحابة، ولنازعه علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما نازع معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولتقدم بحجةٍ لو كان معه نصٌّ كما تظنه الشيعة، ولا يتصور فيه وفي حق الصحابي الدخول في اتفاقٍ باطلٍ، وترك العمل بالنص.

وخلافة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ انعقد بكتابِ [/١٠٠] عَهدِ أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والصحابة اتفقوا عليه، ولما استشهد عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ترك الخلافة شورى بين ستة نفرٍ: عثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وخمسة منهم فوضوا الأمر لعبد الرحمن بن عوف والرضا بحكمه، وهو اختار عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وبايعه بمحضر من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ؛ فبايعه جميعهم، وأطاعوه في أمرهم، وصلوا معه الجمعة والجماعة، وهذا أيضًا إجماعٌ.

ولما استشهد هو ترك الخلافة كذلك، ولم يعين أحدًا، وأجمع كبار المهاجرين والأنصار على علي المرتضى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وطلبوا منه قبول الخلافة، وبايعوه، لأنه كان أفضل أهل زمانه، وأليقهم بالخلافة.

وما بدر من المخالفات والمحاربات لم تكن نزاعًا في الخلافة، بل كان تعديًّا من معاوية، ولم يكن حربه خاليًا من الحمية والنفسية، وما قيل: من أنه أخطأ اجتهادًا؛ فهو كلام ليس من إنصاف المتكلمين.

وقال في "ما لا بد منه": (من كان منازعًا لعلي فهو مخطئ، ولكن لا ينبغي سوء الظن بالصحابة، وينبغي حمل ما شجر بينهم على المحامل الحسنة، وينبغي حب الاثنين منهما، هذا عقيدة أهل الحق) انتهى بمعناه.

واختلاف الشيعة والسنة في هذه المسألة -(أي مسألة الإمامة)-، وادعاء كلا الفريق النص في الإمامة، وإيراد الأسئلة والأجوبة من الجانبين مذكور في المطولات، مثل: "إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء"، و "التحفة الاثني عشرية"، و"السيف المسلول"، والشيخ عبد الحق أيضًا تكلم فيه بشيء في تكميل الإيمان، وكتب فيه جزء أو جزأين، فليرجع إليها.

[والخلافة ثلاثون سنة] لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يَكُونُ مَلِكًا عَضُوضًا**» رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، والحاكم عن سفينة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وكانت خلافة أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سنتين، وخلافة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عشر سنوات، وخلافة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ست سنوات،

ثم بعدها ملك وأمارة بعد الثلاثين سنة وليست خلافة، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثُمَّ يَكُونُ [/ ١٠١] مَلِكًا عَضُوضًا**».

وكانت شهادة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رأس الثلاثين بعد وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن بعده ليسوا من الخلفاء، بل من الملوك والأمراء، ومعاوية قال بنفسه: (أنا أول ملوك الإسلام)، وعلى هذا اتفاق جميع أهل العلم، قاله ابن الهمام.

والتحقيق هو أن ستة أشهر بقيت من الثلاثين، وتمت بخلافة الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتمام الخلافة كانت بموته [١]، وما يقال من أن أمراء بني العباس خلفاءُ؛ فباعتبار الظاهر، وهو مجاز.

وعلى وجوب نصب الإمام إجماع أهل الإسلام، والخلاف إنما هو في كونه واجبًا على الله أم على الناس، وهل هو واجب بالدليل السمعي، أو العقلي.

والمختار هو أنه واجب على الخلق سمعًا لا عقلًا، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مَيْتَةَ جَاهِلِيَّةَ**» رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ: «**مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ**»، والأمة كانت مهتمة بنصب الإمام حتى قدموه على

(١) وهذا سبق قلم، وإلا فإن تمام الخلافة كانت بتنازله عن الخلافة.

وفاة الرسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكثير من الواجبات الشرعية قائم على وجوده.

والمراد بموت "الجاهلية" هو أن لا يبايع الإمام مع وجوده، ولا يتابعه، ولو وجد زمان لم يكن فيه إمام، ولم يكن نصب الإمام متصورة، فالرجاء أنه لا يدخل في هذا الوعيد، والله أعلم.

[**والمسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة، والمتصلفة، وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم**] فيجب نصب الإمام ووجوده لأنه لا بد لهم منه، حتى يجري الأحكام، وينفذ الحدود والجنايات، ويحفظ الحدود، ويأخذ الصدقات والزكوات، ويقهر البغاة، وأهل المكر، وقطاع الطريق، ويقيم لهم الجمع والأعياد، ويقطع في المنازعات والوقائع بين العباد، ويقبل الشهادات التي تقوم [/ ١٠٢] عليها الحقوق، ولتزويج الصغار من البنات والبنين الذين لا أولياء لهم، وقسمت الغنائم، وغير ذلك من الأعمال التي لا يستطيع القيام بها آحاد الأمة، فمن هذه الجهة لا يجوز الاكتفاء بواحد متغلب في كل ناحية؛ لأن ذلك يؤدي إلى المخاصمات والمنازعات، واختلال أمر الدين والدنيا، كما هو

مشاهد في زماننا هذا وفي غير هذا الزمن، حيث يشاهد طوائف من الملوك، فيجب نصب شخص له رئاسة عامة.

[**ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرًا**] حتى يمكن الرجوع إليه في كل صغيرة وكبيرة، وحتى يقوم هو بمصالح الأمة والرعية، ويحصل المقصود من نصب الإمام.

[**لا متخفيًّا**] لا يكون متخفيًّا عن أنظار الناس خوفًا من العدو، واستيلاء الظلمة.

[**ولا منتظرًا**] لا يكون ممن ينتظر حتى يخرج حين صلاح الزمان، وانقطاع مواد الشر والفساد والطغيان، وانحلال نظام أهل الظلم والعناد والعدوان، فلا ينتظر كما تزعمه الشيعة، خصوصًا الأمامية الذين يزعمون أن الإمامة بعد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت لعلي المرتضى، ثم الحسن، وبعده الحسين، وبعده زين العابدين، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، وبعده ابنه علي الرضا، فابنه محمد التقي، وبعده ابنه علي النقي، وبعده الحسن العسكري، فابنه محمد المهدي القائم المنتظر!!، وهم يقولون: اختفى خوفًا من الأعداء! وقريبًا سيظهر! ويملأ الدنيا عدلًا ومحبة، كما امتلأ ظلمًا وعدوانًا، وأن طول عمره وامتداد حياته كل هذا الزمن ليس ممتنعًا مثل عيسى وخضر وغيرهما.

ولكن اختفاء الإمام وعدم حصول الأغراض المطلوبة منه في العدم والوجود سواء، ولا يكون الخوف من الأعداء سببًا موجبًا للاختفاء من الأعداء، خصوصًا إذا كان لا يمكن معرفة أي علامة له.

وغاية الأمر أن سبب اختفائه دعواه الإمامة؛ فإن آباءه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا ظاهرين بين الناس، ولم يكونوا يدعون الإمامة، وأيضًا احتياج الناس للإمام في زمن الفساد والاختلاف واستيلاء الظلمة أكثر، والانقياد له أسهل بالنسبة إلى زمن الصلاح.

[**ويكون في قريش، ولا يجوز من غيرهم**] فيكون الإمام من قريش، [/ ١٠٣] ولا يكون من غيرهم، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**» رواه أحمد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبيهقي في سننه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أفرده تأليفًا السيوطي.

وهذا الحديث وإن كان آحادًا إلا أن الصديق اتخذه حجةً على الأنصار، ورواه بمحضر من الصحابة، ولم ينكره أحدٌ منهم، فكان مجمعًا عليه، وليس في ذلك مخالف إلا الخوارج وبعض المعتزلة.

والمراد هو أن الخلق لو نصبوا إمامًا فيختارون من قريش لا من غيرهم، وأما لو أن أحدًا غلب بالسيف وملك ولو لم يكن قرشيًا فإطاعته تكون واجبةً، والخروج عليه يكون حرامًا، ما دام لم يظهر منه الكفر البواح.

[**ولا يختص ببني هاشم وأولاد علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ولا يختص وجود الإمامة ببني هاشم، وأولاد علي؛ لأن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ثبتت بأدلة شرعية، وهم لم يكونوا من بني هاشم، وإن كانوا من قريش.

وقريش اسم لأولاد النضر بن كنانة، وهاشم جد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أب لبني عبد المطلب، والعلوية والعباسية من بني هاشم؛ لأن العباس وأبو طالب كلاهما ابنا عبد المطلب، ومع ذلك لو وجد وتيسر إمام بني هاشم أو أولاد علي وقت الضرورة، ومتصفًا بصفات الإمامة؛ فهذا نور على نور؛ لأن هناك شروطًا أخرى مع جواز أولوية آخر.

[**ولا يشترط في الإمام أن يكون معصومًا**] لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إمامًا مع أننا نقطع بحاله أنه لم يكن معصومًا، والمشترط لهذا الشرط هو المحتاج للدليل، وفي عدم الاشتراط عدم الدليل كافٍ.

وحقيقة العصمة هي: أنه تعالى لا يوجِد من العبد معصية، مع بقاء وجود القدرة والاختيار.

[**ولا أن يكون أفضل من أهل زمانه**] ولا يشترط أن يكون أفضل أهل زمانه؛ ولا مساويا، بل المفضول الأقل في العلم والعمل يكون أعرف بمصالح الإمامة ومقاصدها أحيانًا، ويكون أقدر بواجباتها، خصوصًا إذا كان نصب المفضول

أدفع للشر، وأبعد لإثارة الفتنة، ولهذا عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مع أنه كان يرى البعض أفضل من البعض إلا أنه ترك الخلافة شورىً.

[**ويشترط أن يكون** [/ ١٠٤] **من أهل الولاية المطلقة الكاملة**] يعني: مسلمًا، حُرًّا، عاقلًا، رجلًا، بالغًا؛ لأنه تعالى لم يجعل للكافرين على المسلمين سبيلًا، والعبدُ مشغول بخدمة مولاه، وهو حقير في أعين الناس، والنساء ناقصات عقل ودين، والصغير والمجنون عاجزان وقاصران عن تدبير الأمور والتصرف في مصالح الجمهور [**سائسًا**] يكون متمرسًا، يعني: مالك التصرف يسير في أمور المسلمين بقوة وروية ومعونة بأسٍ وشوكةٍ، قادرًا قويًا مع علم وعدالة وكفايةٍ وشجاعةٍ. [**على تنفيذ الأحكام، وحفظ حدود دار الإسلام، وإنصاف المظلوم من الظالم**] لأن الإخلال في هذه الأمور إخلال في الغرض المنصوب له الإمام.

[**ولا ينعزِلُ الإمام بالفسق**] ولا يُعزل الإمام بخروجه من طاعة الله، [**والجور**] وظلم عباد الله؛ لأن الفسق والجور بعد الخلفاء الراشدين شاع في الأئمة والأمراء، والسلف كانوا ينقادون لأوامرهم، ويقيمون الجمعة والعيد بأوامرهم، ولم يجوزوا الخروج عليهم.

والعصمة ليست شرطًا في الإمامة ابتداءً، ففي البقاء بالأولى ليس شرطًا.

وعند الشافعي ينعزل الإمام بالفسق والجور، وكذلك كل قاضٍ وأمير، والأصل في هذه المسألة هو أن الفاسق ليس عند الشافعي من أهل الولاية؛ لأنه ليس لا يصلح نفسه؛ فماذا يصنع بغيره؟.

قال قاضي خان: إذا أخذ القاضي الرشوةَ؛ فأمره لا ينفذ في ذلك الأمر، وإن أخذ عهدة القضاء بالرشوة، وثَبَّت نفسه؛ فلا يكون قاضيًا، ولا يُنفذ قضاؤه.

[**ويجوز الصلاة خلف كل بَرٍّ وفاجر**] لأن الجماعة من السنن المؤكدة، والقدر الذي جاء في التأكيد عن نبينا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في التزام الجماعة والاجتماع والائتلاف لم يأت في شيء آخر، فلا يتوقف على إمام متقٍ ورعٍ، نعم لو وجد الرجل الصالح للإمامة وتيسر فهو أفضل، وإلا فأيًّا كان ينبغي أداء الجماعة، بشرط أن لا يكون فسقه مما يجر إلى الكفر، [/ ١٠٥]، وأن يكون عنده علم بأحكام وأركان الصلاة، وأن يكون حافظًا للقرآن بقدر ما يجوز به الصلاة.

وجاء في الحديث: «**صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ**» رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر بلفظ: «**صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله**»، وروى البيهقي عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ بلفظ: «**صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ**»، ذكره السيوطي الجامع الصغير.

وأهل العلم مازالوا يصلون خلف الفساق وأهل الأهواء والبدع من غير إنكار، وما نقل عن السلف من منع الصلاة خلف المبتدعة فهو محمول على الكراهة؛ لأنه لا خلاف في كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع.

والمعتزلة مع أنهم لا يرون الفاسق مؤمنًا إلا أنهم يجوزون الصلاة خلفه! لأن شرط الإمامة عندهم عدم الكفر لا وجود الإيمان! بمعنى التصديق والإقرار والأعمال جميعًا!!.

[**ويُصلَّى على كل برٍّ وفاجر**] ما دام مات على الإيمان بالإجماع، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَدْعُوا الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ**»، ذكره التفتازاني.

ولكن سنده واهٍ، أورده الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله**»، ولكن رواه البيهقي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذا اللفظ: «**صَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ**».

وإيراد مثل هذه المسائل -مع أنها من فروع الفقه- في أصول الكلام من أجل قصد التميز بين أهل السنة من المعتزلة والشيعة والفلاسفة والملاحدة وغيرهم من أهل البدع والأهواء.

[**ونكف عن ذكر الصحابة إلا بخير**] ونترك ذكر أصحاب نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من خير، والذين يحفظون صدورهم هم الذين لا يذكرون أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا بخير.

ولعنهم وسبهم وشتمهم والاعتراض والإنكار عليهم لا ينبغي، ولا نعاملهم بسوء أدب؛ كل ذلك حفاظًا لنسب وصحبتهم له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وجاءت الآيات والأحاديث عمومًا وخصوصًا في فضائلهم ومناقبهم، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبۡتَغُونَ فَضۡلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنًاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [سورة افتح، من الآية:٢٩]، وقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ (١) [سورة التوبة، من الآية:١٠٠].

وقال سيدنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدُكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا [/١٠٦] بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**» أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) سورة التوبة، من الآية ١٠٠، والآية بتمامها توضح المعنى أكثر: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾، وهذه الآية هي الآية المتممة للمائة في سورة التوبة، ومعلوم أن قرن الصحابة مائة سنة.

وقال: «**اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا مِنْ بَعْدِي؛ فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ، وَمَنْ آذَى اللهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**» أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي مناقب كل من الخلفاء الراشدين والحسن والحسين وغيرهم من أكابر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وردت أحاديث صحيحة، في كتب الصحاح، وفي السنن مرقوم.

وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات والمشاجرات والمخالفات، وتقصير في حقوق أهل البيت النبوي، ورعاية الآداب معهم فيما جرى بينهم، ينبغي حملها على المحامل والتأويلات الصحيحة، ولو فرض وسلمنا صحة ثبوت ذلك فينبغي الإغماض عن ذلك، واعتبار ما قيل لم قيل، وما سُمع لم يسمع.

لأن صحبتهم مع نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقينيةٌ، والنقول الأخرى ظنيةٌ، والظن لا يكون معارضًا لليقين، ولا يترك اليقين للظن.

والمقصود أن حدود السلامة إلى معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، وأمثالهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فعند أهل السنة والجماعة ينبغي حفظ سيلان اللسان من سبهم ولعنهم.

وقد يقع بتصور البعض ما ينقله المؤرخون وأرباب السير فيكون له وحشة في الباطن، وتدخل كدورة في الخاطر، فالسلامة الإغماض وكف اللسان.

وفي غزوة صفين جيء بأسير من جيش معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلى حضرة الأمير؛ فرحمه شخصٌ من الحاضرين، وقال: إنه كان مسلمًا طيبًا، فيا حسرتا ما صار إليه! قال علي المرتضى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (ماذا تقول! هو لم يزل مسلمًا).

وبالجملة فإن سبهم والطعن فيهم إن كان مخالفًا لدليل قطعي فهو كفر؛ كمن قذف عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا بالزنا؛ لأن طهارتها من التهمة ثابتة بالنصوص القرآنية، وإلا فيكون بدعة وفسقًا.

ولم يُنقل عن السلف الصالحين، والعلماء الصالحين، جواز لعن معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وحزبه، وغاية ما يقال في عملهم: أنهم بغوا وخرجوا على الإمام الحق، وكان الخليفة المطلق هو علي المرتضى رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كما يشير إليه في حديث عمار بن ياسر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ** [/١٠٧] **الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**» أخرجه البخاري، وله ألفاظ أخرى، وهذا الحديث وصل إلى حد الشهرة والتواتر، وليس هذا موجبًا للكفر واللعن.

وأصل عادة وشيمة السنة هو ترك السباب وقول السوء، فالمؤمن ليس بلعانٍ .

ولعن شخص على وجه الخصوص لا يجوز ولو كان كافرًا، كيف يعلم قد يُختم له بالسعادة والإيمان إلا من عُلِم موتُه على الكفر والشقاوة بيقين، حتى إن

البعض يتوقف في لعن يزيد الشقي، وكذلك في حق الحجاج، وقالوا: إنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى من لعن المصلين وأهل القبلة، من جهة أن ما يعلمه هو من أحوال الناس لا يعلمه غيره، وغيرهم يذهب إلى الغلو والإفراط في حقه، وقالوا: إن إمارته كانت باتفاق المسلمين، وكانت طاعته على الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ واجبة!.

ونسأل الله العافية من هذا القول والاعتقاد الذي يصيره -مع وجود الإمام حسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- إمامًا وأميرًا، وأين اتفاق المسلمين؟ وكان جمع من الصحابة وأولادهم -في زمان ذاك النجس- أنكروه، وخرجوا من طاعته، وبعضهم في الحال الذي قدروا خلعوه في المدينة، وكان تاركًا للصلاة، وشاربًا للخمر، وزانيًا، وفاسقًا، ومستحلًّا للمحارم، وبعضهم أطلق اللعن عليه، مثل الإمام أحمد، وأمثاله.

ونقل ابن الجوزي ذلك عن السلف؛ لأنه لما أمر بقتل الحسين كفر، ومن قتله، أو أمر بقتله، فبالاتفاق يجوز لعنه.

قال التفتازاني: والحق هو أن رضاه بقتل الحسين، واستبشاره بذلك، وإهانته لأهل البيت، متواتر المعنى، ولو كان تفاصيله ثابتًا بالآحاد؛ فنحن لا نتوقف في شأنه، بل في إيمانه، لعنة الله عليه!! وعلى أنصاره!! وأعوانه!!.

وبالجملة فهو مبغوض عند أكثر الناس، والأعمال التي عملها الشقي في الأمة لا يستطيع فعله أحد، وبعد قتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل جيشه إلى المدينة المنورة، وأمر بقتل [/ ١٠٨] بقية الصحابة والتابعين، وألحد في الحرم وشرع في قتل عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!!، وأيضًا خرج من الدنيا على حالة الجهالة، فكيف يكون احتمال رجوعه وتوبته!!.

[**ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وقال: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ**» أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه، والنسائي، وابن ماجة، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهؤلاء العشرة هم خيار الأمة، وأفاضل الصحابة، وأكابر قريش، وقدوة المهاجرين، وأقارب سيد المرسلين، وما ثبت لهم من المآثر في الإسلام لم يثبت لغيرهم.

وكونهم في الجنة أمر قطعي، ولكن ليست هذه البشارة القطعية مخصوصة بهم؛ بل فاطمة، والحسن، والحسين، وخديجة، وعائشة، وحمزة، والعباس، وسلمان، وصهيب، وعمار بن ياسر، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبشرون بالجنة، ولكن

الشهرة لهؤلاء بهذا اللقب من جهة أن وقوع بشارتهم كان معًا في حديث واحد ووقت واحد.

وذكرهم في باب العقائد بناء على مزيد الاهتمام بشأنهم، وردًّا لمذهب أهل البدع والزيغ الذين قصروا في شأن هؤلاء الأكابر، وذهبوا إلى سوء الأدب معهم، والشيخ عبد الحق الدهلوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل هذا المبحث في كتاب: [**تحقيق الإشارة في تعميم البشارة**]، وبين فيها أسامي أهل البشارة الذين وجد أسماءهم في كتب الحديث.

وليست ثمة شك في أن بشارة الحسن والحسين وأمثالهما أيضًا قطعي، ووصلت إلى حد الشهرة، والتواتر، وجاء في الحديث: «**إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ**» أخرجه الحاكم وصححه من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقال: «**إِنَّ الْحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ**» أخرجه [/ ١٠٩] الحاكم من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والحكم في غير المبشرين هو أن يقال: المؤمنون من أهل الجنة، والكفار من أهل النار، ولا يقطع لأحد على وجه الخصوص بجنة ولا نار.

[**فأهل بدر**] وبعد العشرة أفضلهم أهل موقعة بدر التي حصلت في السنة الثانية من الهجرة، وبها أعز الله أهل الإسلام، وأنجز وعده تعالى وظهر، وفيها

عُجل بصناديد قريش مثل عتبة وشيبة وأبي جهل وأشباهم إلى جهنم، واشترك في ذلك اليوم خمسة آلاف من الملائكة لنصرة المؤمنين مهيئين من الله.

والعشرة المبشرين هم أيضًا من أهل بدر، إلا أن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من أجل تمريض زوجته رقية بنت رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقي في المدينة المطهرة، وهو صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ استهم له وحسبه من أهل بدر.

ومجموع أهل بدر ثلاث عشرة وثلاث مائة رجلًا، وهم جميعًا من أهل الجنة قطعًا، قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَعَلَّ اللهُ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ؛ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**» أخرجه البخاري، ومسلم، وقال: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا يَدْخُلَ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ**» أخرجه مسلم، وجاء في الحديث أن الملائكة الذين شاركوا في غزوة بدر لهم فضل وعزة عند الجناب الإلهي، ما ليس للآخرين.

[**فأحد**] وبعد أهل بدر الفضيلةُ لأهل أحدٍ، ووقعت في السنة الرابعة من الهجرة، وفيها وقعت الشدة والابتلاء بأهل بدر، وجرحت سنه المباركة صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في تلك الموقعة وسقطت قطعة منها لا أنه قلع من أساسه.

وحمزة بن عبد المطلب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من شهداء هذه الغزوة، والعشرة المبشرون أيضًا كانوا مشاركين فيها، وكان في هذه الغزوة رئيس المشركين أبو سفيان والد معاوية، وإسلامهما كان في فتح مكة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

[فأهل بيعة الرضوان] وبعد أهل أحد الفضلُ لأهل بيعة الرضوان، والرضوان اسم لتلك البيعة، التي بايع فيها المسلمون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد الحديبية، وبهذا نطق الكتاب العزيز: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح، من الآية:١٨]، وجاء في الحديث: [/ ١١٠] «**لَا يَدْخُلِ النَّارَ أَحَدٌ –إِنْ شَاءَ اللهُ– مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**» رواه مسلم.

فهم أيضًا من أهل الجنة، وهذا الترتيب في الأفضلية مجمع عليه، ذكره أبو منصور التميمي.

وسائر الصحابة أيضًا بحسب ما لهم من الفضائل والمآثر يكونون متفاوتون في الدرجات والمقامات، ويتفاضلون، ولكن لم يأت من العلماء تصريح بذلك.

وبعد الصحابة الفضلُ والكرامة هو بالعلم والتقوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات، من الآية:١٣].

وبعضهم يرتب لأبناء الصحابة فضيلة بحسب فضيلة آبائهم، إلا أولاد فاطمة فإنهم أفضل من الجميع، ومخصوصون بتحريم الزكاة والصدقات، ومزيد التعظيمات فقط.

[**ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر**] وهذه تعتبر من علامات أهل السنة والجماعة، وفي حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**أَنَّ الْمَسْح في السفر ثلاثة أيام بلياليها، وفي الحضر يوم وليلة**» أخرجه مسلم، وابن ماجه، والنسائي.

قال الحسن البصري: أدركت سبعين من الصحابة كلهم يرون المسح على الخفين.

وقال الكرخي: من لم يُقِرَّ به فإني أخاف عليه الكفر؛ لأن آثاره وصلت إلى حد التواتر.

وبالجملة فإن منكرها من أهل البدع، وإن كان العزيمة في غسل الرجلين، والمسح رخصة، أما الجواز فيجب أن يعتقده، وفي موضع التهمة ينبغي اختيار الرخصة تحصيلًا للمصلحة.

[**ولا تحرم نبيذ التمر**] وصورته: أن يوضع التمر المدقوق الرطب أو اليابس في الماء في ظرف من الطين، ويحصل فيه حلاوة ومزة.

وكان في بدأ الإسلام منهيًّا عنه، بناء على أن الكيزان كانت معلقة فيها الخمر، ثم نسخ، وصار عدم تحريمه من قواعد أهل السنة؛ وخالف في ذلك الروافض، وهذا النبيذ خلاف المشتد منه والمسكر؛ لأن المسكر حرام، قليلًا كان أو كثيرًا، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء.

[ولا يبلغ ولي درجة الأنبياء] ولا يصل أي ولي إلى مرتبة النبي؛ لأن الأنبياء معصومون من المعاصي، ومأمونون من العزل وخوف الخاتمة، ومكرمون بالوحي، ومشاهدة الملائكة، ومأمورون بتبليغ الأحكام، وإرشاد الأنام، بعد الاتصاف بكمالات [/ ١١١] الأولياء.

والكرامية الذين يجوزون أن يكون الولي أفضل من الولي! وقولهم هذا كفر وضلال.

[ولا يصل العبد إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي] ولا يصل العبد ما دام عاقلًا بالغًا إلى مكانة تسقط ولا يكلف بالأمر والنهي؛ بناء على عموم الخطابات الواردة في التكاليف، وإجماع المجتهدين على ذلك.

ومذهب أهل الإباحة والإلحاد هو أن العبد إذا وصل إلى نهاية المحبة، وصفي قلبه، واختار الإيمان على الكفر بدون نفاق، يسقط عنه التكاليف!! وهو لا يدخل النار بارتكابه الكبائر.

وقال بعضهم: يسقط عنه العبادة الظاهرة!! ويصير عبادته بعد ذلك التفكر!! وهذا كفر وضلال؛ ومن هو أكرم من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وأكمل في المحبة والإيمان!! خصوصًا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أن التكاليف الشرعية في حقه أتم وأكمل.

وحديث: «**إذا أحب اللهُ عبدًا لم يضره ذنب**» لم يصح.

[والنصوص تحمل على ظواهرها] والنصوص من الكتاب والسنة محمولة على ظاهرها، وليس المراد بالنصوص هنا ما يقابل الظاهر والمفسر والمحكم، بل أعم من تلك الأقسام التي تعورف عليها، فما فهم منها عند الإطلاق فهو جائز في العرف، ويعتقد ذلك وإن كان يتوهم من الجسمية والجهة والمكان واللسان وغير ذلك ينبغي اعتقاد ظاهر ذلك، والتبري مما يتبادر من اللازم فيها، وقبولها على مراد الله ورسوله.

وما أطلق من الصفات في الشرع لا ينبغي رده بتوهم لازم شيء آخر، بل يطلق كما ورد، على أي لفظ ورد، وعلى طريقة الإثبات بدون تكييف، وبدون تمثيل، وبدون تأويل وتعطيل، وهذه المعاني اختار كل فرقة منها بعضها في بعض المسائل، كما أن الأشاعرة ومن وافقهم منعوا التأويل في رؤية الحق تعالى يوم القيامة، وما كان متعلقًا بالآخرة، وما ورد فيها قبلوها بلا كيف، والمعتزلة لا ينفون الحياة، وعلى قاعدتهم يلزمهم الجسمة؛ فلا علاج إلا أن يؤمنوا بها بلا كيف، والمقصود أن ما يتوهمه العوام [/ ١١٢] لا ينبغي.

وأهل الحديث -الذين هم قدوة أهل السنة في كل باب من الذات والصفات والأفعال- هذا اعتقادهم، وبما ورد يؤمنون من غير تردد، فعليك بهم، فإنهم أهل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فاللوم كل اللوم على جماعة يعتقدون أن ذلك -الذي في القرآن والحديث في الصفات وغيرها مما ورد- كفرًا متوهمين الجسمية والمكان، ولم يخافوا من الحق تعالى فسمّوا مثبت الصفات مشبهًا وممثلًا، ولا يعلمون أنهم معطلة ومُعَدِّمةٌ، ولا يعلمون أن من آمن بظواهرها فإنه لم يأت بشيء من عنده، حتى يؤاخذ عليه يوم القيامة، ولا ظلم يومئذٍ، وهو تعالى ليس بظلام.

وتقرير العقائد بالطرق الفاسدة العندية، واعتقاد ما وراء ذلك كفرًا، ولو كان ظاهر القرآن والحديث هو ذلك، وهذا في الحقيقة تخطئة للقرآن والحديث.

والحق تعالى أنزل القرآن للبيان، وجعل آياته بينات، وقال: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [سورة القمر، من الآية:١٧].

ورسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أفصح الناس، وأوضحهم في البيان، كيف يطلق في الظاهر ألفاظًا يكون اعتقاد ذلك والتكلم بها كفرًا!!؟ هذه جرأة عظيمة وقعت من جماعة شبَّت على ذلك، والشباب شابوا عليها، والألفة والعادة التي كانت له طبيعة ثانية انضمت إلى ذلك؛ فهم من غير تفتيش عن الحقيقة كالأعمى والأصم صاروا مذعنين لذلك، مضيعين إيمانهم، فالأمان ألف أمان من سلوك تقليد أولئك، وإدخال كلام المتكلمين والفلاسفة -الذين يظنونها أدلة عقلية وهي أوهام فلسفية- في القلب.

أقسم بالله أنه عالم عادل من الذي قال ذلك وأظهر الإيمان فهو لا يسعد، وأبدًا عدل وإنصافه تعالى مقتضٍ أنه لا يظلم.

والإيمان بالظواهر بلا كيف مذهب جمهور الصحابة والتابعين، والأئمة المجتهدين، ولو أراد أحد أن ينقل عنهم خلاف ذلك فإنه لا يمكن.

وتحقيق شرائط التأويل وجوازه وعدم جوازه يُطلب من كتاب: [**التفرقة بين الكفر والزندقة**] تأليف الغزالي.

[**والعدول عنها إلى معانٍ يدعيها أهل الباطل إلحادٌ**] والعدول عن ظواهر الكتاب والسنة إلى المعاني التي يدعيها أهل الباطن إلحادٌ، وميل من الحق [/١١٣] وإعراض عن الإسلام، واتصال والتصاق بالكفر؛ لأن فيه تكذيبًا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما جاء به من عند الله، ومجيئه بذلك معلوم بالضرورة، بل فيه تكذيب لجميع الأنبياء؛ لأن دين جميع الأنبياء واحد في أصول العقائد، وإثبات الصفات، والأفعال الإلهية، والمكذب بنبي واحد مكذب بجميع الأنبياء.

وكان فرعون أول شخصٍ كَذَّب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في وجود الله عَزَّوَجَلَّ فوقَ السماء، على العرش، فوق المخلوقاتِ؛ بائنًا من الكائنات، وفي هذه الأمة وجد "الجهم بن صفوان" ووضع خطاه على خطا فرعون، وكذب الله، وكذب رسول

الله، وقال في الآية الكريمة: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه، من الآية:٥]، ودِدْتُ لو أن هذه الآية مُحِيَت!!؟.

وأتباعه يُلقبون بالجهمية الفرعونية.

والمراد بأهل الباطنِ الملاحدةُ، الذين وُسِموا بالباطنية؛ لأن دعواهم هي أن النصوص ليست على ظواهرها؛ بل إن لها معاني باطنية!! لا يعرفها أحد سوى المعلم!! وقصدهم بهذا الكلام نفي الشريعة، وإبطال الملة بالكلية.

ويقصدون بالمعلمِ الإمامَ المعصومَ؛ الذي لا يحصل معرفة الحق بدون تعليمه!!.

ولو كانت الظواهر غير مرادة، فكيف تعرف مقادير الصلاة والزكاة والعبادات والشرائع والأحكام والطاعات والمأمورات والمنهيات؟؟ من أين تثبت، وبأي شيء عُلِم؟.

وإذا كان لا يمكن لأحد أن يجد طريقًا إليها، فلماذا أُنزِلَت الكتب؟ وبينت الصفاتُ والشرائع لأي شيءٍ؟ وأي معلمٍ يكون فوق النبي والأصحاب والأتباع وأهل الحديث وأرباب الأثر!؟ وهم كانوا يريدون المعاني الظاهرة، ويعملون بظواهرها، ويأمرون على وفق ظاهرها.

وأرباب الإشارات يقولون: المراد بالنصوص المعاني الظاهرة قطعًا، ومع ذلك فإن فيها رموزًا وإشاراتٍ ودلالاتٍ واقتضاءاتٍ، لا تخالف الظاهر، وهذه

الحقائق والدقائق تنكشف لأرباب السلوك، وتطبيق ذلك بالظواهر ممكن؛ فهذا القول ليس مخالفًا للشرع، وله في الجملة أصلٌ.

[**ورد النصوص كفر**] ورد النصوص بإنكار الأحكام التي هي مدلولات النصوص [/ ١١٤] القطعية من الكتاب والسنة كفر مثل إنكار صفة الاستواء، واليد، والعين، والقدم، والإصبع، والنزول، والضحك، والتعجب، والرضا، والسخط، ونحو ذلك مما ثبت له تعالى، وإنكار الحشر والمعاد الجسماني، وسؤال منكر ونكير، ووزن الأعمال، ومرور الصراط، ونحو ذلك إنكاره كفر؛ لأن في ذلك تكذيب صريح لله ولرسول الله؛ فقاذف عائشة بالزنا كافرٌ.

[**واستحلال المعصية صغيرة كانت أو كبيرة كفرٌ**] إذا كان كونها معصية ثابتة بالدليل القطعي، ولو ابتلي بها لغلبة الشهوة، وحكم البشرية، فإن عليه أن يعتقد أن تلك معصيةٌ، ويعرف أنه مقصر، ويعترف بقصوره.

ونظرة الاستخفاف إلى الصغيرة تكون بأن لا يُلقي لها بالًا، ولا يراها موجبًا للعقوبة، وإلا فإنه ظاهر بأن الصغيرة أخف من الكبيرة، وإثمها أقل من إثم الكبيرة.

[**والاستهانة بها كفر، والاستهزاء بالشريعة كفر**] والاستخفاف بالمعصية كفرٌ، والاستهزاء بالشريعة والسخرية من أحكامها كفرٌ؛ لأنها من أمارات التكذيب والإنكار.

وفروع هذه المسألة كثيرة، وذكر التفتازاني في شرح العقائد بعضًا منها، وزاد عليها علي القاري في شرح الفقه الأكبر، وشطرٌ منها مذكور في ذيل بيان الكبائر في كتاب: [**الزواجر**]، فليرجع إليها.

[**والهزل بالكفر كفر**] يعني: إن تلفظ بكلمة الكفر بطريق الهزل -ولو لم يرد معناها، ولم يعتقدها- كفرَ، فإن الهزل موجب الاستخفاف، والاستخفاف بالمعصية كفر؛ فالاستخفاف بالكفر كفرٌ بطريق الأولى.

ولا يُعذَرُ بالجهل في هذا الباب، وعند البعض يُعذَرُ إذا لم يكن عالمًا بكونه كفرًا، وإما إن كان بطريق السهو والنسيان وسبق اللسان فإنه لا يكون كفرًا.

[**ولا يحكم بكفر السكران**] أي السكر الطافح، الذي يكون معه العقل زائلًا، وليس بيده زمام الاختيار، ويهذي هذيانًا، ولو جاء على لسانه كلمة الكفر فإنه لا اعتبار له، [/ ١١٥] ولا ينبغي الحكم بكفره، وإن كان في باقي تصرفاته معتبرًا - مع أن فيه اختلافًا- مثل: الطلاق، والعتاق، والبيع، والشراء، ونحو ذلك.

ولو أسلم في حال السكر فإن إسلامه جائز؛ لأن الكفر والردة أمر مذموم واجب الإعدام، وزوال العقل عذر لرفعهما، بخلاف الإسلام الذي هو مرغب به، بأي نوع إثباته يكون واجبًا.

وعند الشافعي ورواية عن أبي حنيفة أن كفر السكران كفرٌ.

[والأمنُ مِنَ الله تعالى كفر] والأمان من عذاب الله كفرٌ، لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾(١) [سورة الأعراف، من الآية:٩٩].

والمكر في اللغة: التلبيس، والخداع، ومكر الله تعالى هو: أن يترك العبد في المعصية، ويفتح عليه أبواب النعم والراحة، حتى يغتر ويغفل؛ فيأخذه على غِرَّةٍ، ويهلكه من حيث لا يحتسب(٢).

[واليأس من الله تعالى كفر] وقطع الأمل من رحمة الله كفرٌ، لقول تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٣) [سورة يوسف، من الآية:٨٧].

والمسلمون مهما عصوا الله، وسلكوا طريق المعاصي، فلا ينبغي لهم أن ييأسوا من رحمة ربهم في قبول توبتهم، ولو لم يتوبوا فإنه إن شاء بفضله وكرمه يتجاوز عن العصاة.

---

(١) سورة الأعراف، من الآية: ٩٩. وذكر الشارح الآية بدون فاء العطف: ﴿لا يأمن..﴾.

(٢) المكر صفة من صفات الله تعالى، وصفاته تعالى إنما يعرف من حيث المعنى العام المشترك، وأما بعد الإضافة إلى الله تعالى فإنا نعقل المعنى الكلي ولا نعرف كيفيتها، فلا يقال: والمكر هو كذا إلا من حيث التعريف بمعناها، لا بيان كيفيتها، فهذا لا يمكن.

والشارح أراد بهذا بيان معنى مكر الله عَزَّوَجَلَّ لا كيفيتها، وما ذكره هو صورة من صور مكر الله تعالى بالآمنين من مكره.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٨٧، وذكر الشارح الآية بدون أولها، فقال: و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ..﴾.

[وتصديق الكاهن بما يخبره عن الغيب كفر] وتصديق الكاهن واعتقاد صدقه في الشيء الذي يخبر به من الغيب كفرٌ، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَتَى كَاهِنًا؛ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وروى أحمدُ، وأصحاب السنن الأربعة، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

والكاهن هو: الذي يخبر عما يكون في المستقبل، ويدعي معرفة الأسرار، ومطالعة علم الغيب، وكان الكهان في العرب كثيرون يدعون علم الغيب، والجن والشياطين يوصلون لهم أشياء، وبعضهم يدعي استدراك الأمور بفهمه الثاقب.

والمنجم هو: الذي يدعي علم الحوادث في الزمن المستقبل، وهو في حكم الكاهن ومثله.

وعلم الغيب أمرٌ منفردٌ به الله وحده لا شريك له، وليس للعبد طريق [/ ١١٦] إليه، إلا بالإعلام، أو الإلهام، بطريق المعجزة، أو الكرامة، أو بالاستدلال عليه بأمارات، لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا

ٱللَّهُ﴾ [سورة النمل، من الآية:٦٥](١)، وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [سورة الجن، من الآية:٢٧]، والآيات والأحاديث الصحيحة في نفي علم الغيب عن غير الله -سواء كان نبيًّا، أو وليًّا، أو غيرهم- كثيرة وغير محصورة، وكل القرآن وكتب السنة مملوء ومشحون بذلك.

ودعوى علم الغيب واحد من أعظم أسباب شرك وكفر المشركين والكفار، وخلق كثير خرجوا من دائرة الإسلام بهذا الاعتقاد الفاسد -في حق الأولياء والصلحاء والأنبياء- وسقطوا في هاوية الضلالة، وأصل هذه الضلالة الشنيعة من الشيعة الذين أثبتوا علم ما كان وما يكون لأئمتهم.

وأهل السنة يقولون: إن خاتم الأولياء(٢) أيضًا لا يعلم الغيب؛ فكيف بغيره، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:١٨٨].

فإثبات علم الغيب لغير الله تعالى من النبيين والملائكة، وجعلهم مشاركين له تعالى في الصفات الواجبة له كفرٌ صريحٌ، وشركٌ واضحٌ، نعوذ بالله من جميع ما كرهه الله.

---

(١) سورة النمل، من الآية ٦٥، وقد كتب النساخ الآية خطأً هكذا: (لا يعلم الغيب إلا الله).

(٢) هكذا في النسخة، ولعل الصواب: (خاتم الأنبياء) كما يدل عليه السياق؛ ولأن الولاية لم تختم حتى يقال في حقه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إنه خاتم الأولياء، بل يقال: هو خاتم الأنبياء وسيد الأولياء وأفضلهم.

[**والمعدوم ليس بشيء**] إن كان المراد بالشيء: الثابت والمتحقق -كما يقول المحققون: الشيئية مساوية للوجود والثبوت، والمراد بالعدمِ المرادفُ للنفي- ففي هذا الحكم الضروري لا أحد ينازع فيه غير المعتزلة، الذين القائلين بأن المعدوم يمكن أن يكون ثابتًا في الخارج!.

وإن كان المراد هو أن المعدوم لا يسمى شيئًا فهذا بحث لغوي، مبني على تفسير "الشيء" هل يطلق على الموجود والمعدوم، أو على ما يمكن أن يُعلم، ويخبر عنه؟ والمرجع في هذا الباب النقل وتتبع موارد الاستعمال.

[**وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع لهم**] وفي دعاء الأحياء للأموات وتصدقهم بنية إهداء ثوابها لهم لنفعهم وانتفاعهم فائدة لهم، وجائز للأموات.

وجاءت الأحاديث والآثار الكثيرة في هذا الباب، وصلاة الجنازة أيضًا من هذا الباب، وجاء في الحديث: «**إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ مِائَةُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَطَلَبُوا الشَّفَاعَةَ، غُفِرَ لَهُ**».

وتوفي أم سعد بن عبادة فقال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [١١٧/] ما أفضل الصدقات في هذا الباب؟ قال: «**أَفْضَلُ الصَّدَقَةُ سَقْيُ الْمَاءُ**»، فحفر سعدٌ بئرًا؛ وقال: هذه لأم سعدٍ.

وجاء في الحديث الآخر: «**الدُّعَاءُ يَرُدُّ البَلَاءُ، وَالصَّدَقَةَ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ**» أخرجه أبو الشيخ، وابن حبان من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بهذا اللفظ، وأخرجه الحاكم من حديث ثوبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بلفظ: «**الدُّعَاءُ يَرُدُّ القَضَاءُ..**»، والمعنى: الدعاء يرد البلاء، والصدقة تطفئ الغضب الإلهي، وهذا عام، للأحياء والأموات في الدنيا والآخرة.

وجاء في الحديث: «**العالم والمتعلم إذا مَرَّا بقرية فإن العذاب يرتفع أربعين يومًا عن المقبرة**» وهنا يظهر فضل العلم والتعلم والتعليم والعالم.

وخالفت المعتزلة هنا أيضًا، واختاروا طريق الاختلاف، وقالوا: القضاء لا يتبدل، وكل نفس مرهونة بكسب نفسها، والآدمي يجازى بعمل نفسه، لا بعمل غيره، والأحاديث المذكورة واردة في حق ذلك.

[**والله مجيب الدعوات، ويقضي الحاجات**] لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [سورة غافر، من الآية:٦٠]، وفي الحديث: «**يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةُ رَحَمٍ، وَمَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ**» رواه الإمام أحمد، والحاكم، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قال الحافظ: قوله: "ما لم يستعجل" قطعة من حديث آخر لفظه: «**يستجاب لأحدكم ما لم يعجل**» أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِيي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرَدَّهُمَا صِفْرًا**» أخرجه أبو داود، والترمذي وحسنه، وابن ماجه، من حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والعمدة في هذا الباب صدق النية، وخلوص الطوية، وحضور القلب، وبهذه الصورة يكون الدعاء مستجابًا إما في الدنيا أو في الآخرة، وجاء في الحديث: «**ادْعُوا اللهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لَا يَسْتَجِيبُ الدُّعَاءَ مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ**» أخرجه الترمذي، والحاكم، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ودعاء الكافر لا يكون مستجابًا، قال تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ [سورة الرعد، من الآية:١٤]، لكن الدعاء في الأمور الدنيوية، ودعاء المظلوم مستجاب [/ ١١٨] وإن كان كافرًا، أخرجه أحمد عن أنس مرفوعًا.

خف من آهات المظلومين إذا دعوا   إجابتهم عند باب الحق كيف كان مقبول

[**والإيمان بين الخوف والرجاء**] والإيمان يكون بين الخوف والرجاء؛ قيل: الرجاء يكون بأن لو سمع أن شخصًا سيدخل الجنة؛ فيظن أنه هو، والخوف ينبغي أن يكون إلى حدِ لو علم أنه لا يدخل النار إلا واحد لخاف أن يكون هو هذا الواحد، وينبغي في حال الحياة أن يغلب جانب الخوف، وفي وقت ارتحاله عن الدنيا يقدم الرجاء، هذا هو السلامة والسعادة، قال تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ

شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة المائدة، من الآية:٩٨]، الأول للخوف، والثاني للرجاء.

والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة، تجدها في كتاب: [**الترغيب والترهيب**] للمنذري؛ فهو كفيل لأمثلة هذه المسائل.

[**وما أخبر به النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **من أشراط الساعة -من خروج الدجال، ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **من السماء، وطلوع الشمس من مغربها- فهو حق**] وما أخبر به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من علامات القيامة، مثل: خروج الدجال، ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من السماء إلى الأرض، وخروج الشمس من مغربها؛ فكل هذه الأشياء حقٌّ، وكذلك نفخ الصور، والخسف بالمشرق والمغرب، وفي جزيرة العرب، وخروج نار من عدن، والدخان، ونحو ذلك، من أحوال الآخرة من ابتداء قيام القيامة إلى دخول الجنة حقٌّ، بل كل خبر أخبر به، وكل شرع أمر به حق.

وجاءت أحاديث كثيرةٍ في بيان هذه الأشراط، وتفاصيل وكيفيات ذلك تؤخذ من كتب التفاسير والسير والتواريخ.

وكتب سيد محمد برزنجي المدني كتابًا موسومًا بـ [**الإشاعة في أشراط الساعة**]، ومحرر هذه السطور كتب باسم [**اقتراب الساعة**] باللغة الفارسية،

وكذلك رسالة [**قيامت نامه**] للمولوي رفيع الدين الدهلوي مشهور؛ ينبغي الرجوع إليها.

[**والمجتهد قد يخطئ ويُصيب**] والمجتهد في العقليات والشرعيات الأصلية والفرعية [/ ١١٩] يخطئ أحيانًا، ويصيب أحيانًا.

وقال بعض الأشاعرة والمعتزلة: كل مجتهد في المسائل الشرعية الفرعية - التي لا نصَّ قاطعَ فيها- مصيبٌ، وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في: هل له تعالى في كل حادثة حكم معين أم أن الحكم في المسائل الاجتهادية هو ما توصل إليه المجتهد برأيه؟.

والمختار هو: أن لها حكمًا معينًا، وعليها دليل ظني [(١)]، فإن وجده المجتهد فهو مصيب، وإن لم يجده فهو مخطئ، والمجتهد ليس مكلفًا بالإصابة [(٢)]؛ لأن المجتهد فيه غامض ومخفي، ولهذا فالمخطئ معذور بل مأجورٌ، وليس هناك خلاف في هذا المذهب وهو أن المخطئ ليس آثم؛ وإنما الخلاف في خطئه هل

(١) قد تكون بعض الحوادث عليها أدلة قطعية، وبعضها ظنية، وليس كل المسائل التي اصطلح عليها بأنها فرعية تكون أدلتها ظنية؛ والأمثلة على ذلك كثيرة، فعدد الصلوات وأوقاتها، والحج والصوم ونحو ذلك مما قد تواترت الأدلة فيها؛ فليس كل حكم يكون ظنيًّا، وإنما الظن يكون في المسائل الحادثة التي يجتهد فيها العلماء.

(٢) بل هو مكلف بطلب الإصابة؛ فإن بذل جهده في تحصيله ثم أخطأه فحينئذٍ لا يُخطأ.

كان في الابتداء أو الانتهاء، يعني بالنظر إلى الدليل والحكم معًا، وإليه ذهب بعض المشايخ، وهذا هو اختيار أبي منصور الماتريدي.

والدليل على وجود الخطأ قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ **[سورة الأنبياء، من الآية:٧٩]**، ومن هنا يتبين أن كلًّا من المجتهدين لو كان مصيبًا لم يكن لذكر سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالتخصيص وجهٌ.

والأحاديث والآثار الدالة على ترديد الاجتهاد بين الخطأ والصواب متواترة المعنى، وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**وَإِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَان، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**».

وتخطئة بعض الصحابة لبعضهم في الاجتهاديات وصلت إلى حد الشهرة.

ولا يجوز عند الحنابلة خلو العصر من مجتهدٍ، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق الزبيري، وقال ابن دقيق العيد: وهذا هو اختياري. انتهى.

ومؤيد هذا قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَخْذُلْهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**» رواه الترمذي.

ويكفي في التفصيل في هذا الباب رسالة: **[إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد]** للسيد محمد بن إسماعيل الأمير اليمني، ومحرر هذه السطور له كلام لطيف في رسالته: **[حصول المأمول من علم الأصول]**، ورسالة: **[الجنة بالأسوة الحسنة بالسنة]**، فليرجع إليها.

والتقليد في المسائل الشرعية الفرعية عند البعض لا يجوز، وعند جمعٍ من العلماء لا يجوز مطلقًا، قال القرافي: (مذهب مالك ومذهب جمهور العلماء إيجاب الاجتهاد، وإبطال التقليد).

وادعى ابن حزم الإجماع على ذلك، والشوكاني ذكر [/ ١٢٠] في قولٍ مفيدٍ نصوصَ الأئمة المجتهدين في النهي من التقليد، وقال -في [**إرشاد الفحول**]-: (المنع من التقليد ولو لم يكن إجماعًا فهو مذهب الجمهور).

ويؤيد ذلك حكاية الإجماع على عدم جواز تقليد الأموات، وعلى أن عمل المجتهد باجتهاده رخصة له عند عدم الدليل، وغير المجتهد ليس له أن يعمل بذلك بالإجماع، وهذان الاثنان يقطعان دابر التقليد من أصله.

ومن قال: إنه يحرم على المقلد، ويجب على العامي، وأن هذا قول أكثر أتباع الأئمة الأربعة؛ فالمعتبر في خلاف أقوال المجتهدين، لا آحاد المسلمين.

وقائل هذا القول من المقلدين، ولا اعتبار لقولهم عند الخلاف، خصوصًا أنه ثبت عن كل واحد من الأئمة الأربعة النهي عن التقليد.

وبالجملة فمن جوز التقليد لم يأت بحجةٍ حتى يكون لائقًا للجواب، فضلًا عن أن يصل إلى الوجوب، ونحن لم نؤمر أن نرد الشريعة إلى آراء الرجال، بل الأمر هو أن نرجع عند التنازع إلى الكتاب والسنة، وتمام هذا البحث ينبغي تفحصه من كتاب: [**إعلام الموقعين**] وأمثاله.

وكما أن التقليد ليس بواجبٍ؛ فكذلك التزام مذهب معين، وتقليد شخصٍ بالخصوص أيضًا لا يجب، رجح هذا النووي، وابن برهان، وقالوا: (إن الصحابة لم ينكروا على العامة في تقليد البعض في بعض المسائل وتقليد البعض الآخر في بعض المسائل)، وهذا هو الحق.

وقال ابن المنير: (الدليل مقتضٍ لتقليد المذهب المعين بعد الأئمة الأربعة، لا قبلهم!). والجواب هو: أن هذا الدليل محتاج إلى السند، ودونه خرط القتاد.

نعم إيمان المقلد الذي ليس معه دليل صحيح، وإن كان بتركه الاستدلال فاسقًا، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد، وبعضهم نقل عليه الإجماع.

وقال الأشعري وجملة المعتزلة: ليس بمؤمن!! حتى يخرج من زمرة المقلدين، ويا لله العجب، ما هذا الكلام الذي تقشعر منه شعر الإنسان، وترتجف فؤاده، ويكاد يسقط على مفاصله، وكيف وهو في جناية على جمهور هذه الأمة المرحمة، وتكليف بما لا يطاق، سبحان الله! الصحابة الذين لم يصلوا إلى درجة الاجتهاد كفاهم الإيمان المجمل، وهو صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكلفهم [/ ١٢١] معرفة ذلك، ولم يخرجهم مع كونهم مقصرين في دائرة الإيمان إلى بلوغ الأدلة.

والقول بالفسق أيضًا مرجوحٌ، وإن كان مذهب عامة الفقهاء؛ لأن أئمة الحديث -سابقهم ولا حقهم- اكتفوا بالإيمان الجملي، والقرون المشهودة مضت على ذلك.

[**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة**] يعني: الذين يصلون متوجهين إلى قبلة المسلمين، وإن كان الكفر ظاهرًا من بعض كلماتهم، ولكن ما دام أنه لم يلتزم ذلك، أو أن اللازم لم يكن في الغاية ظاهرًا فلا ينبغي التكفير، ومهما أمكن ينبغي توجيه وإصلاحه، وجاء في الحديث: «**من قال للآخر: يا كافر، ولم يكن هو في نفس الأمر كافرًا، فالقائل يكفر**».

وهذا حكم لعن المعين أيضًا، وعدم التكفير يكون ما لم ينكر الضروريات، ولم تصل بدعته إلى حد الكفرِ، ولم يتلبس بالردّة والإلحاد، وإلا فإن مجرد التوجه إلى القبلة لا ينفعه.

[**ورسل البشر أفضل من رسل الملائكة، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة**] خواص البشر من الأنبياء والرسل أفضل من خواص الملائكة الموحى إليهم والمرسلَين منهم، ورسل الملائكة أفضل من عوام البشر من غير الأنبياء، وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة.

وتفضيل رسل الملائكة على عامة البشر مجمع عليه، بل هو أمر ضروري، وتفضيل رسل البشر على رسل الملائكة، وعامة البشر على عامة الملائكة من عدة أوجه:

الأول: أنه تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم، وهذا الأمر كان على وجه التعظيم والتكريم، بدليل قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [سورة الإسراء، من الآية:٦٢]، ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، من الآية:١٢]، ومقتضى حكمة الأمر بالسجود أن يكون من الأدنى للأعلى، لا العكس.

وإذا ثبت فضيلة آدم ثبت فضيلة تمام الأنبياء لارتباطهما ولعدم القائل بالفصل!! وهذا القول لا يخلو من الغرابة.

وإبليس على القول الراجح كان من الجن لا من الملائكة.

وحكمة الله لا يعلمها سوى الله، فقد يأمر الأعلى ليخدم الأدنى.

الثاني: أن كل واحد من أهل اللسان يفهم من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [سورة البقرة، من الآية:٣١]؛ أن المقصود منها تفضيل آدم على الملائكة، وبيان زيادة علم واستحقاق تعظيم وتكريم له.

الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:٣٣]، والملائكة من جملةِ العالَم، وتفضيل عامة البشر على رسل الملائكة مخصوص بالإجماع، فبقي معمولًا به فيما عداه، ولا يخفى [/ ١٢٢] أن هذه المسألة ظنية، وينبغي الاكتفاء بالأدلة الظنية.

الرابع: أن الإنسان -مع وجود العوائق والموانع، والشهوة والغضب، وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات- ينشغل بتحصيل فضائل وكمالات علمية وعملية، ولا شك أن العبادة وكسب الكمال مع الشواغل والصوارف أدخل في الإخلاص؛ فيكون الإنسان أفضل من الملائكة.

وعند المحققين أن الحيثية مختلفة، والنزاع لفظي، يعني: من حيث صعوبة العبادة وشدة المجاهدة، البشر أفضل، ومن حيثية قرب المبدأ وتجرد النورانية، الملائكة أفضل.

وكمال وترقي الإنسان هو في أن يصل إلى قرب الملائكة، وأن يلتحق بالملكوت الأعلى، وثم إذا نظر إلى جامعية الإنسان، ومُظْهريته للأسماء والصفات الإلهية، وأنه مراد له أن يستخلفه تعالى، فهذا الجانب يترجح.

وإن كان المراد بالأفضلية كثرة ثوابهم فهذا يتمم الدليل.

لكن النزاهة والتجرد من العلائق الجسمانية، والكدورات الهيولائية، يرجح جانب أفضلية الملائكة، ولهذا قيل: إن الدلائل متعارضة، والمسألة ظنية، ولا

طريق إلى العلم باليقين، ومع ذلك يجب اعتقاد أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل المخلوقات، من الجن والإنس والملائكة (ع)[١].

فبعد رب العالمين هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا هو مختصر الكلام، وبعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو محل الكلام والبحث، وتفضيل الأنبياء على الملائكة هو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة.

وعن المعتزلة والفلاسفة وبعض الأشاعرةِ الملائكةُ أفضل من البشر، والمنقول عن الإمام الأعظم، وأبو بكر الباقلاني، هو التوقف.

وفي الحقيقةِ الجهلُ بهذه الكيفية ليس قادحًا في الإيمان أو كماله، وقال السبكي: لو أن أحدًا مدة عمره لم يخطر له هذه المسألة؛ فإني لأرجو أن لا يسأل عنه يوم القيامة. انتهى.

وقال بعضهم: مسألة التفضيل في أي مكان هذا حكمه، والمآل للاختلاف سببه الحيثيات وتعدد الجهات.

ودليل المعتزلة وغيرهم من عدةِ أوجهٍ:

---

(١) هكذا وضع في المكتوب وهذا الحرف إشارة عند كثير من المتأخرين إلى أنه اختصار يدل على كلمة: عليه السلام، ولكن هذا اختصار لم يثبت عن السلف، وهو لا يؤدي الغرض المطلوب، فلا ينبغي استعماله، بل ينبغي استعمال الكلمة كاملة إما تلفظًا، أو تلفظًا وكتابة.

الأول: أن الملائكة أرواح مجردة، كاملة في العقل، بعيدة عن الشرور والآفات، مثل: الشهوة والغضب، نظيفة من ظلمات الهيولى والصورة، لها قوي في أفعال العجيبة للعالم، بكوائنه الماضية والآتية، بدون غلط.

ولكن بناء هذا الوجه على أصول الفلاسفة، لا على أصول أهل الإسلام.

الثاني: أن الأنبياء -مع أنهم أفضل البشر- يتعلمون ويستفيدون منهم، بدليل قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [سورة النجم، من الآية:٥]، وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [سورة الشعراء، من الآية:١٩٣]، ولا شك أن المعلم يكون أعلم من المتعلم.

والجواب هو: أن التعليم في الحقيقة من الله، والملائكة مبلغون [/١٢٣] ليسوا معلمين.

الثالث: أن الكتاب والسنة يقدمان ذكرهم على ذكر الأنبياء باطراد، وليس هذا إلا من جهة تقديمهم في الشرف والرتبة.

والجواب هو: أن الاطراد من جهة تقديمهم في الوجود، أو من جهة أن وجودهم أخفى؛ فالإيمان بهم يكون أقوى، والتقديم أولى.

ومع ذلك ليس في هذا الباب من متمسك صريح ونص صحيح يوجد في يد أحد من الفريقين، على وجه يثلج الصدر، ويذهب ظمأ القلب، فالأحسن في هذا المقامِ هو السكوتُ والتوقف، كما هو مذهب الإمام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومن ملحقات العقائد هو: أن عهد الميثاق ثابت بالكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية: ١٧٢].

وفي السنة الحديث مروي في المصابيح وهو بطوله مذكور في المشكاة.

والمعتزلة حملوا الآية والحديث على المعنى المجازي، وهذا تحريف للقرآن والحديث، وخلاف الظاهر.

وأصل صلاة التراويح في رمضان سنة: أما أن عدد الركعات عشرون فلم يصح، وما روي في هذا الباب فرواتها إما مناكير، أو مدلسين، أو ضعفاء، فلا تكون حجة، والثابت عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة، وليس في جواز العشرين، بل الثلاثين، والأربعين ركعة كلام، إنما الكلام في السنية، وأنها لا تثبت، وتمام هذا البحث قد كتبتها -في رسالة [**الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح**]، وكتاب: [**مسك الختام شرح بلوغ المرام**]- على وجه التفصيل، فليرجع إليهما.

والروح حادث: وحدوثها معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وعلى هذا مضى الصحابة والتابعون، حتى وجدت فرقة قاصرة الفهم في الكتاب والسنة وزعمت

أنها قديمة!! وأهل السنة متفقون على أنها مخلوقة، ونقل محمد بن نصر المروزي على ذلك الإجماع.

والخلاف في موت الروح، قال قوم: تموت، وطائفة قالت: لا تموت، والأحاديث دالة على الأول.

والكافر مُنْعَمٌ عليه في الدنيا: لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنُ، وَجَنَّةُ الْكَافِرُ**»، وقال الأشعري: هذه ليست نعمةً، بل نقمةٌ.

والخلاف لفظي؛ لأنها نعمة دنيوية، ونقمة أخروية.

والعقل آلة المعرفة: وموجبه الله، ووجوب الإيمان بالعقل مروي عن أبي حنيفة، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية:١٠]، وحديث: «**كُلُّ مَوْلُودٌ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلَامِ..**» [/ ١٢٤]، وبهذا قال أبو منصور الماتريدي.

وقال الأشعري: لا يجب، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء، من الآية:١٥]، وإلى هذا ذهبت المعتزلة.

والسحر والعين حق: بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي

ﭐلۡعُقَدِ ﴾ [سورة الفلق، من الآية:٤]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْعَيْنُ حَقٌّ**» رواه أحمد، والشيخان، وأبو داود، وابن ماجة، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ولأهل العلم في الفرقة الناجية أقوال: فكل فرقة تدعي أنها ناجية، وما سواها هالكة، والأحسن في هذا الباب الاكتفاء بالتفسير النبوي، وهو أن الفرقة الناجية هي: التي على طريقة الرسول وأصحابه، وحديث: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**» يشير إلى ذلك، ومن كان له أدنى همة في الدين يعلم أن طريقته وطريقة أصحابه خيرٌ ويعلم ذلك؛ لأن أقوالهم وأفعالهم وصلت إلينا بنقل الثقات عن الثقات، حتى إن كيفية الأكل والشرب وحال النوم واليقظة منقول إلينا كما أننا نراهم بأعين رأسنا.

وأهل هذه الفرقة هم الغرباء: الذين جاؤوا في حديث: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ؛ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولُ اللهِ، قَالَ: الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ**»، وفي رواية: «**الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ**»، وهذا يشير إليهم.

وجاء في الحديث أن العلم ثلاثة أشياء: «**آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ مَاضِيَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ زِيَادَةٌ**» رواه أبو داود، وابن ماجه، والمراد بالآية: القرآنُ، وبالسنة: الحديثُ، وبالفريضة: فرائض المواريث، وهذا ضبطه وتحديده واجب بالكفاية من الشارع، وحرام أن يخلو بلد من شخص يعلم هذه

العلوم، بناءً على توقف الدين على ذلك، وما سوى هذه الثلاثة ففضل وزيادة، وليس ضروريًا.

وكل بدعة ضلالة على الإطلاق: كما دل على ذلك الأحاديث المستفيضة في هذا الباب، وفي السنة الصحيحة لن تجد رائحة تقسيمها، ولهذا جمعٌ أنكر تقسيمها.

والقائلين بالتقسيم أيضًا يقولون: إن التمسك بالسنة -في صغيرٍ أو كبير، مثل: إتيان آداب الخلاء على وجه السنة الواردة- أفضل من إحداث البدعة، ولو كانت حسنةً، مثل بناء الرباط، والمدرسةِ.

وباتباع السنة يحصل النور، والبدعة تأتي بالظلمة، ولأن إحداث البدعة رافع للسنة فإن إقامة السنة قامعة للبدعة.

وبالبدعة هي: ما رفعت السنة، وما لم يرفع السنة فلا يكون بدعة، بل يكون مباحَ الأصلِ، ما دام أن النص الصريح لم يقم على كراهيته وحرمته، وهذا ضابط نفيس، وهو مأخوذ من الأخبار والآثار الصحيحة. [/ ١٢٥]

وأحسن التقاسيم تقسيم الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، الذي قال في [**التفهيمات**]: البدعة ثلاثة أقسام:

الأول: هو ما لم يكره، كأن يحث عليه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغير عزيمةٍ، مثل صلاة التراويح، وهذه بدعة حسنة.

الثاني: الأخذ بالعادات المباحة التي لم تكن معهودة في عهد السلف، وهذا سهل ويسير.

الثالث: هو أن يكون فيه ترك مسنونٍ، أو تحريف مشروعٍ، وهذه ضلالةٌ. انتهى، ولا شك أن أكثر المبتدعات ومحدثات آخر الزمان، التي يعدونها من قسم الحسنة هي من هذا القبيل -من القسم الأخير-، كما هو حال من لم يتلبس بالاتباع.

والانقياد للوالي أمر واجب: وخلع الطاعة عنه ممنوعٌ، ونكث البيعة والخروج على السلطان منهي عنه، وفاعل ذلك مبتدعٌ، ومخالف ومفارق للجماعة، وليس للحكام طاعة في معصية الله والرسول، وإن منع حقًّا فلا يصل إلى أحد.

والإمساك في الفتنة سنة ماضية: ولزوم ذلك واجب، وإن ابتلي بها فعليه أن يقدم نفسه لا دينه وإيمانه، ولا يعين في الفتنة لا بيده، ولا بلسانه، بل عليه أن يترك الأمرين.

والرؤيا منه تعالى حق: ولو رأى رؤيا لا يحزن لها، بل يذكرها لعالِمٍ، وهو يفسرها له.

وتأويل الرؤيا حق: ورؤيا الأنبياء وحيٌ، ورؤيا المؤمن جزء منه، ومن قال: الرؤيا ليس بشيء!؟ فهو جاهل، وروي أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**رؤيا المؤمن كلامٌ يكلم الحق تعالى العبد بذلك الكلام**».

والجدال والمراء في الدين.

والخصومة في القدر.

والمناظرة فيما يجادل فيه أهل الجدل منكرٌ.

والتسليم بالروايات الصحيحة: والآثار التي رواها الثقات عن العدل والسند منتهٍ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجبٌ، و "كيف" و "لِـمَ" في ذلك بدعةٌ.

والشيطان يوقع الإنسان في الوسوسة والشك والخبط.

والصبر على حكم الله، والأخذ بأمره ونهيه، وإخلاص العمل له تعالى، والنصيحة للمسلمين، والتدين بالعبادة لله، واجتناب الكبائر، والزنا، وقول الزور، والمعصية، والفخر، والكبر، والنظر إلى الناس بعين الاحتقار والعيب والعجب، ومجانبة المبتدعة، والتشاغل به، وقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في ذلك بتواضع واستكانةٍ، والعمل بذلك حتى الإمكان، واتباع السنن، وحسن الخلق، وبذل المعروف، وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المآكل والمشارب واجـبٌ.

وتحريم المكاسب والتجارات والمال الطيب جهـلٌ وخطأٌ، [/١٢٦]، وكسب المعيشة على وجه حلال للنفس والعيال واجـبٌ، وترك ذلك خلاف الدين.

والدين عبارة عن كتاب الله، والسنن، والروايات الصحيحة التي ثبتت عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، والتابعين، وتبعهم، والمنتهى إلى أئمة الدين الذين هم مقتدون ومتمسكون بالسنة، ومتعلقون بالأخبار المستفيضة الثابتة، ولم يكونوا متهمين ببدعة وكذب وخلافٍ.

والعبد مأمور بالتوبة: لقوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [سورة النور، من الآية:٣١]، وفي حديث الصحيحين: «**لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً**»؛ وإذا كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي قد غفر له جميع ذنوبه يتوب في اليوم سبعين مرة فكيف بغيره!؟ ولو كان عالمًا ووليًا، ومن قال: إن المعاصي لا تضر، فإنه ضالٌّ ومخالف للكتاب والسنة والإجماع، بل إنه يحاسب على مثقال ذرة من خير أو شر.

وجعلُ القدرِ حجةً لأهل الذنوب شركٌ، ولو كان القدر حجةً لما عذب الحق تعالى المكذبين للرسل مثل: قوم نوح، وعاد، وثمود، والمؤتفكات.

وإسقاط العقوبة من ذنب لا يجب عليه تعالى عقلًا: بل هو فضله؛ خلافًا للمعتزلةِ.

والتوبة تصح من الكبيرة: مع إصراره على كبيرة أخرى، والتوبة من الكبائر غير مغنٍ عن التوبة من الصغائر، والتوبة الصحيحة من غير شبهة مقبولة غير مردودة، بحكم نص: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ

ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [سورة الشورى، من الآية:٢٥]، وجعل قبول التوبة الصحيحة تحت المشيئة الإلهية جهل محض، بل يخشى على قائله الكفر.

ومن أراد أن يكون مسلمًا عند جميع طوائف أهل الإسلام فعليه التوبة من جملة الذنوب الصغيرةِ والكبيرةِ، الكثيرة والقليلة، وهي واجبة سواء تعلقت بالأعمال الظاهرة أو بالأخلاق الباطنة، وينبغي أن يجعل نفسه في الأقوال والأفعال والأحوال والأعمال منكسرة من الحول؛ وإلا فإنها كما سيرى مبطلة للأعمال، وموجبة لسوء خاتمة الرجال، وخسران الحال والمآل.

وإن صدر منه بالتقدير الإلهي عمل موجب للردة وحبطِ الحسنات فإن عليه أن يتوب في الحال، ويعزم جزمًا على أن لا يعود، حتى يحصل السعادة لنفسه.

هذه هي العقائد الحقة: التي هي خلاصة الكتاب والسنة، وآثار السلف الصالح؛ وبالتأكيد بهذه الاعتقادات تتنور البدن بالإيمان، وينبغي على طالب النجاة أن يكون متقيًا وعفيفًا وخائفًا؛ فإن هذه أساس جميع الأعمال، وملاك جميع الأحوال، فيجعلها في نظره، وفي كل عمل نصب عينيه، وينمي ذلك، ولا ينحرف عنه.

والآيات الدالة على فضل التقوى أكثر من مائة وخمسين آية، وفي أربعين [/١٢٧] آية من القرآن الأمرُ بالتقوى، وليس في خصال لخير شيء أكثر ذكرًا وثناء من التقوى.

وجاء في الأحاديث الصحيحة الكثير من تفاصيل الخير في التقوى، وأعز الناس عند الله من كان أكثر تقوى، وهو تعالى يحبه ويواليه، ويربيه، ويزكيه، وينصره ويحميه.

وحسن المآب، وخير العاقبة مهيأ له والحنة الموعودة، والتقوى خير لباس، وخير الزاد التقوى.

والتقوى شرط وسبب للمثوبة، ودفع الأعداء، والإمداد والمغفرة والرحمة، وسبب لتكفير السيئات، وفتح البركات، ورفع الدرجات، وسبب موجب للتفريق بين الحق والباطل، والخروج من المضائق، وحصول الرزق من حيث لا يحتسب، وسبب موجب لإعظام الأجر، وإصلاح العمل، وفلاح الحال، وشكر ذي الجلال، وسبب للمزيد من النعمة.

والحق تعالى أمر المؤمنين أن يتعاونوا على البر والتقوى بينهم -والأمر منه ممدوح-، وأوصى به جميع الأولين والآخرين، فمن كان في دعواه صادقًا في طلبه، مبتغيًا نجاة الآخرة، وسالكًا لسبيل الحق، فعليه أن يكون مقدمًا لذلك التقوى، مصرًا ومهتمًا به، لا يمنعه عن ذلك أي عيب، ولو اجتمع الجن والأنس على خلاقه.

الشيطان عدو قوي للإنسان، ولا يتيسر الأمان من تسويلاته إلا بالكتاب والسنة، والنفس الأمارة خادمة للشيطان، في أي جهة مَيَّلَها مالت، ويظهر الآدمي

بصورة المتقي، وهو عن معناه في غربة كبيرة، كما يشهد بذلك حال أكثر مدعيه، فالطيب هو الذي أنقذ نفسه من مكائد الشيطان، وعلم معنى التقوى حقيقة، حتى استعمله بسهولة وحصله.

ومعنى التقوى في اللغة: الوقاية والصون، وفي الشريعة له معنيان: خاص وعام.

الأول: الصيانة واجتناب المضرات في الآخرة وهكذا يسيرون في نقصان وزيادة، وهم الذين احترزوا من الشرك وأنواعه الموجبة للتأبيد في النار.

وأعلى منه: التنزه عن كل ما يعيق السالك إلى الله، وانقطاعه يكون للحق تعالى، وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٠٢].

الثاني: صيانة النفس عن كل ما يوجب العقوبة، قولًا كان أم عملًا، تركًا كان أو فعلًا، وهذا هو المشهور في الشرع، وهو المراد عند الإطلاق وعدم القرينة، وهذا يلزم منه ترك الكبائر، وهل يلزم ترك الصغائر؟ فيه خلاف.

ولا يحصل التقوى إلا باجتناب المنكرات والمنهيات، والإتيان بالمعروفات والمأمورات. [/١٢٨]

وهذه المنكرات والمعروفات متعلقة بكل عضوٍ، والمراد هو: أنه لا يرى ببصره، ولا يسمع بأذنه، ولا يأخذ بيده، ولا يأكل المأكولات، ولا يشرب

المشروبات، ولا يقول ما لا يعنيه، ولا يسع قَدَمًا فيما لا يُسعى فيه، ولا يلبس ملبوسًا، ولا يأبى أن يسجد، ولا يستعمل فرجه في حرام، وقس على ذلك.

وأعظم مواضع المنكرات القلبُ، حيث بفساده يفسد البدن، وبصلاحه يصلح، والأعضاء في رعيته، وفساده يكون بالأخلاق الحسنة، وصلاحه يكون بالأخلاق الحسنة.

وكل أمر قبيح ينبغي أن يبدل إلى الحسن المقابل له، فبدل الكفرِ الإيمانُ، وبدل النفاقِ الإخلاصُ، وبدل الغضب الرضا، والبخلِ الجودُ، وحدةِ الطبع اللينُ، والاشتغالِ بالغير الاشتغالُ بالحق، وعلى هذا القياس.

والمقصود أن التقوى إذا تُوسع فيه دخل شيئًا فشيئًا حتى يغير هذه المنكرات إلى المعروفات، والخصال المذمومة إلى الخصال المحمودة، والأفعال القبيحة إلى الأعمال الحسنة، والمفاسد بالمصالح، ويكون حينها التحلية بالفضائل، والتخلية من الرذائل، والاشتغال بالغير شيئًا فشيئًا يقل، والاشتغال بجانب الحق تعالى يتأصل فيه، حتى يكون القلب بالكلية عن خيال الغير صافيًا، وينسى ما سوى الحق تعالى، وبالكلية يكون مائلًا إلى عال المقامات، وفي هذا الوقت يظهر في قلبه نوافذ المعرفة الحقيقية، وما كان معلومًا له بطريق العلم يصبح بالكشف والشهود كالعيان والأمر البديهي، ويصل من العلم إلى المعلوم، وما كان في الكتاب والسنة أحب إليه، ويترقى في الاعتقاد الحقيقي،

وينحرف عن البدع والمحدثات وأهلها، ويكون متمسكًا بالكتاب والسنة وبكل ما جاء فيهما في كل خير وشر، ويشتد ويغلظ على كل من كان مخالفًا لسنة رسول الله صَلَّٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويصبح بالكلية متبعًا، ويتقلب من نور إلى نور.

أعطيتك الجواهر المقصودة المعلومة ولـو مـا وصـلنا صِـل للبـاري أنـت

وبالله التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم أجمعين.

تم بحمد الله